التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 124 السنة السادسة عشر - مارس 2018

عقود العمل المؤقتة

بين الفساد الإداري وسوق العمل

المنتدى الفكري السنوي الرابع للتقدمي 9-6

الدّيْن العام والسياسات الخاطئة 12

خمسون عام على اضراب إدارة الكهرباء 21-20

موقفنا

مقترح غير دستوري ومستهجن

في الأصل فإن أعضاء الجمعيات السياسية، سواء القائمة منها أو التي حُلت، هم مواطنون قبل أن يصبحوا أعضاء في هذه الجمعيات، التي أشهرت وفق أحكام القانون، وبالتالي فإن حقوق أعضاء هذه الجمعيات، بما فيها، بل وفي مقدمتها، الحقوق السياسية، حقوق أصيلة لا يجوز مصادرتها تحت أي ذريعة.

وإذ نؤكد على موقفنا برفض حل الجمعيات السياسية، نؤكد أيضاً على عدم جواز حرمان أعضائها من أي حق من الحقوق المضمونة لجميع المواطنين، بصرف النظر عن كونهم أعضاء أو غير أعضاء في جمعيات سياسية، وبصرف النظر أيضاً عن مواقفهم السياسية التي يضمنها الدستور تحت عنوان حرية الرأي والمعتقد، خاصة في مجتمع كالمجتمع البحريني معروف بحيويته السياسية، وبالتعددية الفكرية فيه.

لذا فقد قوبلت بالاستهجان والشجب موافقة مجلس النواب على المقترح بقانون الذي تقدمت به مجموعة من النواب لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية للعام 2002 ، وهو «التعديل» الذي ينص على «منع أعضاء وقيادات الجمعيات السياسية الفعليين المنحلة بشكل نهائي بسبب ارتكابها مخالفة جسيمة للدستور أو أي قانون من القوانين، من ممارسة حقهم بالترشح والتصويت في الانتخابات البلدية والنيابية المقبلة. كما يشمل المنع، بحسب المقترح، كل من تم «طرده أو سحبت عضويته» من مجلس النواب وكل من استقال من المجلس بهدف تعطيل عمل البرلمان، بالإضافة إلى من صدرت ضده أحكام قضائية جنائية».

هذا المقترح الذي جرى تمريره من مجلس النواب ليرفع إلى الحكومة كي تضعه في مشروع قانون يعرض على المجلس لإقراره مخالف ليس فقط لما استقرت عليه القواعد الدستورية والتشريعية بشكل عام، وللإتفاقيات الدولية المنظمة لممارسة الحقوق السياسية، وإنما هو مخالف، من بابٍ أولى، لمواد دستور مملكة البحرين التي لا تميز بينَ مواطن وآخر في ممارسة الحق السياسي، طالما كان يتمتع بكامل الأهلية التي ينظمها القانون.

والمقترح ينقل استهداف الجمعيات السياسية المعارضة، التي جرى حلها، ككيانات، ليشمل أعضاء هذه الجمعيات، وهو أمر لا يقره منطق أو قانون، كما أنه مؤشر على المزيد من تضاءل وتقليص مساحة الحريات السياسية في البلاد، ويأتي في سياق مضاد تماماً لما تحتاجه من حلحلة للوضع المأزوم منذ سنوات، عبر خطوات ومبادرات تؤدي إلى معالجة الآثار السلبية لما مررنا به، وفتح أفق لتسوية سياسية تحتوي المناخ المتوتر، وتؤسس لمشاركة سياسية لكافة المكونات السياسية والمجتمعية.

إن الحكومة، وقد أصبح المقترح في عهدتها، مطالبة برفضه كلية، لعدم دستوريته ولمساسه بأكثر الحقوق السياسية للمواطنين بداهة.

التقدمي

"التقدمي" و «القومي» يشجبان المقترح النيابي

للتضييق على الحق في الانتخاب والترشيح

استكمالا لسلسلة الخطوات الرامية إلى ضرب وتقليص المساحة النسبية المحدودة أصلا، والمتاحة حاليا لممارسة العمل السياسي في البحرين، علاوة على الدعوات والمقترحات غير المسئولة الصادرة من قبل بعض أعضاء مجلس النواب لتحجيم دور وصلاحيات مجلس النواب في البحرين، والتي تابعناها مؤخرا، تأتي موافقة مجلس النواب اليوم على المقترح بقانون الذي تقدمت به مجموعة من النواب لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية للعام 2002 والقاضي بحسب مقترح التعديل المذكور «بمنع أعضاء وقيادات الجمعيات السياسية الفعليين المنحلة بشكل نهائي بسبب ارتكابها مخالفة جسيمة للدستور أو أي قانون من القوانين، من ممارسة حقهم بالترشح والتصويت في الانتخابات البلدية والنيابية المقبلة. كما يشمل المنع، بحسب المقترح، كل من تم «طرده أو سحبت عضويته» من مجلس النواب وكل من استقال من المجلس بهدف تعطيل عمل البرلمان، بالإضافة إلى من صدرت ضده أحكام قضائية جنائية».

ان المنبر التقدمي والتجمع القومي يرفضان بشدة تهافت بعض أعضاء مجلس النواب، الذين يبدو أنهم أضحوا في سباق مع الزمن وضد إرادة الناس والمنطق السوي في سعيهم الدؤوب لتقليص مساحة ممارسة العمل السياسي بالشكل الذي كفله الدستور والقوانين الناظمة له، لما لذلك من تعارض فاضح ومرفوض مع مضامين وبنود مواد الدستور، وقانون ممارسة الحقوق السياسية ذاته، ولكون المقترح الذي تم اقراره يمس في جوهره ومضمونه حقا أصيلا من حقوق المواطنين التي كفلها دستور مملكة البحرين واللوائح والقوانين المنظمة له، حيث تشير المادة الأولى – فقرة «هـ» من الدستور «للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يـبـينها القانون. ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون». كما يشكل ذلك ضربا من العقوبات الجماعية الجائرة التي تحول في نفس الوقت دون مشاركة آلاف المواطنين، خصوصا المعنيين بالشأن السياسي في الوطن.

كما يشدد التجمع القومي والمنبر التقدمي على ضرورة رفض وشجب هذا القرار المسيء لمسار العمل الديمقراطي المتوافق عليه بحسب الدستور وميثاق العمل الوطني، والذي يفترض ان يمثل مجلس النواب أحد أهم مرتكزاته، لأن من شأن ذلك التضييق على الحريات النسبية المتاحة أمام ممارسة العمل السياسي، واستهداف حق المواطنين الأصيل في الترشيح والانتخاب تحت دعاوى لا يمكن أن يفهم منها إلا أنها تمثل تهميشا وإقصاءا للآخر المختلف واحتكارا لممارسة العمل السياسي على أطراف وجمعيات محددة. وبما يتضح منه سعي البعض لإعادة إنتاج مجلس نيابي ومجالس بلدية عاجزة عن أداء دورها الفاعل في الحياة السياسية العامة لصالح المواطنين والوطن.

وفي الختام يدعو المنبر التقدمي والتجمع القومي السلطة وجميع من تهمهم إعادة دوران عجلة الإصلاح السياسي في البحرين بضرورة وقف هذا التدهور الذي يقوده بعض النواب، ممن يبدو انهم يسعون جاهدين بهذا المقترح الذي يشكل تعدي خطير على الدستور ووصمة مشينة في تاريخ هذا المجلس، إلى إقصاء خصومهم السياسيين، بينما هم يستعدون مجددا لتدشين حملاتهم الانتخابية في أكتوبر القادم، حيث لا يملكون رصيدا سياسيا ولا شعبيا يشفع لهم، كما لا يملكون نجاحات تنقذهم من تململ الناس ورفضهم لتدهور أدوار التشريع والرقابة المنوطة بهم أصلا، حيث تخلوا عن مهماتهم في التشريع والرقابة لصالح قضايا لا تمت البتة بصلة لهموم وقضايا الناس الحقيقية عدا انهم لم يحققوا للمواطن اي مكاسب تذكر.

١٩ فبراير ٢٠١٨

في بيانٍ للمكتب السياسي ل«التقدمي»

قرارات النواب بالرسوم والضرائب إنحياز ضد مصالح الفقراء

عقد المكتب السياسي للمنبر التقدمي اجتماعه الاعتيادي في مساء يوم السبت 3 فبراير 2018، حيث تضمن جدول أعماله العديد من القضايا التنظيمية والسياسية ونشاطات وبرامج اللجان العاملة في التقدمي للفترة المقبلة، كما ناقش المكتب السياسي تقرير اللجنة المعنية بمتابعة الاستحقاق الانتخابي القادم في نهاية هذا العام 2018، والاتصالات التي اجرتها مع العديد من القوى والشخصيات الوطنية. كذلك تابع تحضيرات لجنة المنتدى الفكري واستعداداتها من اجل عقد منتدى التقدمي السنوي والذي سيعقد صباح يوم الجمعة الموافق 16 فبراير 2018، حيث تمت دعوة العديد من الأكاديميين والباحثين المختصين واصحاب الرأي، كما ناقش التحضيرات الجارية لإقامة معرض الكتاب السنوي الذي سيقام بالتوازي مع جلسات المنتدى.

وقد توقف المكتب السياسي امام اداء مجلس النواب وما اقره من تشريعات خلال الفترة الماضية والتي كان لها الكثير من النتائج السلبية والانعكاسات على عدة اصعدة، ففي جانب تطوير الحياة الديمقراطية، ساهمت هذه التشريعات بإعاقة مسار التجربة الديمقراطية ذاتها، وبما يتعارض مع بناء الدولة المدنية الديمقراطية والتضييق على الحريات العامة، وعلى الجانب الآخر استمرت تؤكد انحيازها على الضد من مصالح وحقوق الفقراء وقضايا الكادحين، من خلال تمرير قوانين شرعت للمزيد من الرسوم والضرائب ورفع الدعم، حيث استهدفت بشكل مباشر الفئات الفقيرة والمتوسطة من المواطنين دون اعطاء ادنى اعتبار لتراجع الأجور ومداخيل المواطنين وزيادة رقعة الفقر والأسر المحتاجة والمعتمدة على المساعدات الاجتماعية، وفي الجانب الآخر اظهرت الممارسة النيابية خلال الفترة الماضية عجز المجلس وعدم جديته في محاسبة الفاسدين والمتلاعبين بالمال العام، على الرغم من كل التقارير والمؤشرات التي تتحدث عن تضخم ملف الفساد المالي والاداري في العديد من مفاصل وإدارات الدولة في البحرين، يضاف الى كل ذلك موقف المجلس غير المكترث والذي اكتفى اما بالتفرج أو بتمرير سلسلة من القرارات التنفيذية بخصوص رفع اسعار المحروقات ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية وزيادة الرسوم والضرائب، ليلتهي اعضاء السلطة التشريعية بتوافه الامور ضمن مناقشات جلساته الدورية، او تعطيل جلسات المجلس لأتفه الاسباب.

وعبر المكتب السياسي عن قلقه البالغ بخصوص ما يجري تسريبه تباعا حول مواقف المجلس من التقارير التي تشير بوضوح عن حزمة من المشاريع التي ستقدم لاحقا الى السلطة التشريعية من اجل اقرارها، والتي تحمل الكثير من التبعات الخطيرة على معيشة المواطنين، وبالذات في ما يتعلق بقانون ضريبة القيمة المضافة والنسبة المحتمل اقرارها ابتداء من شهر اكتوبر القادم، وكذلك تغيير ات محتملة لنظام التقاعد، وتحويل احتياطي الاجيال إلى حساب توازن يتم السحب منه لتغطية عجوزات الموازنة العامة، كما يجري الحديث عن امكانية استخدام صندوق التعطل لذات الغرض بدلا من دعم وتشغيل العاطلين عن العمل ، حيث أكد المكتب السياسي على اهمية التعامل مع مثل هذه المشاريع والملفات بمسؤولية عالية وحرص وعدم التفريط تحت اي ذريعة بمكتسبات ومستحقات الأجيال مع ضرورة التأكد من وضوح وشفافية السياسات النقدية والمالية ومدى ملاءمتها لمجمل عملية التنمية الشاملة التي من المفترض ان تنعكس إيجابا على مصالح المواطنين والاقتصاد الوطني.

٧ فبراير ٢٠١٨

بيان مشترك بين «التقدمي» و«القومي»في ذكرى ميثاق العمل الوطني والحراك الشعبي

تمر هذه الأيام الذكرى السنوية السابعة عشر للتصويت على ميثاق العمل الوطني، الذي دشّن مرحلة جديدة أنهت الاحتقان الأمني والسياسي الذي عاشته البحرين بعد انهاء الحياة البرلمانية وفرض قانون أمن الدولة في السبعينات، وعكست نسبة التصويت العالية على الميثاق، اجماعاً شعبياً على مغادرة الماضي، وفتح صفحة جديدة في تاريخ الوطن شهدت في بداياتها تبييض السجون من المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين والغاء قانون ومحكمة أمن الدولة، وإعادة الحياة النيابية. كما تمر ايضا الذكرى السابعة لانطلاق الحراك الشعبي الذي جاء نتيجة تراكمات تعثر تنفيذ ما ورد في الميثاق على الصعد الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد أطلق التصويت على ميثاق العمل الوطني مناخاً من الحيوية السياسية في المجتمع البحريني تميزت بالتفاعل الشديد مع الشأن السياسي وتأسست العديد من الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، واتسعت مساحات حرية الصحافة والتعبير بشكل عام، وتحسن سجل حقوق الانسان في البحرين بصورة ملموسة بشهادة المنظمات الحقوقية الدولية.

وكان يمكن لهذه التحولات المهمة أن تؤسس لتحول نوعي في اتجاه بناء المملكة الدستورية الحديثة التي نصّ ميثاق العمل الوطني عليها، لو توفرت مناخات الثقة الضرورية للمضي في هذا الطريق، لكن سرعان ما نشأت عثرات أعاقت ما كان مؤملاً من خطوات تالية، بينها صدور دستور 2002 بخلاف ما بشر به الميثاق وبتغييب المعارضة عن المشاركة في وضعه، وما تلى ذلك من تفاعلات وآثار، تفاقمت مع الوقت حتى عبرت عن نفسها في التحرك الذي انطلق في فبراير 2011 تحت تأثير الهبات والانتفاضات الشعبية التي شهدتها بلدان عربية عديدة، وبشكل خاص بعد ثورتي تونس ومصر.

كان يمكن لهذا التحرك أن يفضي إلى تطوير التجربة الديمقراطية في البحرين، لو تغلبت الحكمة في التعامل معه من قبل كافة الأطراف لكن الامور سارت بخلاف ذلك وأدت إلى عودة الخيارات الأمنية في التعاطي مع الأزمة التي نشأت، حيث أعلنت حالة السلامة الوطنية، وما رافقها وتلاها من حملات واسعة من الاعتقال والمحاكمات ومن ثم اسقاط الجنسية، ومن أخطر نتائج ما جري يومها كان التصدع الكبير الذي لحق بالوحدة الوطنية للمجتمع البحريني الذي ما زلنا نعاني من آثاره حتى الساعة.

إن جمعيتي المنبر التقدمي والتجمع القومي تريان في مرور ذكرى ميثاق العمل الوطني فرصة ملائمة للعودة بالبلاد إلى الأجواء الإيجابية التي شاعت بعد التصويت عليه بما يشبه الإجماع، وما تلى ذلك من خطوات شجاعة من جانب جلالة الملك، قوبلت بترحيب وتفاعل شعبيين منقطعي النظير، وهذا ما يدل على أن بلوغ الحل لما تعاني منه البلاد اليوم ممكن باستعادة تلك الروح، وإطلاق آلية حوار وطني ومجتمعي شامل تعيد ترتيب الأولويات، فيكون التوافق السياسي، لا الحل الأمني، هو مدخل معالجة كافة مظاهر التأزم والاحتقان.

إن الحاجة لمثل هذا الحل الوطني العقلاني تزداد إلحاحا أيضاً أمام تفاقم الأزمات المعيشية والاقتصادية في البلاد جراء الإنخفاض الكبير في عائدات النفط وما ترتب على ذلك من اجراءات تقشفية قاسية وارتفاع هائل في الدين العام، وفرض الرسوم والضرائب على المواطنين، وكل هذه، بالإضافة إلى العوامل السياسية، أسباب تؤكد الحاجة لإشراك المجتمع وقواه الفاعلة في رسم السياسات في المرحلة المقبلة، وهو أمر لن يتحقق باستمرار الوضع الراهن.

١٤ فبراير ٢٠١٨

ندوة نقابية للرفيق جواد المرخي

نظّم المنبر التقدمي بتاريخ 4 فبراير 2018، ندوة بعنوان (قراءة في واقع الشخصيات النقابية) تحدث فيها الرفيق جواد المرخي رئيس قطاع النقابات العمالية والمهنية في المنبر التقدمي، تحدث عن تاريخ الحركة العمالية في البحرين ونضال الطبقة العاملة والكادحين في البحرين، وتطور الوعي النقابي في صفوف العمال وبروز شخصيات نقابية، كما استعرض تعريفات عدة للشخصيات النقابية، وماهي المواصفات والمعايير التي يجب

أن تتمتع بها، و الاساسيات التي يجب أن تتوفر فيها بأن تكون من العمال حتى تستطيع أن تتبؤ القيادة والمسؤولية وأن لا تكون قيادة انتهازية. وأكّد على أهمية وحدة العمال والنقابيين في البحرين من أجل تقوية العمل النقابي لكي تستطيع النقابات العمالية والمهنية التفاوض مع أرباب العمل والجهات الحكومية وتحقيق مطالب العمال ونيل حقوقهم المشروعة.

فضفضة

عيسى الدرازي

٪5

هي النسبة المتوقع إقرارها كضريبة القيمة المضافة، والتي ستقع دون مبالغة كالصخرة على ظهر المواطنين، ليس فقط محدودي الدخل وإنما حتى بقايا الطبقة متوسطة الدخل. وزير المالية أعلن مؤخراً عن أن تطبيق هذه الضريبة المستحدثة خليجياً سيكون نهاية العام الجاري، كما ألمح في تصريح صحفي لوكالة (رويترز) بأن النية الحكومية كانت معقودة لحسم تطبيق الضريبة بداية 2018، إلا أن ثورة نيابية كبحت تلك النية أسوة بدولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر، رغم مضي المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة في تطبيقها منذ بداية العام.

من اللافت في تصريح الوزير اختيار توقيت تطبيق ضريبة القيمة المضافة، حيث أعلن كأول مصدر رسمي بأنها ستكون نهاية العام 2018، وبما أن العام الجاري سيشهد انتخاب مجلس نيابي جديد، فإنه من الواضح أن قانون القيمة المضافة سيمرر بعد انقضاء عمر المجلس الحالي وقبل ولادة التالي، في صورة مرسوم بقانون بصفة الاستعجال، وحتى يلتئم المجلس المقبل ويحاول الدخول في اللعبة النيابية، بات تطبيق ضريبة القيمة المضافة أمراً واقعاً من المستحيل التراجع عنه.

في حديث صحفي، للمحلل الاقتصادي الدكتور جعفر الصائغ قال بأن «البحرين نفذت العديد من الدراسات ذات الصلة بالقيمة المضافة خلصت إلى أن إيرادات الخزينة العامة من تطبيق هذه الضريبة ستكون بين 250 إلى 300 مليون دينار سنويا خلال السنة الأولى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الرقم سيرتفع بعد السنة الأولى لأن قيمة الضريبة نفسها سترتفع عن 5٪ بمرور الوقت كما هو متفق عليه خليجيا». واستدرك موضحاً بأن: «تلك المبالغ، وإن كانت توفر دخلا مهما للموازنة العامة، إلا أنها لن تكون قادرة بأي شكل من الأشكال على تعويض النقص الحاصل في الإيرادات نتيجة تهاوي أسعار النفط». وفي حديثه عن الجهاز المعني بجباية هذه الضريبة قال بأنه: «سيكون جهازاً مستقلاً ولكن تحت مظلة وزارة المالية»، متوقعاً أن: «تكون تكلفة جباية هذا الضريبة مرتفعة في بداية الأمر لكون البحرين ليس لديها خبرة سابقة في مجال الضرائب عموما، وستنخفض هذه التكلفة بمرور الوقت". بحسب الصائغ.

حالياً، المواطن يجهل ماهية هذه الضريبة وهو مستسلم تماماً لكل ما يتم سوقه من كلام وتحليلات دون أي توضيحات رسمية واضحة عن ماهيه الضريبة وما الذي ستشمله وما الذي ستستثنيه، وفي خضم كل ذلك يمني المواطن النفس بقشة علها ترفع الواقع المادي ولكن الجواب البلاستيكي دائما موجود "البحرين ليست كباقي دول الخليج".

نعم ! نعرف تماماً أن البحرين ليست كباقي دول الخليج في وفرتها المادية وغناها النفطي، ونعي تماماً أن سعر برميل النفط ليس في أحسن حالاته حالياً، ولكن أين كان ترتيب المواطن في أولويات الحكومة حينما كان سعر البرميل كاسراً لكل التوقعات وأعلاها تفاؤلاً؟

ندوة في ملتقى «التقدمي»

بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية

بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية (20 فبراير) نظم المنبر التقدمي بتاريخ 18 فبراير 2018، ندوة بعنوان (العدالة الاجتماعية بين لعبة السياسة والمصالح والضرورات) تحدث فيها المناضل عبدالنبي العكري عضو جمعية الشفافية البحرينية، والباحث عيسى سيار.

تناولت ورقة الأستاذ سيّار: العدالة الاجتماعية بين الوثائق والمصالح، دور مجلس الأمن منذ تأسيسه في عام 1948، وإصداره البيانات والوثائق، مشيراً إلى نماذج منها، كما أوضح أن مجلس حقوق الإنسان يقدم المصالح على الحقوق، رغم أنه هو المعني بالدفاع عن العدالة الاجتماعية. كما توقف عند دور الولايات المتحدة الامريكية في نشرالفوضى في المنطقة، وتقدم التغطية في تنصل إسرائيل من تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وهذا القول ينطبق أيضاً على القرارات التي تصدرعن منظمة العمل الدولي. المهندس عبدالنبي العكري، بدأ حديثه بالقول، العدالة الاجتماعية مقاربة الأمم المتحدة، كيف تتمثل العدالة الاجتماعية، متوقفاً أمام دور المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وعرّف بتخصصاتها، وأضاف بأن بنية الأمم المتحدة غير ديمقراطية،

فهناك دول هي التي تفرض القرارات في هيئات ومنظمات الأمم المتحدة.

وأردف قائلاً: إعلان الأمم المتحدة، وإعلان حقوق الإنسان، يؤكد على المساواة واحترام حقوق الإنسان وضد العنصرية والتحريض على الكراهية والعنف، كما أن مبدأ العدالة الاجتماعية مرتبطة بالإنسان منذ البداية، وطرحت من قبل المفكرين والفلاسفة فيما بعد، وهي تعني الحرية، المساواة، واحترام حقوق الإنسان، وهناك بعض الدول طبقت هذه المبادئ، مشيراً إلى تجربة بعض الدول الاسكندنافية التي حققت مكاسب في الضمان الاجتماعي، توفير التعليم، العمل، السكن، واحترام حقوق الإنسان، لكنه بالمقابل أشار إلى التجليات الجديدة لتوحش الرأسمالية.

«التقدمي» و«القومي» يدعوان
لتحقيق العدالة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

يحتفل العالم في العشرين من فبراير من كل عام باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية والذي أعلنت عنه الأمم المتحدة في 26 نوفمبر 2007 وتقرر الاحتفال به سنويا. ولاشك أن احتفال العالم بهذا اليوم هو دعوة عالمية إلى تحقيق دولة المساواة ورفض التمييز ومكافحة الفقر، وحفظ حقوق العمال.

وإذ نحتفل في البحرين بهذا اليوم، فاننا لا بد أن نستذكر أولا أن هدف العدالة الاجتماعية علاوة على كونه مطلبا وشرعة إنسانية أصيلة وسامية، فقد نصت عليه مواد دستور البحرين مثلما نص عليه البند (ثالثا) من الفصل الثالث الخاص بالأسس الاقتصادية للمجتمع في ميثاق العمل الوطني. وبالتالي يصبح تحقيق هذا الهدف هو حق أصيل للمواطن البحريني، وعلى الدولة واجب الالتزام به وتنفيذه.

لذلك، وفي هذه المناسبة العالمية والإنسانية يجدد التجمع القومي والمنبر التقدمي دعوتهما لتحقيق العدالة الاجتماعية في كافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعبنا في البحرين دون تفرقة أو تمييز، حيث يبرز أمامنا على أرض الواقع العديد من مظاهر الخلل التي تحول دون تحقيق ذلك الهدف، وفي المقدمة منها نقص وضعف الصلاحيات التشريعية والرقابية للمجلس المنتخب، مما يحول دون تجسيد الفقرة (د) من المادة (1) من الدستور من أن الشعب هو مصدر السلطات جميعا، ويضعف دوره في وضع وتأسيس التشريعات ومراقبة الأجهزة التي تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية المستدامة في المجتمع في كافة تلك الجوانب.

كما أن التضييق على الحريات السياسية والإعلامية عبر الإجراءات الأمنية واسقاط الجنسيات، وتكريس إعلام الفرقة والكراهية والتمييز، وعدم تكافؤ الفرص في الوظائف والخدمات، وعمليات التجنيس السياسي الواسعة مع عدم الاكتراث الرسمي بمعالجة الخلل السكاني الخطير، حيث ناهزت نسبة الأجانب نحو 60٪ من مجموع السكان، وهي وقائع تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، بل وتقوده إلى التشطير والانقسام والتغريب والريبة تجاه الدولة، وازدياد الظواهر الدخيلة على المجتمع.

ويضاف إلى ذلك ما يعانيه المجتمع من ظاهرة الفساد والمحسوبية وهدر أملاك وثروات الدولة، واتساع رقعة الفقر وتدني المستوي المعيشي للمواطنين نظرا لضعف الرواتب والاجور من جهة، حيث أن متوسط رواتب 70٪ من الموظفين في القطاع الخاص تقل عن مستوى الحد الأدنى لخط الفقر، ويزيدها سوءا جملة الإجراءات التقشفية المتمثلة في رفع الدعم عن المواد الغذائية والبنزين وزيادة الرسوم وفرض الضرائب من جهة ثانية، وضعف شبكة الدعم الاجتماعي لذوي الدخل المنخفض من جهة ثالثة وهي جميعها وقائع تحول دون تحقيق العدالة المعيشية والاقتصادية وتدفع إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، ناهيك عن تراكم عجوزات الميزانية العامة وارتفاع المديونية العامة للدولة بشكل غير مسبوق دون مبررات موضوعية، في ظل غياب أي قانون او إستراتيجية وطنية لمعالجة ذلك، حيث تستنزف كلفة الدين العام جزءا كبيرا من ميزانية الدولة، مما يعد خطرا مهددا للعدالة الاجتماعية.

إن التجمع القومي والمنبر التقدمي إذ يدعوان في هذه المناسبة العالمية إلى تطبيق العدالة الاجتماعية الحقيقية بمختلف أشكالها في البحرين، والى وضع التشريعات وتفعيلها لتحقيق العدالة الانتقالية، وتعويض وانصاف ضحايا الأحداث السياسية المستمرة بما فيهم ضحايا قانون وتدابير أمن الدولة سيء الصيت، فأنهما يؤكدان مجددا، أن المدخل السليم لتحقيق ذلك يمر عبر الخروج من الأزمة السياسية الراهنة من خلال الحوار الجاد المفضي إلى توافقات وطنية تستجيب لتطلعات شعبنا المشروعة لتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية والكرامة الإنسانية.

٢٠ فبراير ٢٠١٨

في يوم الطالب البحريني

قطاع الشباب والطلبة في «التقدمي» يدعو إلى معالجة جدية لمشاكل الطلبة والشباب

في مثل هذا اليوم 25/2/2018 الذي يصادف اليوم العالمي للطالب البحريني والذي يتزامن مع ذكرى تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة البحرين (أوطب) الذي تأسس في 25 فبراير/ شباط 1972 كمنظمة طلابية نقابية حرة موحدة لكافة جهود اعضائه ولخدمة هذه الفئة من المجتمع، وشكلت رافداً مهماً للحركة الوطنية البحرينية، ومصدراً للوعي النقابي والعمل الوطني طوال فترة نشاطه السابقة. أصدر قطاع الشباب والطلبة بالتقدمي بيان بهذه المناسبة

وقال البيان: انه أصبح من الواجب علينا البحث جلياً عن حلول جذرية للعديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه الشباب والطلبة والتي أصبحت اليوم تمثل الطوفان الأكبر الذي يؤرق كل شاب وشابة لما لها من تاثير لايستهان به سواء من الناحية النفسية أو العملية على مستقبل كل الطلبة والشباب وطموحاتهم، والتي تحول دون تحقيق الأهداف والغايات النبيلة في مجتمع طلابي متميز يحمل أهدافاً موحدة في ظل مجتمع تربوي تحكمه أنظمة وقوانين تنظم مسيرة العمل داخله خلافا لما يزخر به من مشاكل تقلق مضجعه.

وأضاف البيان: إنه مع تردد صدى شكاوى آلاف الطلبة الجامعيين من ارتفاع تكاليف الدراسة الجامعية التي اصبحت تكاليفها تزداد عاماً بعد اخروماتشكله من عائق امام الطلبة في مواصلة دراساتهم الجامعية إلى جانب ما يعانيه الخريجون في الحصول على فرص تدريب تساهم في صقل مهاراتهم وكفاءتهم العلمية بخبرات عملية، والصعوبات في التحصل على فرصة في عمل لائق يلبي متطلبات الحياة المعيشية ويوفر لهم الاستقرار في العمل والدخل والتأمين الاجتماعي الذي يساعدهم على بناء حياة عائلية مستقرة، فما تشكله الأعداد الكبيرة من الشباب والطلبة العاطلين عن العمل من نسبة كبيرة وخاصة ما يعانيه حملة الشهادات العلمية في تخصصات الطب والتمريض والهندسة والتعليم والمحاماة على الرغم من ما تستحوذ عليه العمالة الوافدة في هذه المهن ليس في سوق العمل الخاص بل حتى في القطاع الحكومي من نسبة كبيرة، هذا عدا عن ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب التي تتراوح في صفوفهم عامة ووفق الاحصائيات الرسمية تصل الى ما يقارب 25٪، إضافة ما يعانيه حتى من تحصّل على عمل من ضعف في الراتب زاد عليها انعكاس ازمات سوق العمل من عمليات فصل وعقود مؤقتة لاتؤمن لهذه الفئة اية استقرار او فرص في التطور والاستقرار الوظيفي ومن ثم المعيشي.

وشدد البيان على أنه لابد من البحث عن حل جذري، فلايمكن تخفيف من هذه المشاكل والأزمات لفترة قصير لتعود وتنفجر بصورة أكبر؛ بل العمل على مواجهة هذه المعوقات والمشاكل من جذورها عن طريق تكاتف الجهود الرسمية والأهلية وبأشراك المعنين من مؤسسات مجتمع مدني شبابية وعمالية والتي يزداد تهميشها وعدم اشراكها في خطط تحاكي واقعنا الراهن، واقتصاره على بعض الادوار الشكلية في الاحتفالات والمهرجانات.

وختم بيان قطاع الشباب بدعوته لجميع المعنين بالحركة الشبابية والطلابية بتوحيد الجهود من أجل المساهمة في تطوير المؤسسات والمنظمات الشبابية والطلابية وتفعيل دورها المجتمعي ومن أجل أن يكون لها دور فاعل في وضع ومناقشة الخطط التي تساعد على تمكين الشباب البحريني من المساهمة في العملية الانتاجية وتنمية المجتمع ورسم مستقبله وتساهم في تحقيق التطور الاقتصادي والامن الاجتماعي في البحرين بدلاً من الاعتماد على العمالة الوافدة الرخيصة وما تنتج عن هذا الاعتماد من هشاشة في سوق العمل ومشاكل اجتماعية خطيرة على مستقبل البلاد اقتصادياً ومجتمعياً.

من أنشطة اللجنة الثقافية والفنية : موسيقى وشعر

نظمت اللجنة الثقافية الفنية في المنبر التقدمي بتاريخ 11 فبراير 2018، أمسية شعرية تصاحبها أنغام العود، شاركت فيها الشاعرة نادية الملاح والشاعرة جنان العود مع عازف العود الفنان القدير فاضل سبت، وقدمت الأمسية الشابة لينا عبدعلي الشويخ الشاعرة الشابة جنان العود ألقت العديد من نصوصها اللافتة من ديوانها الجديد (فيزياء الفراغ الأبيض بين لوحتين) 2017 وهو الإصدار الثاني لها بعد إصدارها الأول (كونشيرتو- نحو جهة مأهولة بالسلام) في 2012، وكعادتها تألقت الشاعرة نادية الملاح في القاء العديد من قصائدها الجديدة والقديمة. وفي نهاية الأمسية الجميلة كرّم الرفيق د.علي البقارة عضو اللجنة المركزية ورئيس اللجنة الثقافية الفنية المشاركين باهدائهم الورود.

لكي لا نكرر مآسينا

قاسم الحلال

أتمنى ألا يعيقني عائق عن الكتابة حيث أنني في في داخلي مليء بحب دافئ وعواصف عاثت في حياتي يميناً وشمالاً.

فالعالم اليوم حُبلُ بالعواصف المدمرة التي تفوق تداعياتها عقل الانسان التي لم يتخيلها حتى في السينما ال(Action) الأمريكية التي يجسدها الممثل الأمريكي سلفستر ستالوني (رامبو)، حيث بتداعياتها على الانسان، أتت على كل شيء على الأرض: الإنسان والشجر والحجر والماء، وبقيت السواتر عاجزة عن حماية من يتسنى له البقاء.

ففي أتون هذه الساحات التي رأيتها وعشتها عن كثب في عمان العاصمة الأردنية، في السبعينات، في أيلول، حيت كنا ننشل جثثاً متفحمة في الحرب التي دارت يومها بين الفلسطينيين والجيش الأردني، ومن رأى هول ذلك لا يتمنى لأي شعب أو بلد أن يمر بظروف الحرب، حيث صار الإنسان يشك حتى في أن تكون الكوارث والهزات الطبيعية من فعل فاعل، حيث تتقنّ قوى البشر (الامبريالية) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في شن الحروب وصناعة وتطوير الأسلحة الفتاكة. من غرابة هذه القصص نستطيع سردها بغاية في الدقة، بغية دفع المجتمعات التي لم تصلها (العواصف) بعد، كي تعزز من الحفاظ على نسيجها وترجح لغة الحوار والتفاهم والتسامح على لغة العنف وعدم تمكين الطائفية واستخدام السلوك الديمقراطي وثقافتها، وعدم تحويل ساحات الوطن للمغامرات غير المحسوبة.

حقاً مدهش وصول الأمم الى هذا الحد من الفوضى والعنف، حتى لننذهش كيف عاد الإنسان إلى شبيه بإنسان القرون الوسطى، وعادت لتسود شرعية الغاب مكان التحضر، فإذا بالإنسان يدمر كل ما بناه وكل شيء يحتاجه من نفطه وخبزه ومائه، حتى مراكز تعليمه، فأصبح النساء مشردين ومهجرين في العراء، حيث نرى في الصحاري أناساً تبني لها سواتر من حجار متناثرة وتراب ووجوه مكفهرة، فنعجي لحال هذه الأمم التي لم تتعلم مما جرى من ويلات.

ألم يقتنعوا بمجزرة (صبرا وشاتيلا) في لبنان، التي حصدت وبسلوك ممنهج المئات من الأبرياء، على أيدي قوات الكتائب المسيحية بالتعاون مع القوات الإسرائيلية.

وهكذا الانسان يموت بالآلاف في رواندا، حيث تدور حرب قبلية، يقتل الأخوة بعضهم بعضاً بالفؤوس والبلطات بين كبرى قبائل رواندا، (الهوتو والتوتسي)، ومن ثم يجرفون بالآلاف في منظر مأساوي بآليات ضخمة كما تجرف الحجارة والرمال، وذلك ليدفنوا في قبر جماعي مستطيل، حيث جمع أفراد القبيلتين جميعاً، في قبر واحد هم الذين رفضوا أن يجتمعوا في الحياة.

المنتدى الفكري السنوي الرابع للمنبر التقدمي يناقش

الدولة والبنى التقليدية في مجتمعات الخليج العربي

أقام المنبر التقدمي منتداه الفكري السنوي الرابع صبيحة الجمعة الموافق السادس عشر في فندق «جولدن توليب»، بمشاركة باحثين وناشطين من الدول الخليجية الشقيقة، ووسط حضور نوعي واسع من المهتمين والمثقفين والشخصيات الوطنية في البحرين.

واختارت اللجنة المنظمة للمنتدى هذا العام عنوان: «الدولة والبنى التقليدية في مجتمعات الخليج العربي» ليكون موضوعاً للمناقشة في المنتدى الذي عقد على جلستين، قدمت في كل واحدة منهما ورقة بحثية وتعقيب عليها، وفتح في كل منهما نقاش واسع ومعمق من قبل الحضور حول اللإكار المطروحة في الأوراق.

*كلمة المنبر التقدمي

أفتتح المنتدى بكلمة الأمين العام للمنبر التقدمي الرفيق خليل يوسف، حيث رحب فيها بالحضور، مشيراً إلى أن "تكرّس كتقليد سنوي طيب ليس في نشاطنا كمنبر تقدمي فقط، وإنما في مجمل الحياة السياسية والفكرية في وطننا، يستقطب اهتمام الباحثين والدارسين والناشطين، كونه يتناول محاور على صلة مباشرة ليس فقط بما مرّت وتمر به بلدنا ومنطقتنا من تحولات اجتماعية وسياسية فحسب، وإنما هي، أيضاً، على صلة بالمهام المباشرة التي تناضل من أجلها القوى اليسارية والوطنية في المنطقة».

وأضاف الأمين العام: "جرى التقليد أن ينعقد هذا الملتقى بالتزامن مع مرور الذكرى السنوية لتأسيس جبهة التحرير الوطني في الخامس عشر من فبراير 1955، والتي يتشرف المنبر التقدمي أن يكون امتداداً سياسياً وتنظيمياً وفكرياً لها، هي التي وضعت على عاتقها منذ تأسيسها واجب نشر الوعي التقدمي والتنويري في صفوف الشعب، وأن تهتدي بالفكر العلمي مرشداً ومنهجاً لها في النضال من أجل الاستقلال الوطني والتحول الديمقراطي والتقدم الاجتماعي في وطننا البحرين، والدفاع عن حقوق الكادحين وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهي الأهداف التي نناضل من اجلها أيضاً في الظروف الراهنة».

وبعد أن رحبّ الأمين العام بالضيوف الأعزاء من البلدان الخليجية الشقيقة، عبر السرور بأن «يشاركنا سواء بتقديم الأوراق أو بالمناقشة أشقاء أعزاء علينا من الدول الخليجية الأخرى، وهو ما عملنا عليه في المنتديات الثلاثة السابقة كذلك، انطلاقاً من حرصنا على أن يكون لهذا المنتدى أفق خليجي، وأن يشارك فيه، بالإضافة إلى الباحثين والناشطين من البحرين، نظراء لهم من بلدان الخليج العربي الأخرى، وعياً منا لما يجمع بين بلدان المنطقة من مشتركات، تجعل من المفيد رؤية المحلي في كل بلد على حده في سياق خليجي أشمل»

وأكد أن موضوع المنتدى هذا العام "يرتدي أهمية خاصة أمام التطورات التي تجتازها منطقتنا الخليجية، حيث يزداد الوعي بضرورة تحديث بنى المجتمع وتفكيك الكوابح المحافظة التي لا تنسجم مع روح العصر، والعائدة لمراحل فقدت مشروعيتها التاريخية منذ زمن طويل، ويجري اتخاذ خطوات مهمة في هذا السياق، وهو أمر يحظى بتأييد مجتمعي واسع. ومن الضروري القول إن التحديث المجتمعي وثيق الصلة بتحديث البنى السياسية، وضمان مشاركة الشعوب عبر هيئاتها التشريعية والبلدية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني الحديثة في رسم القرار وإدارة شوؤن البلدان، ومن خلال آليات الحوكمة والشفافية والرقابة على أوجه صرف المال العام وتوجيهه توجيهاً رشيداً لخدمة أهداف التنمية المستدامة ومحاربة الفساد.

أدار الجلسة الأولى الرفيق الدكتور فوّاز فرحان من دولة الكويت، والجلسة الثانية الرفيق عبدالنبي سلمان.

د. محمد عبيد غباش

الباحث والأكاديمي الإماراتي د. محمد عبيد غباش قدّم ورقة بعنوان: «العارض المكسيكي في الخليج العربي»، ناقش فيه مسألة صغر مساحة دول مجلس التعاون الخليجي، وعلاقة ذلك بمسألة بناء الدولة الحديثة في المنطقة، منطلقاً من النموذج المكسيكي، الدولة الصغيرة إزاء الولايات المتحدة الأمريكية.

وتنطلق أطروحة الدكتور غباش من أن وضع المكسيك ليس حالة شاذة، فكل الدول التي تتاخم دولاً أكبر منها تكابد هذا العارض. ويمكن رصد ذلك في منطقة الخليج من واقع التجربة المعاشة لبعض دوله في العقود القليلة الماضية.

حازت الكويت على استقلالها في 19 يونيو 1961 ونالت العضوية في العديد من الهيئات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة كعضو كامل، لكن بعد 6 أيام من نيل الاستقلال أعلن عبدالكريم قاسم، رئيس الوزراء العراقي، مطالبته بضم الكويت إلى العراق بادعاء أنها كانت تابعة لولاية البصرة في مرحلة الحكم العثماني. وقد سارعت بريطانيا لإرسال قوة عسكرية رداً على المطالب، وقد حلّت محلها قوات عربية لضمان أمن الكويت. استمرت الأزمة بين البلدين حتى سقوط حكم

عبد الجليل النعيمي:

مخاطر صغر حجم الدول ليست قوانين ثابتة

في تعقيبه على ورقة الدكتور محمد عبيد غباش، أشار الرفيق عبدالجليل النعيمي أشار إلى أن الباحث اختار الخوض في موضوع ما يمكن أن أسميه «مخاطر صغر الحجم» إلى جانب العنوان الأساسي للمنتدى نظرا لما رأى فيه من أهمية حيوية في هذا الوقت بالذات. وبالفعل، فإن هذا التحدي الجيوسياسي أمام دول الخليج المستقطب عالميا وإقليميا يتجدد بتسارع ويحتاج إلى إعادة تشخيصه في الظرف الراهن، فإشارة إلى سبل مواجته. والأمر حيوي أكثر بالنسبة للدول التي تعتبر الأضعف في المنظومة الإقليمية. من وجهة نظري، لا يجب أخذ موضوع مخاطر صغر الحجم كقضية وقوانين ثابتة كما كانت عليه منذ قرون. بل وحتى في الماضي لم تكن تلك قاعدة ثابتة. ففي مقابل مثال المكسيك التي ذكرت في مقدمة الورقة هناك على الطرف الآخر جزيرة الحرية كوبا التي تحتل عالميا المرتبة 105 من حيث المساحة و80 من حيث السكان، ولا تبعد سوى 20 ميلا عن سواحل ميامي الأميركية. احتلت أميركا كوبا وانسحبت منها مرارا قبل الثورة. بعد الثورة الاشتراكية، وبفضل طبيعة النظام والالتفاف الشعبي حوله شقت كوبا طريق تطورها المستقل، بل والمعادي للإمبريالية والرجعية الإقليمية. وضربت أرقاما قياسية عالمية في نظمها التعليمية والصحية، بل والوقائية. الدعم الأممي السوفياتي ؟ نعم ساعد على صمود كوبا. لكن كوبا صمدت حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. بقيت فقط قاعدة غوانتانامو التي استأجرتها أمريكا منذ عام 1903 بعقد لا يمكن فسخه سوى باتفاق الطرفين.

وهنا أيضا يحضر مثال الكويت ولو بفارق كبير. سجل التاريخ لدولة الكويت الشقيقة ومؤسسها الشيخ عبد السالم الصباح إرساء نهج تاريخي ربط عضويا بين سياستيها الإقليمية والداخلية. عملت الكويت على الوقوف على بعد متساو من القوى الإقليمية الكبرى وارتكزت هذه السياسة إلى جبهة داخلية قوية قائمة على نموذج ديمقراطي نسبي تميز بين سائر الدول العربية الأخرى منذ وقت مبكر برلمانا وصحافة ونقابات عمالية ومهنية، إضافة إلى سياسة الرعاية الاجتماعية الشاملة التي عرفت بها بلدان الخليج قبل سياسات التقشف في الفترة الأخيرة. هذا الربط العضوي السليم بين السياسة الإقليمية والمحلية حمى الكويت من كثير من عاديات الزمن. وحتى بعد أن تعرضت للغزو ظل المجتمع متماسكا ومتمسكا بالعائلة الحاكمة كعنوان للدولة الوطنية. صحيح لم يحل ذلك دون غزو الكويت، لكنه ساعد على استعادة النظام مكانته بسرعة فائقة.

لنلجأ للفرضيات. لو كان النظام العراقي ديمقراطيا وكان قرار الحرب والسلام بيد الشعب العراقي الشقيق عبر مؤسساته الديمقراطية، فهل كان العراق سيشن الحرب على الكويت ؟ وقبالة هذا سؤال مماثل. ترى لو كانت القرارات الاستراتيجية عموما بيد الشعب الكويتي فهل كان سينهج سياسة نفطية تتعارض والمصالح العراقية وتُحْدِث خصومة بين البلدين ؟ في الفرضيتين نرى أن تغييب الشعب عن القرار الاستراتيجية يعظم المخاطر أو يدرؤها صغيرا كان البلد أو كبيرا.

التهديد الأكثر جدية من مخاطر الصغر يكمن برأيي في مشاريع تقسيم وتفتيت ما هو قائم، وهي لم تُسْتنفذ بعد. قد تكون داعش دُحِرت في العراق وسورية. لكن داعش الظاهرة ليست جوهر العملية الجارية في الشرق الأوسط. هي مجرد عامل مساعد وليس السبب الرئيسي في عملية هدم الشرق الأوسط الذي صمم بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. وإن لم تع شعوبنا ودولنا أن العملية الأساسية الجارية في المنطقة هي إعادة تقسيم واقتسام المنطقة والنفوذ فيها على أسس جديدة وأن الشعوب والأنظمة هي وقود هذه العملية بتكلفة صفرية لمسيريها، فإن دول وشعوب المنطقة ستظل تحارب بعضها وتخسر الأرواح والأموال والأرض التي سيوزعها كبار العالم قسائم بينهم.

لنعد إلى عالمنا اليوم بمستجداته. لو سألنا باحثا من الأجيال القادمة عن أي فترة تاريخية يراها فاصلة في عهدنا نحن. الأرجح أنه سيشير إلى الفترة من نهاية عقد ثمانينات القرن العشرين وحتى، ربما، عشرينات القرن الحالي كفترة انهيار منظومة والبحث عن أخرى. هذه الانتقالية هي السمة الأساسية للتحولات العالمية. وهي لم تتم بعد. في التسعينات، حيث بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفتته رغم كل جبروته، انهار الاتحاد اليوغسلافي وتجزأ، وانهار حلف وارسو. واعتبر الجميع أنْ هذه هي الذروة. غير أن ذلك كان وهما. فقد تلت ذلك مظاهر تآكل النظام العالمي القائم أكثر فأكثر. وضعت التجربة التاريخية على المحك سؤال : هل يمكن إدارة العالم من نقطة واحدة ؟ الجواب : لا. وبعد هذا بدأ بحث جديد.

طبيعي أن شعوب المنطقة تطمح إلى وحدة خليجية حقيقية نابعة من إرادة الشعوب وقائمة على حماية مصالحها. لكن ذلك لا يزال غير قريب المنال بعد. وفي المقطع الزمني الراهن يبقى أكثر واقعية التطلع إلى بناء نماذج اقتصادية اجتماعية ديمقراطية قابلة للتطور الذاتي في كل بلد، وتكون جاذبة لشعوب البلدان، صغيرها وكبيرها. وهنا نتمنى صادقين لو أن مؤشر الإرهاصات المعتملة في السعودية الشقيقة يتجه صوب مثل هذا النموذج. ولو أن العمليات الديمقراطية المتعثرة في البحرين والكويت تستعيد دفق بداياتها على الأقل، ولو أن عجلة الديمقراطية والعدالة والمساواة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة بدأت تدور في المنطقة عموما، لكانت بلداننا قد انشغلت عن النزاعات الداخلية والإقليمية والدولية بقضية اللحاق بركب عالم القرن الحادي والعشرين.

غير أن بناء مثل هذه النماذج لا يمكن أن يزدهر إلا في إطار نظام إقليمي يعتمد إشاعة الديمقراطية والسلم والتعاون في العلاقات السياسية الإقليمية والدولية أيضا.. علاقات مبنية على التكافؤ وتوازن المصالح فيما بين جميع دول العالم ذات المصالح في كامل المنطقة، وبحيث تغدو منطقة الخليج والجزيرة العربية منطقة أمن وسلم وتعاون من أجل التنمية والاستقرار الإقليمي والعالمي.

ـــــاش: العارض المكسيكي في الخليج العربي

عبدالكريم قاسم في الثامن من فبراير 1963.

في أبريل 1969 سمحت الكويت لبعض وحدات الجيش العراقي للتمركز في أراضيها للدفاع عن ميناء أم قصر العراقي ضد التهديدات الإيرانية، لكن العراق لم يسحب قواته بعد زوال التهديدات، بل ووسّع سلاح الهندسة العراقي طرق الإمداد في داخل الحدود الكويتية برغم اعتراضات الكويت. وفي أثناء اللقاءات الثنائية بين الطرفين طالبت العراق على لسان صدام حسين، نائب الرئيس العراقي في ذلك الوقت، بالاستحواذ على جزيرتي وربة وبوبيان. رفضت الكويت الطلب وتوترت العلاقة بين البلدين إلى أن أدت في 20 مارس 1973 إلى احتلال العراق لنقطة الصامتة الحدودية وللتوغل لمسافة 3 كيلومترات بداخل الكويت، ونتج عن ذلك سقوط قتلى وجرحى من الجانبين. لكن هجوما كويتياً مضاداً نجح في استعادة الأراضي التي فقدتها. في منتصف الثمانينات نجى أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح من محاولة اغتيال أثناء توجهه إلى مكتبه في قصر السيف، وقد فسرت المحاولة على أنها انتقام من دعم الكويت الكبير للعراق في حربه مع إيران (1980–1988).

في 25 يونيو 1990 التقى الرئيس العراقي صدام حسين السفيرة الأمريكية إبريل غلسبي في خلفية توتر بين العراق والكويت واتهامات ضد الأخيرة بأنها أضرت بالمصالح العراقية في سياستها النفطية، وتذكر مصادر إعلامية أن السفيرة الأمريكية أعلنت أن الولايات المتحدة ليس لها موقف إزاء أي صراع عربي–عربي، ويزعم أن هذا اللقاء منح الرئيس العراقي الثقة بأن أي تدخل عسكري للعراق في الكويت لن يلقى ممانعة جادة من قبل الولايات المتحدة. وسواء كان للقاء صلة أو لم يكن فإن العراق أقدم في الثاني من أغسطس 1990 على غزو الكويت ونجح في احتلال كامل أراضيه في الرابع من الشهر نفسه، وبعد

المنتدى الفكري السنوي الرابع للمنبر التقدمي يناقش

د. خالد العزري:

أين وجدت الحداثة وأين غابت في مجتمعات الخليج العربي؟

الأكاديمي والباحث العماني د. خالد العزري تناول في ورقته موضوع المنتدى حول العلاقة بين الدولة والبنى التقليدية في مجتمعات الخليج العربي، مسلطاً الضوء على الحالة العمانية.

حيث لاحظ أن الدولة العربية عموما والدولة الخليجية المعاصرة مثلت ظاهرة متفردة، وذلك باستعصائها السياسي على التحول الديمقراطي. وتساءل بعض الدارسين المعاصرين عن مدى قدرة البناء الاجتماعي التقليدي على التماسك في خضم متغيرات إقليمية وعالمية هائلة. لقد مرَّت الدول الخليجية، ومنذ قبيل منتصف القرن العشرين، وبفعل ثورة النفط، والاستقرار السياسي، بحركة تحديث كبيرة وسريعة، قل نظيرها في العالم. فمن فقر وعوز مدقعين، ومجتمعات قبلية البنية، قليلة العدد، ومحدودة الدخل تعتمد في عيشها واقتصادها على البحر والرعي، وبعض المنتوجات الزراعية، إلى مَصْدر رئيسي لاقتصاد العالم.

تمّ هذا في ظرف وجيز من عمر البشرية، يقل أو يكثر قليلا على عقود خمسة. لكن؛ من جانب آخر، فقد بقيت الهياكل التقليدية لمجتمعات الخليج ومنطقة شبه الجزيرة العربية، قادرة على التماسك. ومع الاعتراف بأن منظومة القيم والاعراف والتقاليد الاجتماعية والسياسية، والبنى الاقتصادية قد طرأ عليها التغيير، بيد أنه تطور محسوب ومؤسس، وبقي تأثيره في بنى الدولة الإدارية، وانظمتها السياسية، والاجتماعية والثقافية غير مواكب لحركة التطور العمرانية وما شهدته البنية التحتية من تطور هائل. ولذلك تساءل كثير من الباحثين عن الأسباب الكامنة وراء ما يظهر؛ وكأنه مفارقة بين تحديث سريع من جهة، مصحوبا باستهلاك شره لمنتوجات العالم، وبين غياب أو عدم قدرة الحداثة على اختراق مجتمعات الخليج من جهة ثانية.

ثمة بعض المحليين، الذي يَرَوْن بأن الوقت قد حان لكي تلتحق مجتمعات الخليج والجزيرة العربية بركب التغييرات التي شهدها العالم، ومن بينها بعض المجتمعات العربية. وهؤلاء يعتقدون من أن التغيير قد طال مجتمعات الخليج وبناها الاجتماعية والثقافية، لكنه ظل عصيا على البناء السياسي، وعليه؛ فإن العواصف غير بعيدة عن مجتمعات الخليج، وأن الاقتصاد الريعي، والاعتماد على التماسك التقليدي للمجتمعات، لم يعد محصّنا كما كان وبالتالي لا يمكن المراهنة عليه في صد مجريات التطور ورياح التغيير العاصفة، وأن مسألة الحداثة هي مسألة وقت، وبالتالي فإن الدولة الخليجية المركزية الناشئة، بحاجة الْيَوْمَ أكثر من ذي قبل الى إعادة بناء هياكلها السياسية والتربوية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية على أسس

عصرية منفتحة، تقوم على فكر ديمقراطي تعددي، يقبل بالآخر، ويقوم على أسس قانونية متفق عليها بين الحكام والمحكومين، وعلى تعزيز لقيم المجتمع المدني إن ارادت هذه المجتمعات تجنب مزالق مجتمعات اخرى معاصرة.

ما الذي تحدّث وما الذي غاب عنه التحديث؟ ما الذي أنجزته الدولة الخليجية، وما الذي عجزت عنه؟ وهل بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال، والتحديث ، والتعليم التي مرت بها هذه المجتمعات ما تزال في عمقها مجتمعات قبلية أو طائفية أو مذهبية؟ وهل تغيرت أدوار شيخ القبيلة أو الطائفة أو المذهب الديني ؟ وبأي معنى؟ هل هذه المجتمعات ما تزال في عمقها مجتمعات ذكورية، حيث سيطرة البنية البطريركية فيها؟ وفي المجمل فان السؤال يبقى عن ما هي العوامل التي تجعل من بنيَة تحتية قابلة لاجتذاب التغيير السريع والهائل، في حين يتعسّر التغيير والإصلاح في الهياكل والبنى السياسية والاجتماعية والثقافية؟

اعتمدت بنية الدولة الخليجية المعاصرة قد اعتمدت على مركزية في الحكم وعلى تكيّف مؤسس مع الهياكل التقليدية والبنى الاجتماعية، خاصة البنى القبلية والدينية، من أعراف وتقاليد وومارسات، بحيث يحفظ للأولى المشروعية السياسية، ويحفظ للثانية الاستمرارية بقدر من الاستقلالية النسبي، المعتمد على رعاية الدولة وعلى برامجها وخططها المتحولة. لقد جادلت الدولة الخليجية ومنذ استقلالها في السبعينات، بأن خططها واستراتيجياتها هذه هدفها بناء وحدة وهوية وطنيتين، في اطار من الحرص على مواكبة تطورات العالم. أي أنه لم يكن ثمة من بديل للأخذ بـ "الحسنيين": التقليد والتحديث!

وإذاً فخلال العقود الخمسة الأخيرة تقريبا احتفظت مجتمعات الخليج بهويات وطنية، شجعتها الدولة «الخليجية» الناشئة مدفوعة بأكثر من عامل من بينها: الوحدة الوطنية الداخلية، والرغبة في المحافظة على المكاسب السياسية والاقتصادية. تم ذلك في غياب كامل في بعض الأقطار وجزئي في أخرى للمشاركة الشعبية وقبول النقد والسماح بالحريات. وقد أدت هذه العملية المبرمجة من الحكومات في الخليج إلى إعادة تنظيم بنى مجتمعاتها التقليدية بما يسمح لها من الاستمرارية في الحكم والمحافظة على مشروعيات سياسية.

ويرى بعض المثقفين أن هذا التشكل الخليط بين التقليدي والحديث، عائد الى ما اتصفت به بنية الثقافة العربية التقليدية. ذلك أن البناء والعلاقات داخل الأسرة في الخليج بخاصة والمنطقة العربية بعامة تتسم "بالتماسك والتآزر والمناصرة والتعاضد والعصبية»، ولعل التاريخ العماني يمثل نموذجا متفردا في المنطقة في إبراز ما لعبته القبيلة والعقيدة من أدوار خلال مراحل مختلفة منه، والى ما بعد منتصف القرن العشرين.

فعلى الرغم من أن تأسيس المذهب الإباضي في عمان مع منتصف أو نهاية القرن السابع الميلادي قد تم هربا من بطش مركز الدولة الاسلامية في بغداد، فإن الامامة الاباضية نفسها، لم تستطع من الصمود والاستمرار في عمان. إذ دخلت في صراعات داخلية، وحروب طويلة الزمن مع القبائل، في سبيل استقرار سياسي قائم على مبادئ عقدية بهدف إقامة «الإمامة الشرعية».

وفي خضم التحولات المتسارعة في المنطقة ونشوء التيارات العمالية والمطالبات الحقوقية في بعض دول الخليج مثل البحرين والكويت، وذلك بعيد التحولات الاقتصادية، وبدء انتاج وتصدير النفط وما أفرزه كل ذلك من تنافس شركات البترول العالمية، وفي خضم الصراع بين المعسكرين الغربي والاشتراكي للسيطرة والتوسع، جاءت الثورة مدفوعة بالتخلص من أعباء بنى وهياكل الماضي الاجتماعية والسياسية التقليدية. ولعل إجابة لإحدى المناضلات عن سبب التحاقها بالثورة في جبال ظفار، ينقلها فريد هاليدي توَضح قوة الرغبة في تغيير تلك الهياكل التقليدية. لقد ردت على سؤال هاليداي لماذا تقاتلين؟ إنها هنا في الجبل لأنها ومجتمعها قد عانوا طويلا «من تسلط أربعة سلاطين: السلطان السياسي (أو سلطان مسقط)، سلطان القبيلة (أو شيخها)، السلطان الديني (أو الإمام والفقيه)، والسلطان العائلي (أو رب الأسرة الذكر)».

د. انتصار البناء:

لحظة التحول في بلدان الخليج العربي

في تعقيبها على ورقة د. خالد العزري، إعتبرت د. انتصار البناء الورقة توصيفا تأسيسياً لحال أغلب المجتمعات العربية، وهي من القيمة بمكان أنها تضع المتلقي العربي لها أمام أسئلة مقلقة وعصية الإجابة لأنها أسئلة تبدأ من التاريخ الملتبس، وتمر عبر الواقع المشوش وتبحث عن مآلات مستقبل غامض يصعب التكهن به.

وانطلقت من أطروحة العزري حول استعصاء تحول الدول العربية عامة ودول الخليج خاصة نحو الدولة الحديثة تمثل معضلة يصعب فهمها. وفي رأيي أن حالة الاستعصاء هذه هي أقل عجبا في دول الخليج العربي منها في الدول العربية. حيث أن الأنظمة السياسية الخليجية لم تزعم يوما أنها دول بنظام ديمقراطي مكتمل، وإن كانت تعلن عن بعض المؤسسات والإجراءات التي تمنح شيئا من الديمقراطية لأداء النظام السياسي. حيث أن التعاقد السياسي بين الأنظمة الحاكمة في الخليج وشعوبها هو أن نظام الحكم وراثي في الأسرة/ القبيلة الحاكمة، أيا كان مجرى التوريث (من الأب للابن، بين الإخوة، من فرع إلى فرع).

وباستقصاء عام لمظاهر التنظيم القبلي في الدول الخليجية والجمهوريات العربية، يمكن تسليط الضوء على الممارسات التالية:

الولاءات للأفراد وللمصالح. التحالف مع رأس المال.

التحالف مع المؤسسة الدينية لشرعنة السياسات الحكومية، ولجعل مفهوم الدولة جزءا من بنية دين المواطن.

توجيه اهتمام المواطنين إلى العادات والتقاليد والموروث وقضايا الأصالة والمعاصرة، والهوية والعروبة والإسلام، والتاريخ. باعتبارها حقائق ومسلمات وقضايا مصيرية.

هيمنة مفهوم الوصاية: وصاية الدولة على الدين، على الأخلاق العامة، على التعليم والإعلام والثقافة. وصاية رجال الدين على المجتمع، الوصاية الذكورية على النساء.

كل هذا يجعل التغيير صعبا لأن بناء مؤسسات الدولة يؤكد على المفاهيم (القديمة) ولا يؤكد على قضايا المواطنة وتطور الخدمات وبناء الإنسان.

دول الخليج فهي لم تصنع الحداثة التي تعيش مظاهر نهضتها الآن. فنحن لدينا ناطحات سحاب، لكن لم يصممها مهندس خليجي، ولدينا سيارات فاخرة وهواتف متطورة ولكن ليس لدينا إنتاج صناعي. بل حتى صناعة استخراج النفط وتكريره وتصديره تقوم بها شركات أجنبية يعمل فيها المواطن الخليجي ولا يديرها. نحن جمعنا القدر ذات صدفة مع النفط فتفاجأنا بالثروة. حيث لم نكن مستعدين لها. ثم لم نصبح محتاجين لبواعث الحداثة لنصنع نهضتنا كما احتاج غيرنا. نحن حصلنا على كل شيء جاهز وبدأنا من النهاية. والنهضة

المفاجئة التي دخلت في مساراتها دول الخليج العربي خلقت أجواء استهلاكية لا تعبأ بالإنتاج من أجل ذلك تضخم القطاع الحكومي بالمواطنين الإداريين واستوردت الدول العمال الفنيين من كافة دول العالم وخصوصا آسيا حيث العمالة الرخيصة وهو ما خلق مشكلات الديمغرافيا والهوية.

من أجل ذلك فإن المواطن الخليجي ليس حداثيا هو الآخر. وقد تناغم مع مشروع الدولة في اتجاهها الرعوي الذي توفر له من خلالها كل احتياجاتها وقليلا من الزيادة، مقابل أن تكفيه عناء المشاركة في السياسات العامة المسيرة للدولة. بالتالي توافقت ميول واحتياجات المواطن الخليجي مع توجهات الدولة في استبقاء الهياكل التقليدية للدولة معبرة عن حاضرها.

وكما أن الأنظمة الخليجية تقارن حالها بحال الجمهوريات العربية فترى الكفة ترجح لصالحها، فيشكل ذلك عامل تأييد لصحة سياساتها. فكذلك، فإن المواطن الخليجي حين يقارن حاله بحال المواطن العربي الذي يعاني من أزمات وصلت إلى الموت والفقر والتشرد يجد أنه هو الأفضل حالا وأن النظام السياسي الذي يحتويه قد وفر احتياجاته بما فيها إمكانات الترف. بالتالي لا تراوده أفكار تطوير بنى الدولة ودخول تحولات الديمقراطية التي لن تقدم له من الخدمات أكثر مما يحصل عليه حاليا.

وبذلك فإن العولمة لم تؤثر في المواطن الخليجي إلا في الحالة الاستهلاكية. أما عولمة الأفكار فلم يكن لها موقع في المنطقة.

غالبية المراقبين كانوا يتوقعون لحظة التغيير وكانوا يشددون على أهمية دراسة مستقبل ما بعد انتهاء النفط، ومراجعة الحالة الديمغرافية وتأثيرها على الهوية في الخليج. كانت تلك الأفكار مؤجلة لبعد 100 عام. ولكن الصدمة أن لحظة التحول بدأت باكرا ودون إنذار متوقع وفي مرحلة قاسية لم تكن في الحسبان.

نذر التحول جاءت في مرحلة تاريخية تشهد تغييرا جذريا في الأنظمة السياسية واشتعال حروب حول دول الخليج. وانهيار مفاجئ للاقتصاديات العربية والعالمية. وهنا يبرز الواقع المشوش. فما سمي بالربيع العربي الذي عصف بالمنطقة كان يحمل مضمون تحول بنى الدول العربية من البنى التقليدية التي تدور حول إرث القبيلة والمركزية في الحكم إلى بنى تقوم على تفعيل المؤسسات وفاعلية النظام مهما تغير الأفراد. ولكن الأزمات التي وقعت فيها تلك الدول كرست الحالة الفردية في الحكم حيث انحصرت المركزية أكثر نحو الفرد. وهذا ما رسخ شعور الشعوب الخليجية أن الحفاظ على الأمن والأمان وعلى الدولة أهم من قضية الديمقراطية. بالتالي ساهم الربيع العربي بأزماته على تثبيت البنى التقليدية أكثر في الدول العربية عامة وفي الخليج خاصة.

لكن ما لم تستطع الشعوب الخليجية تقبله هو الإحساس بزوال دولة الرفاه بعد الأزمات الاقتصادية العديدة التي مرت بها دول الخليج وأدت إلى فرض الضرائب ورفع أسعار الوقود ورفع بعض جوانب الدعم لأول مرة في تاريخ دول المنطقة. وهذه السياسات في الأصل تتنافى مع مبدأ الدولة الريعية التي تعاقدت الشعوب الخليجية على أساسها مع الأنظمة الحاكمة.

والسؤال الذي يطرح نفسه في حال تطور الوضع الإقليمي وتقعد الوضع الاقتصادي الخليجي وتحولت أسئلة القلق إلى أسئلة وعي تحت ضغط الخوف من المستقبل، فهل ستكون الأنظمة الخليجية مستعدة للتعقيدات التي تنبئ بها الموجات السياسية الحالية؟ وهل بالإمكان أن تؤدي تلك التعقيدات والاستحقاقات السياسية إلى تحديث الهياكل السياسية المتحكمة في نمط السياسة الخليجية واتجاهاتها؟!!

بصراحة

في ذكرى الميثاق والحراك الشعبي

الواقع الراهن وتطلعات المستقبل

بعد أكثر من ربع قرن على حل المجلس الوطني في أغسطس من عام ١٩٧٥ الأول تجربة نيابية في البحرين، والتي لم تستمر سوى عشرين شهراً، دخلت البلاد في حقبة قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة، و قدمت الحركة الوطنية والشعبية تضحيات كبيرة من أجل إعادة الحياة النيابية وأشاعه الديمقراطية وإطلاق الحريات العامة في البحرين، حتى مجيء فترة المشروع الإصلاحي لجلالة الملك بالتصويت على ميثاق العمل الوطني في الرابع عشر والخامس عشر من فبراير من عام ٢٠٠١.

فاضل الحليبي

والذي نحن بصدد إحياء ذكراه هذا المساء، لما له من أهمية حيث أخرج البلاد من حقبة قانون أمن الدولة السيئة الذكر، إلى مرحلة الانفراج السياسي الذي كان أبرز سماتها إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة المنفيين والغاء قانون أمن الدولة وتدابير محكمة أمن الدولة، وفي مرحلة لاحقة السماح بتشكيل الجمعيات السياسية والنقابات العمالية والعديد من منظمات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الإنسان، والسماح للعديد من المعارضين بالكتابة في الصحافة المحلية وإصدار العديد من الجرائد الجديدة، في حراك سياسي ومدني ومجتمعي نشط لم تشهده البحرين من قبل.

لو قدر لهذ التغيير الجنيني أن ينمو في حالة طبيعة تسودها الثقة المتبادلة بين مؤسسة الحكم والأطراف السياسية في البلاد لسارت الأمور بشكل أخر وتطورت نحو المزيد من الحريات والديمقراطية وتعزز التحول الديمقراطي الناشئ في البلاد، مما كان يؤسس لتراكمات تؤدي إلى تحولات نوعية نحو ترسيخ مقومات الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلاد، ولكنها توقفت في بداية الطريق.

حدث ذلك مع صدور دستور مملكة البحرين عام 2002، بعد مرور عام على التصويت على ميثاق العمل الوطني في فبراير 2001، مما ادى إلى ارباك كبير في الحراك السياسي في البحرين، وبرز التباين والاختلاف في صفوف القوى السياسية وتحديداً المعارضة من الدستور، وعندما جرت انتخابات 2002، برزت ثنائية المشاركة والمقاطعة من قبل القوى السياسية المعارضة، كما برز المؤتمر الدستوري، والذي انتهى دوره بمشاركة أطراف من المعارضة في مجلس النواب 2006/2010.

منذ فبراير 2001 حتى فبراير 2018 ، سبعة عشر عاماً مضت على صدور ميثاق العمل الوطني و جرت مياه كثيرة تحت الجسر، ولكن الحدث الأهم ما جرى من أحداث في فبراير/ مارس 2011 والتي جاءت مع الهبات والتحركات الشعبية في أكثر من بلد عربي، فيما أطلق عليه الربيع العربي، ولا نعرف هل كان حقاً ربيعاً أما هو خريف عربي وبالأخص بعد أن أتضحت التدخلات الأجنبية واندلعت الصراعات والحروب الدموية في العديد من البلدان العربية وبعضها لازالت في أتونها حتى اليوم.

في بلادنا سارت الأحداث و التحركات باتجاه معاكس لإرادة القوى الوطنية، مما أحدث شرخاً كبيراً في جسد الوطن لن يتعافى منه لسنوات قادمة، حيث إنقسم الشعب وازدادت الفرقة في المجتمع، وترسخت في الوطن العديد من المفاهيم الخاطئة التي تسيء للإنسان البحريني، وطغت النوازع والعصبيات الطائفية والعرقية بشكل لا مثيل لها في السابق، ولم تعد الوحدة الوطنية هاجساً لأطراف عديدة في الوطن والبعض لازال يعمل على تعميق الانقسام في الوطن خوفاً من فقدان المنافع والمزايا التي تحققت له منذ أحداث 2011، فالوطن أصبح بالنسبة لهذا البعض(غنائماً ومكاسب)، وهذا ما يكشف عنه بوضوح ما ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي في الأيام والأسابيع الماضية لمعرفة ذلك الواقع.

حدثت أخطاء كبيرة في أحداث فبراير/ مارس 2011 كانت يتطلب معالجتها في وقتها، لم تحدث مراجعة تقييمية ونقدية من قبل قوى الجمعيات السياسية سواء من خلال تنظيم الورش والحلقات والحوارات ومناقشة كل الأحداث والقضايا بروح نقدية هادفة، لكي تستطيع التقدم نحو المستقبل برؤى أكثر وضوحاً وواقعية.

صدرت الوثيقة النقدية الوحيدة من قبل المنبر التقدمي، بعد الأحداث مباشرة كطرف من أطراف المعارضة، كان بالإمكان الاستفادة منها كمدخل لتنظيم وإقامة الحوارات بين الجمعيات السياسية المعارضة، قبل أن تتطور الأمور وتصل إلى حل جمعيتين من قوى المعارضة (الوفاق ووعد) لتتعقد وتتعمق الأزمة السياسية في البلاد، ويصبح الخيار السياسي غير وارد في أجندة الدولة

ويترسخ الخيار الأمني بتكاليفه الباهظة على الدولة والشعب.

وإلى جانب الأزمة السياسية التي تعاني منها البلاد تبرز لنا اليوم الأزمة المعيشية والمالية. ليزداد الوضع سوءاً في البلاد، خاصة مع السعي لتحميل المواطنين أعباء هذه الأزمة، وهم غير مسؤولين عنها من خلال فرض مزيد من الرسوم و الضرائب، والأكثر من هذا أخذ أموال صندوق أجيال المستقبل أكثر من (650 مليون دينار) لتغطية العجز في الميزانية، و كذلك أموال صندوق التعطل عن العمل التي يتم استقطاعها شهرياً من رواتب الموظفين البحرينيين بدلاً من الاستفادة منها في إيجاد مشاريع منتجة يتم من خلالها توظيف العاطلين من الخريجين والباحثين عن العمل، بعد العجز الاكتواري القديم الجديد لهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

هذه نتائج السياسات الاقتصادية الفاشلة والمتبعة في السابق ولازالت من قبل الحكومة في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي القائم على البحث العلمي والمعرفي ليواكب التطور والتقدم الحادث في العلوم الإنسانية وفي ثورة المعلومات والتكنولوجيا المتطورة، بدلاً من الاستعانة بخبرات ووصفات فاشلة (مكنزي مثال على ذلك).

تراجع أسعار النفط (البترول) ليس سبباً وحيداً لذلك، فالتخبط والفشل في العديد من المشاريع والشركات التي كلفت ميزانية الدولة خسائر كبيرة بملايين الدنانير، وسوء الإدارة المناطة بهابتفيذ تلك المشاريع والبرامج الحكومية، وغياب الشفافية والمحاسبة والمساءلة القانونية للمسؤولين عن تلك الاخفاقات والأخطاء، كما تفصح عن ذلك تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية الصادرة خلال تلك السنوات الماضية لمعرفة حجم الفساد والفاسدين، هذا ايضا نتيجة للضعف والأداء السيء لأعضاء مجلس النواب الذين بدلاً من القيام بواجبهم الرقابي والتشريعي ينصرفون لمناقشة قضايا تافهة.

أما الحراك السياسي الحالي فينتابه الضعف والوهن والركود لأسباب عديدة، في ظل انسداد الأفق نحو الحل السياسي الشامل للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ أحداث عام 2011، وتوقف الحوار الوطني الثاني في عام 2014، بين السلطة والقوى السياسية بالأخص منها المعارضة، وخلال الأربع سنوات الماضية جرت أحداث كبيرة وخطيرة في البلاد، لهذا كان الخيار الأمني هو الخيار الذي سلكت دربه الدولة مبتعدة عن الخيار السياسي.

في الأسابيع الماضية تسربت أخبار عن لقاءات بين رموز في الدولة وشخصيات دينية وعامة في البلاد، أكدتها تلك الرموز في مجالسها، إضافة إلى بعض الأفكار التي طرحتها تلك الشخصيات، ويمكن لهذه أن تكون مؤشرات لبداية فتح حوار سياسي إذا ما توفرت الرغبة والإرادة، لبدء حوار وطني شامل للخروج من الأزمة وايجاد حالة توافقية تعيد الزخم من جديد لميثاق العمل الوطني، وبالأخص أن البلاد مقدمة على استحقاقات انتخابية في أكتوبر القادم، مما يتطلب تهيئة الأجواء السياسية بالتخفيف من التوجهات الأمنية وتوسيع هوامش الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، والعمل على إصدار قانون يجرم التمييز والكراهية في المجتمع.

ومن أجل إيجاد حلول للأزمة المعيشية المتفاقمة، يتطلب التصدي لظاهرة الفساد والفاسدين ومحاسبة المتورطين فيها، ورفض نصائح البنك الدولي الكارثية لكي لا تتراكم الديون المالية على الدولة ويزداد الدين العام.

فهل نأمل ونحن نحيي ذكرى التصويت على ميثاق العمل الوطني السابعة عشر في إنطلاق مبادرة وطنية جديدة تخرج البلاد من أزمتها السياسية والاقتصادية؟

عن المرأة في يومها

جواد المرخي

نحن على أبواب الاحتفالات بمناسبة 8 مارس اليوم العالمي للمرأة، ما يحثنا على التوقف أمام معاناة النساء والتمييز ضدهن، ورغم أن جماهير النساء والرجال معاً يعانون من كثرة الضغوطات السياسية والاقتصادية وتخلف المجتمعات العربية التي تهمش فيها الجماهير وقواها الوطنية بما فيها المجتمع المدني العربي الذي يعاني من عدم افساح المجال لينعم الانسان العربي بالحرية العامة والشخصية، وايضاً غياب أسس العدالة الاجتماعية والديمقراطية وغياب لحقوق الإنسان، إلا ان معاناة المرأة بشكل خاص من هذا كله أكبر نتيجة لسياسة التمييز التي تمارس ضد النساء.

والسبب هي في الهيمنة للقوى القبلية والعشائرية والرجعية والعسكرية ومع غياب للنظام المدني العربي العلماني، هذا مع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي وعدم وجود تشريعات ودساتير تؤمن الحريات لا للرجال ولا للنساء.

من جانب آخر، نجد أن غالبية الرجال في الوطن العربي لديهم ثقافات متوارثة متدنية اتجاه النساء لا ينجو منها حتى الرجال المتعلمون وبعض المثقفين ذوي الميول للأفكار الرجعية الذين يؤمنون بأن المرأة لا يجب أن تحظى بفرص ان يتحقق حلمها في المساواة مع الرجال في الحقوق والواجبات، رغم أن هناك نساء يتفوقن على الرجال في التعليم والثقافة والوظيفة والمهنة.

تعاني البلدان العربية عامة من غياب التشريعات والقوانين التي تنصف النساء، وتمنع الرجال من استغلالهن جسدياً وفكرياً واجتماعياً ومادياً لأنهم لا يقبلون أن يعترفوا بان المرأة هي نصف المجتمع ولها دور كبيرفي التطور في كل المجالات ، وبدون تمكينها في مجالات التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية فإن المجتمعات العربية سوف تبقى تعاني من التخلف.

ومثلما هناك القوى التقدمية واليسارية في الوطن العربي التي تناضل في سبيل تحرير النساء من قابوس الوهم والتخلف وفي سبيل انصافها في الحياة تحت شعار المساوات بين الرجال والنساء، هناك أيضاً قوى مجتمعية رجعية تعمل على ان تظل النساء بعيدات عن نيل الحرية والمساوات في ظل أنظمة عربية وطنية ديمقراطية.

(قف)

تفاقم الدْيّن العام والسياسات الخاطئة

يقول خبراء الاقتصاد والمال تقاس مدى خطورة الدْين العام أذا ما قارنا اجمالي الدين العام لهذه الدولة او تلك مع الناتج المحلي الإجمالي لها، والقياس العام الذي يوضع كمؤشر على خطورة الدين العام حين يتجاوز ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وعندما يزيد الدْين لأي دولة عن ذلك المؤشر تكون عرضة لمخاطر اقتصادية.

فهد المضحكي

والأخطر من ذلك هو سوء إدارة الدين العام والذي يظهر جلياً في استخدامه في مجالات وقطاعات غير مثمرة اقتصادياً وغير منتجة فهناك تزداد المشاكل وأعباء الديون على الدولة المدينة، وأيضاً عدم استخدام بعض القروض، مع تحمل فوائد تلك القروض وبعض الأحيان تعمل الحكومات على الاستمرار في الاقتراض لسداد القروض السابقة وأعبائها دون أن يكون لديها تصور واضح عن كيفية الخروج من تلك الحلقة المدمرة كما هو حاصل لدول عديدة تستخدم الدين لتغطية العجز المتزايد كل عام في ميزانية الدولة.

لقد برهنت السياسيات الخاطئة أن تفاقم الدين العام ليس الا نتيجة لأخطاء متبعة على صعيد الإدارة الاقتصادية، وإذا كان الدولة في بلادنا، كما يتداول، تعتزم اقتراض 13 مليار دولار لتسديد قروض سيحل سدادها العام الحالي 2018، فإنه من المرجح أن يزداد الدين والقروض وهو ما يجعلنا في دوامة من الصعب التخلص منها، والعلاج يكمن في اصلاح اقتصادي وبرنامج عمل وطني واضح محدد بفترة زمنية ويتابع بصورة منهجية وبشكل دوري ورقابة.

تعلمنا التجارب أن أخطاء السياسات الاقتصادية تفجر أزمات اجتماعية وما الاحتجاجات الشعبية التي سادت وتسود دول عربية وغير عربية إلا نتيجة لتناقضات اجتماعية عميقة وتدهور في الوضع المادي والمعيشي تحت تأثير غياب العدالة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي وعدم الإطمئنان إلى المستقبل.

في ظل هكذا أوضاع من الطبيعي أن تزداد حدة الصراعات السياسية والطبقية، والاحتجاجات والمطالبات، وتكتسب مصالح العمال والقوى الاجتماعية الفقيرة أهمية في سلم التغيير، وما من شك فإن هبوط إيرادات النفط والغاز الطبيعي وهدر المال العام وارتفاع النفقات العسكرية، العجز المالي والتجاري. تزيد فرص اللجوء إلى القروض وتتفاقم الديون والفوائد.

كتب صباح نعوش أن حجم ديون البحرين عام 2017، بلغ 8956 مليون دينار بحريني ما يعادل 23756 مليون دولار، تستحوذ الديون المحلية على 54٪ والباقي ديون خارجية. في حين ان الفوائد السنوية المستحقة على الديون الخارجية أعلى بكثير من الفوائد المستحقة على الديون المحلية. ففي عام 2016، دفعت الدولة 567 مليون دولار (214 مليون دينار) لخدمة الديون الخارجية مقابل 147 مليون دينار لخدمة الديون المحلية.

ويضيف: يستشف من هذا المؤشر وجود شروط اقتراض عسيرة نسبياً في التمويل الخارجي خاصة فيما يخص أسعار الفائدة.

قبل عام كانت التوقعات أن يتجاوز الدين العام 10 مليارات دينار (26.5مليار دولار)، وبحسب البيانات المنشورة لمصرف البحرين المركزي بلغ الدين العام 8،68 مليارات دينار تعادل نحو 23 مليار دولار نهاية نوفمبر الماضي، ويعادل الدين العام في البحرين نحو 11.70 مليار دينار أي ما يساوي نحو 31 مليار دولار.

في حين أعلنت – في يوليو 2017 وكالة موديز خفض التصنيف الائتماني للبحرين من BAZ (شكوك في القدرة الإئتمانية) الى B1 ، وأبقيت على النظرة المستقبلية عند السلبية، ويعتبر المستوى الحالي هو الأعلى في تاريخ البلاد، اذ يعادل نحو 76٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، في حين توقع بعض الاقتصاديين أن الدين العام سيصل في 2018 إلى أكثر من 10 مليارات دينار.

وإذا ما تحدثنا عن الجانب السلبي للعجز المالي وارتفاع الدين العام، فان أبرز التأثيرات السلبية المباشرة تظهر على النمو الاقتصادي، وعلى كل المجالات المتعلقة بتحسين مستوى المعيشة والتعليم والصحة وحاجات التنمية البشرية في المجتمع، ويمكن القول إنه كلما ارتفع الدين العام كلما ارتفع معدل التضخم وكذلك الفقر والبطالة وزيادة الواردات وتراجع الصادرات.

ومن هناك تأتي أهمية حسن إدارة القروض واستخدامها في أغراض استثمارية توفر عائدات.

الإعلام المريض

جلال إبراهيم

عجيب أمر بعض كُتّاب السلطة المدافعين عنها والمطبلين لها في الوطن العربي. حيث يطرحون أفكاراً ومعلومات لا تخرج عن دائرة الدجل السياسي والانحطاط الثقافي والأخلاقي. وهي أفكار موجهة إلى فئات معينة(واسعة) من الجماهير العربية من أجل زيادة الاحتقان الطائفي أو الإثني والتبعية السياسية، ومن ثم استنهاضها في مواجهة الخطر (الصفوي) مقابل ترسيخ الواقع السياسي والاقتصادي.

على سبيل المثال، حين يتحدث أحد الكتاب عن وجود مؤامرة كبيرة على البحرين، يقودها الثلاثي (أمريكا وإسرائيل وإيران) من أجل إثارة الفوضى في المنطقة، وبالتالي توسعة النفوذ الفارسي (الصفوي) وفرض الإحتلال الإيراني مستقبلا، فذلك يعد استخفافا بعقول الناس لأنه يتناقض مع الواقع بقوة، فكيف تقبل عقولنا بتحالف هذا الثلاثي حاضراً؟!

تقول (الكاتبة المخضرمة) في إحدى مقالاتها "إن الترتيبات الأمريكية الإيرانية في المنطقة اصطدمت بالصمود البحريني، وربما فوجئت به، فقدر البحرين أن تكون حائط الصد الأول نيابة عن بقية دول مجلس التعاون". فقط مثل هؤلاء الكتاب يستفردون بوضع أمريكا وإسرائيل وإيران في حلف واحد وليس في عداء مطلق بينهما كما يعرف الجميع.

مثال آخر نأخذه من أحد الكتاب في البحرين والمدافعين عن الجانب الرسمي حتى النخاع، حيث يقول في إحدى مقالاته التي تثير التهكم والسخرية، إن "الدول الكبيرة التي تفتش عن انتصارات لها في الدول الصغيرة هي دول غير عظيمة، وهذا ما ينطبق على تعامل الولايات المتحدة الامريكية مع مملكة صغيرة مثل البحرين". إذاً حسب المنطق العجيب والفريد لهذا الكاتب، أن أمريكا تقود مؤامرة خبيثة وخطيرة على البحرين، وتعمل ليلاً ونهاراً من أجل تحقيق انتصارات عليها! وليس أن العلاقات بين الحكومتين قوية ومتينة منذ عقود من الزمن.

توجد صياغة جديدة للوعي السياسي موجهة لخط معين، تجعله أكثر تبعية وولاء، حيث يقوم هذا الوعي الجديد على فرض عدو أساسي ومقدم على كل الأعداء هو (الفارسي/الصفوي)، في مقابل التهميش من خطر العدوان الحقيقي والأول (الإسرائيلي)، وبأن هذا العدو خطير جداً على الأمة العربية والإسلامية، بسبب عمالته للأمريكان والصهاينة، وهو ما يمارسه (فعلاً) في أكثر من بلد عربي.

لسنا مع الذين ينفون خطر السياسة الإيرانية وتدخلاتها الواسعة في أكثر من بلد عربي، والتي على رأسها العراق وسوريا. ولكن لسنا كذلك مع السياسيين العرب الذين يلغون خطر العدوان الأول على الأمة العربية المتمثل في الكيان الصهيوني وحلفائه من الأمريكان وغيرهم. ولا أن نبرر ونعلق كل إخفاقاتنا السياسية والاقتصادية والحقوقية والتنموية على شماعة الخطر الفارسي الإيراني.

بعد مرور ما يقارب السبعة أعوام وما حدث من تطورات واسعة ومؤسفة، تأكدً للرأي العام مدى السقوط المهني والأخلاقي لهكذا إعلام وكتاب، إذ لم يتم الاكتفاء بممارسة الكثير من التلفيق والتزوير للحقائق، بل وممارسة الدجل الإعلامي والانحطاط الثقافي والأخلاقي في التعامل مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها الوطن العربي منذ عام 2011 وإلى اليوم.

ما تحتاجه البلدان العربية ليس هذا الإعلام المريض، الذي يعمل على تلفيق الحقائق ونشر الأفكار الهدامة وزيادة الاحتقان الطائفي والوقوف في وجه القوى الديمقراطية والوطنية، بل نحتاج إلى الإعلام الآخر النقيض الذي يساهم بقوة وحضارية في وحدة وطنه ونهضته وتقدمه إلى أرفع المستويات.

تفعيل مقاطعة دولة الإحتلال

د.نبيل تمام

حركة المقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات هي الحملة الدولية الإقتصادية والتي بدأت العام 2005 من ما يقارب 171 منظمة غير حكومية فلسطينية وذلك بهدف مقاطعة للكيان الصهيوني للضغط عليه للإنصياع للقانون الدولي والمبادئ العربية لحقوق الإنسان، ويطلق عليها باللغة الإنجليزية BDS بي دي إس.

تحظى تلك الحملة الدولية بدعم قوي جداً من قبل إتحادات ونقابات وأحزاب ومؤسسات المجتمع الدولي عبر كافة قارات العالم، ولها تأثير يتصاعد طردياً بشكل ملموس، وذلك بفضل الحملات المنهجة والإستراتيجية المخطط لها حول العالم "لسنا هنا بصدد ذكر الأمثلة».

من أهداف حملة حركة المقاطعة الدولية إنهاء الإحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي العربية وتفكيك الجدار العازل، إنهاء كافة أشكال الفصل العنصري ضد الفلسطينيين وإلتزامها بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لفلسطينيي أراضي العام 1948، وإحترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها وإستعادة ممتلكاتهم، وذلك حسب قرار الأمم المتحدة رقم 194.

تحوي التسمية ثلاثة مصطلحات، أولاً: المقاطعة Boycott وتعني رفض شراء، أو مشاركة "شئ" كطريقة للتعبير عن الإحتجاج، والإمتناع عن إستخدام بضائع أو خدمات "شركة أو دولة" حتى يحدث التغيير، وتشمل الحملة مقاطعة المؤسسات والنشاطات الأكاديمية والثقافية والرياضية الإسرائيلية، كما تشمل أيضاً مقاطعة بضائع الشركات الإسرائيلية والشركات المتواطئة في إنتهاكات إسرائيل للقانون الدولي.

ثانياً: سحب الإستثمارات Divestment وتشمل بيع الأسهم والإمتناع عن الإستثمار في الشركات الإسرائيلية والشركات الدولية المتورطة في جرائم بحق الشعب الفلسطيني. ثالثاً وأخيراً: فرض العقوبات Sanctions وهي الإجراءات العقابية التي تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية ضد دولة أو جهة تنتهك القانون الدولي بهدف إجبارها على وقف الإنتهاكات، وتشمل العقوبات العسكرية والمالية والإقتصادية والأكاديمية والثقافية.

نطمح في هذا التوقيت بالذات إلى العمل على ما يلي:

1. ترسيخ ونشر ثقافة المقاطعة كشكل أساسي من أشكال المقاومة المدنية للإحتلال العنصري الصهيوني.
2. تطوير برامج لتطبيق نداء المقاطعة عبر الجمعية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشأن السياسي والإجتماعي والثقافي والإقتصادي والرياضي.
3. تقديم الدعم المعنوي للناشطين في هذا المجال.
4. رصد ومناهضة كافة أشكال برامج التطبيع مع الكيان الصهيوني ومحاولة إتخاذ مواقف جادة وجريئة ضدها.

وهذا يمثل في رأينا لأضعف الإيمان.

عقود العمل المؤقتة
بين الفساد الإداري واقتصاد السوق

تنطلق المناقشة حول معضلة عقود العمل محددة المدة – العقود المؤقتة – من حق أصيل نص عليه دستور مملكة البحرين في المادة ١٣ « العمل واجب على كل مواطن، تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، ولكل مواطن الحق في العمل وفي اختيار نوعه وفقا للنظام العام والآداب". كما نصت المادة نفسها في الفقرة (ب) "تكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه". وجاء في الفقرة (د) من المادة ١٣ في دستور مملكة البحرين " ينظم القانون، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال".

حسين العريبي

هذا ويعتبر الحق في العمل من المبادئ المرتبطة بالأمن الاجتماعي الذي يرى أن أية سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة. وفي التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي عام 1999 بعنوان عولمة ذات وجه انساني Globalization With a Human Face حدّد التقرير سبعة تحديات أساسية تهدد الأمن الانساني في عصر العولمة أولها: "عدم الاستقرار المالي وغياب الأمن الوظيفي المتمثل بعدم استقرار الدخل. أي أن غياب الاستقرار الوظيفي قد يهيئ لمشكلة تهدد استقرار المجتمع وتطوره، ويساهم في تنامي حالات العنف، والجريمة، والسرقة وغيرها من ظواهر ناشئة عن الإحساس بالعوز وعدم الاستقرار.

هذا وقد أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة (6) منه على الحق في العمل " الذي يعرف بأنه فرصة للجميع لكسب رزقهم من عمل يختارونه أو يقبلونه بحرية (....) وضمان المساواة في الحصول على فرص العمل وحماية العمال من حرمانهم من العمل ظلما". كما جاء في المادة (7) من العهد "يعترف بحق كل إنسان في ظروف عمل عادلة ومرضية" واقرت المادة (9) "بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمين الاجتماعي (..) لحماية الناس من مخاطر المرض والعجز والأمومة وإصابات العمل والبطالة والشيخوخة".

إذا ما هي عقود العمل المؤقتة وما علاقتها بالأمن الاجتماعي؟

عرفت المادة (2) من قانون العمل لسنة 1976 العمال المؤقتين "بالعمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ثلاثة أشهر". لكن هذا التعريف تم الالتفاف عليه لسنوات لاعتبارات عدة حتى صارت العقود محدد المدة ولمدد قصيرة تتراوح بين 3 وست أشهر أمراً شائعاً لدى العديد من أصحاب العمل.

هل تعتبر هذه الظاهرة جديدة؟

فجر تصريح سعادة وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السيد صباح الدوسري المنشور في صحيفة الأيام والذي قال فيه: "إن عدد الموظفين المؤقتين كبير جداً». في الوقت الذي بينت فيه دراسة أعدتها صحيفة الأيام للحسابات الختامية للدولة «أن مخصصات عقود الرواتب المؤقتة للموظفين البحرينيين زادت خلال السنوات العشر الماضية بنسبة 212٪». لكن هذه القضية ليست بجديدة رغم أن تسليط الضوء عليها يتأثر بردات الفعل الموسمية.

في صيف العام 2007 استشعرت جمعية الشبيبة البحرينية حجم هذه المشكلة وتأثيرها على الشباب البحريني وأطلقت على ضوء ذلك مشروعين كبيرين وهما: قمة الجمعيات الشبابية والمؤتمر الموازي لها بعنوان (حقنا في التعليم والعمل)، وحملتها الوطنية بعنوان (معاً ضد العقود المؤقتة).

أوصت قمة الجمعيات الشبابية التي عقدتها «الشبيبة» بحضور كل الجمعيات الشبابية، والعديد من اللجان الشبابية التابعة لمؤسسات المجتمع المدني والسياسي السلطة التشريعية «بتعديل بعض مواد قانون العمل بما يحفظ للمواطن حقوقه، وخصوصا ضرورة وضع جزاءات صارمة على المؤسسات التي تستخدم العقود المؤقتة غير القانونية، بالإضافة إلى تشريع قوانين صارمة لمحاربة كل أشكال التمييز والطائفية في التعليم والعمل، ووضع قوانين تصون حقوق الشباب فيهما وتجبر كل القطاعات ببحرنة الوظائف مع ضرورة استمرار إخضاع الشباب لدورات تدريبية». ورفعت كافة التوصيات الصادرة عن القمة لمجلسي الشورى والنواب، والوزارات الحكومية ذات العلاقة.

ومواصلة لهذه الجهود نظمت جمعية الشبيبة البحرينية حملة وطنية بعنوان «معاً ضد العقود المؤقتة» حيث عقدت العديد من الندوات التوعوية والتي جاءت على النحو التالي: ندوة (قراءة في مشروع قانون العمل الجديد) للمحامي حسن إسماعيل، ندوة (قدرة النقابات العمالية على التغيير) والتي شارك فيها كل من النقابي محمد عبدالغفار، النقابي إبراهيم القصاب، النقابي كريم رضي. ندوة (قانونية العقود المؤقتة) للمحامي حسن إسماعيل، والمحكم بوزارة العمل عيسى العافية.

كما أجرت جمعية الشبيبة البحرينية زيارات ميدانية لمجموعة من الأفراد الذين يعملون بعقود مؤقتة لتوثيق شهاداتهم حول أثر العقود المؤقتة على أمنهم الاجتماعي.

وقد شهدت الحملة تفاعلاً كبيراً من المشاركين حيث أكد المحامي حسن إسماعيل على «ضرورة وضع تعريف ينص عليه القانون للعقد المؤقت كما فعل قانون سلطنة عمان ودولة الإمارات، والذي عرف العمل المؤقت بـ (العمل الذي تقتضي طبيعة إنجازه وإنهائه في مدة محددة)». كما طالب إسماعيل المُشرع «بإيقاع جزاء يتصف بالشدة في مواجهة صاحب العمل في حال استخدامه العمال الوطنيين بعقود محددة المدة في أعمال طبيعتها دائمة».

فيما قال المحكم عيسى العافية: «لا شك أنه توجد مؤسسات

ليست قليلة أشد ما يعنيها هو التضييق على العامل البحريني، وأحسن وسيلة تتخذها وهي في مأمن من أية مساءلة من قبل الجهة المعنية عند وضعها لعقود العمل مع العمال البحرينيين محددة المدة».

الأمين العام المساعد لاتحاد العمال للتشريع والدراسات كريم رضي قال: «إن الملف الأساسي الذي يستوجب على النقابيين العمل باتجاهه هو منع التمييز بين عمال العقد المؤقت وعمال العقد الدائم، وذلك على مستوى العلاوات والتأمين الصحي وغيرها من الامتيازات».

المستشار النقابي للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين محمد المرباطي رأى «أن التفريق بين العقود المؤقتة والعقود المحددة الزمن أمر ضروري، ولا يمكن أن ننشئ اقتصاداً من دون عقود مؤقتة». فيما ذكر رئيس نقابة المصرفيين إبراهيم القصاب «ان التعديل الأخير على قانون العمل وتحديداً على باب العقود، أعطى أصحاب العمل حرية استخدام العقود المؤقتة، إذ إن غالبية المصارف حاليا تبرم عقود توظيف مؤقتة».

كان الهدف من حملة جمعية الشبيبة البحرينية (لا للعقود المؤقتة) بناء شبكة تعاون بين النقابات، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات السياسية. بهدف عقد مؤتمر وطني يناقش هذه القضية ويؤسس لتحالف وطني مناهض للنوايا الاستغلالية التي يلجئ إليها أصحاب العمل حين فرضهم للعقود المؤقتة على العمال والموظفين.

إلا أن هذا المشروع أجهض في مهده حيث تكالبت كافة القوى على إسقاطه بدءاً بالأمين العام لاتحاد العمال البحريني الذي لم يرد على الدعوات المتكررة من قبل جمعية الشبيبة البحرينية لعقد لقاء مشترك بهدف مناقشة الموضوع، كما أبدى بعض النقابيين الأخرين تخوفاً من التجاوب مع هذه الحملة التي رأوا فيها تعدياً على صلاحيات النقابات العمالية، أما البعض الآخر من النقابيين فقد دعانا صراحة لعدم التعاون مع الاتحاد العام لعمال البحرين «لان هذا الاتحاد الإقصائي لا يستحق أن نضيف إليه إنجازات لا يستحقها». أما رئيس مجلس النواب في ذلك الوقت فقد قال لنا صراحة: «» لا أؤيد فكرة عقود العمل المفتوحة لأنها تمنح العامل البحريني الاستقرار وهو ما يؤثر سلباً على أداءه الوظيفي».

لماذا نقف ضد عقود العمل المؤقتة؟

لا يرتكز الاعتراض على عقود العمل محددة المدة على الإطار الشكلي للعقد أي أن العقد محدد المدة والعقد غير محدد المدة ليس أساس المشكلة، بل تكمن المشكلة في استغلال أصحاب العمل للعمال عبر إجبارهم على توقيع عقود عمل بصيغة مؤقتة في أعمال طبيعتها دائمة، وبالتالي حرمانهم لسنوات من حقوقهم في الضمان الاجتماعي وإضاعة سنوات من رصيد خدمتهم الغير مسجلة في صندوق التأمينات الاجتماعية، كما حرمانهم من باقي الامتيازات كالتأمين الصحي، والعلاوات والحوافز.

وعلى الرغم من وجود سلة هائلة من التشريعات والقوانين المتعلقة بالعمل بدءاً من قانون العمل لسنة 1976 وصولاً لدستور مملكة البحرين لسنة 2002 وانتهاء بقانون العمل لسنة 2012، إلا أن هذه المعضلة لا زالت قائمة، وذلك بسبب محاور أخرى تفوق حجمها كتلك المتعلقة بالبيئة الديمقراطية التي تسمح بالرقابة والمحاسبة، وفي شفافية تداول المعلومات، وفي حرية العمل النقابي، وتضمن بشكل مطلق حرية الرأي والتعبير.

عقود العمل المؤقتة بين فكي كماشة

في الحقيقة يعاني أصحاب العقود المؤقتة من أنواع متعددة من الاستغلال فهم بلا شك ضحية استغلالهم من قوى الفساد المالي والإداري ممن درجوا على التمييز في التوظيف لاعتبارات عديدة منها المحسوبية، والتمييز السياسي والطائفي. حيث تعج العديد من وزارات الدولة بالموظفين الدائمين الذين لا يمتلكون مؤهلاً يشفع لهم ولا عطاءً إنتاجياً، ولا تحميهم سوى منظومة الفساد التي سمحت بتوظيفهم بشكل دائم، في حين وظفت العشرات من خارج هذه الدائرة بشكل مؤقت على الرغم من طبيعة أعمالهم التي تتسم بالاستدامة وتعتبر من أساسيات الإنتاج في هذه الوزارات.

على الجانب الآخر يخضع القطاع الخاص لمنظومة «النيوليبرالية» التي استشرت عالمياً وضربت أول ما ضربت حقوق العمال في سائر أنحاء العالم، ويقوم الفكرة النيوليبرالي على أن الدولة عاجزة عن إدارة مواردها وخير من يقوم بهذه المهمة هو القطاع الخاص، هذا الحديث يرجعنا بالذاكرة إلى المرحلة "التاتشرية» التي ساد خلالها في عقد الثمانينات خصخصة القطاع العام في بريطانيا وضربت النقابات العمالية- وتتابعاً استشراء نهج المحافظين الجدد في أمريكا ومحاولتهم فرض هيمنتهم على موارد العالم – ولو بالقوة – كما حدث أثناء احتلال العراق.

ومع انهيار المعسكر الاشتراكي وسيادة القطب الرأسمالي، أصبحت العولمة أداة الرأسمالية المتوحشة للهيمنة على العالم وباتت مفاهيم اقتصاد السوق، والخضوع لقوى العرض والطلب، والتنافسية، والخصخصة سائدة وطغت من شدة شراستها على مبادئ المسؤولية الاجتماعية للدول كالحق في العمل والسكن والصحة، والضمان الاجتماعي. وفي ظل هذه الموجة المتوحشة بات من الطبيعي هضم حقوق العمال وابتزازهم عبر عقود عمل مؤقتة.

رؤية البحرين ٢٠٣٠ التنافسية في مواجهة المسؤولية الاجتماعية

في حين ترتكز سياسات المسؤولية الاجتماعية للدولة على حق المواطنين في الصحة، التعليم، العمل، السكن، الضمان الاجتماعي. تبشرنا رؤية البحرين الاقتصادية 2030 بالتحول من الصحة العامة إلى نظام الضمان الصحي الذي يراه العديد من المراقبين تمهيداً لخصخصة القطاع الصحي في البحرين ولو جزئياً. هذه الرؤية هي ذاتها من تبشرنا باقتصاد يقوم على التنافسية بين العامل البحريني والعامل الأجنبي بعد ان كان قانون العمل لسنة 1976 ينص على أولوية العمل للمواطن البحريني، ثم العربي، ثم الأجنبي. رؤية البحرين 2030 ذاتها تبشرنا بتحول اقتصادي يحفزه القطاع الخاص المبادر، وبإصلاح التعليم لكن كيف يصلح التعليم وكفة التعليم الخاص تميل شيئاً فشيئاً على حساب التعليم العام؟ رؤية البحرين 2030 تبشرنا باقتصاد يقوم على التنافسية، اقتصادٌ مفتوح يتيح للبحرين أن تصبح سوقاً إقليمياً لإنتاج السلع والخدمات، لا مركزاً للصناعات الانتاجية.

هذه الرؤية تجعلنا كمواطنين قلقين لا من عقود العمل المؤقتة فحسب بل من مجمل السياسات الاجتماعية للدولة التي تبشر بمستقبلٍ مضنٍ قوامه ليبرالية السوق، اقتصاد مفتوح وتنافسي ومفتوحَ للاستثمارات الأجنبية أي اقتصاد يتيح للشركات الكبيرة متعددة الجنسيات ان تقضي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اقتصاد لا يقوم على المسؤولية الاجتماعية بل يقوم على الضرائب – ولكن أي ضرائب – لا تلك التصاعدية التي تحسب على أساس زيادة الضريبة كلما زاد الداخل، بل ضريبة تجبى من متوسطي ومحدودي الدخل وتساوي بينهم وبين من تاخموا أموالهم عبر تنفذهم في الدولة على مدى عقود.

ما مدى قانونية العقود المؤقتة؟!

لم يُعرف قانون العمل البحريني رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢ العمل المؤقت كما فعلت بعض قوانين الدول كقانون سلطنة عمان الذي عرّف العمل المؤقت على انه هو(العمل الذي تقتضي طبيعة تنفيذه وإنهائه مدة محددة)، أو القرار الوزاري في شأن تنظيم العمل المؤقت في منشآت القطاع الخاص في دولة الإمارات على انه (العمل الذي تقتضي طبيعة تنفيذه وانجازه مدة محددة لا تزيد على ستة أشهر).

المحامي حسن إسماعيل

وعلى الرغم من غياب التعريف والضوابط التي تحكم العمل المؤقت في قانون العمل البحريني، نجد فيه ما يشكل الأساس لوجود العقود المؤقتة التي انتشرت بشكل واسع في البحرين، وهي تطال المواطنين في القطاعين الخاص والحكومي، ويتمثل هذا الأساس في تعريف القانون لعقد العمل حسب نص المادة السابعة على أنه (اتفاق بين صاحب عمل وعامل يتعهد العامل بمقتضاه بأن يؤدي عملاً معيناً لصاحب العمل تحت إدارته أو إشرافه لقاء أجر، ويعتبر العقد محدد المدة إذا أبرم لمدة محددة أو لإنجاز عمل معين).

وقد وضع قانون العمل أحكاماً أساسية تتعلق بعقد العمل المحدد المدة (وهو السند القانوني للعقود المؤقتة)، إذ نصَّ في مادته 96 على أنه ينتهي عقد العمل المحدد المدة بانقضاء مدته، وإذا انتهى هذا العقد جاز تجديده باتفاق صريح بين طرفيه، وذلك لمدة أو لمدد أخرى. كما نصَّ في المادة 97 على أنه إذا أبرم عقد العمل لإنجاز عمل معين، ينتهي هذا العقد بإنجاز هذا العمل، ويجوز تجديده باتفاق صريح بين طرفيه لإنجاز أي عمل أو أعمال أخرى .

وكان الأجدر بالمشرع هنا أن ينص صراحة على حظر إبرام عقود العمل المحددة المدة في الأعمال التي تقتضي طبيعة تنفيذها الاستمرارية، وأن يجيز هذه العقود في الأعمال التي تقتضي طبيعة تنفيذها وإنهائها مدة محددة .غير أن الاسئلة التي تفرض نفسها بهذا الصدد هي كيف يمكن معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تترتب عليها العقود المؤقتة وما يصيب العامل من قلق وخوف على مستقبلة المعيشي؟ وما هي الحلول لحماية العمال من هذه العقود المؤقتة؟

يتعين في البداية التأكيد على أن للعقود المؤقتة دون ريب أضراراً بالغة إذ لا يتمتع العامل المؤقت بكثير من الحقوق والمزايا، ويسهل التخلص منه، أو إعادة تشغيله باجر وشروط عمل اقل وقد عبر عنها بوضوح الرفيق فهد المضحكي في مقال له نشر في 17 يونيو 2007 صحيفة الأيام بعنوان: (عقود العمل المؤقتة.

من الناحية القانونية يتعين القول إن عقد العمل من العقود التي يعد الزمن عنصرا جوهريا فيها كمعيار ضروري لقياس التزامات كل طرف، وقد ينقضي هذا العقد طبقاً للأوضاع التي نص عليها القانون، سواء كان هذا العقد محدد المدة أو غير محدد. فالعقد المحدد المدة ينتهي بانتهاء مدته ودون حاجة لإخطار، ولا يستطع العامل هنا أن يقول بأن الإنهاء قد جاء غير مشروع، أو تعسفي ويطالب بالتعويض، هو ما يفسر من الناحية القانونية لجوء أصحاب العمل في الوقت الراهن لإبرام مثل هذه العقود. لكن يمكن للعامل أن يطلب التعويض إذا أنهى صاحب العمل عقد العمل المحدد المدة قبل نهاية المدة وبدون مبرر، أما العقد غير المحدد المدة، فيجوز لأي من طرفيه إنهائه ولكن بعد إخطار الطرف الآخر كتابة خلال المدد التي حددها القانون، وعند عدم احترام هذه المهلة يلزم من أنهى العقد بتعويض الطرف الآخر.

واضح من هذه المقارنة أن عقد العمل غير المحدد المدة أفضل للعامل من العقد المحدد المدة غير أن عقد العمل حتى وإن كان غير محدد المدة فليس فيه ما يضمن استمرارية العامل في العمل إذ يمكن لصاحب العمل بإرادته المنفردة أن ينهيه دون أن يهتم بالجزاء الذي سيترتب عليه، بل أن صاحب العمل بصفته الطرف القوى في العلاقة في الغالب لا يهتم بمقدار التعويض الذي سيلزم به . وهذا يعنى أن القانون لا يحمي حق العمل في العمل أو الاستمرار فيه سواء كان العقد محدد المدة أم غير محدد المدة، وأن جوهر المشكلة ليست في العقود المؤقتة، بل أن المشكلة تتمثل في البطالة ومصدرها الاختلال الذي يشهده سوق العمل في البحرين بين عدد الباحثين عن عمل وفرص العمل المتوفرة، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وما تشكله العمالة الأجنبية من تأثير على ذلك.

وقد حدّد البرنامج السياسي للمنبر التقدمي مكامن الخلل في الحالة الاقتصادية الراهنة منها (وجود بطالة مزمنة بمعدلات تفوق كثيراً ما يسمى بالمعدل الطبيعي للبطالة بمعايير الرأسمالية وهو 5٪ من إجمالي قوة العمل النشطة اقتصاديا ويقابل ذلك إغراق متعمد ومدمر للسوق المحلية بعمالة أجنبية رخيصة وغير ماهرة). ويصف البرنامج السياسي (العمالة الأجنبية بالقنبلة الموقوتة في سوق العمل والاقتصاد الوطني حيث وصلت نسبتها إلى 62 ٪ من إجمالي قوة العمل النشطة اقتصادياً).

وجاء في تقرير لجنة العاطلين عن العمل ما يلي:(من أهم الأسباب التي أدت الى مشكلة البطالة في البحرين، والعزوف عن العمل في القطاع الخاص، هي مشكلة عقود العمل المؤقتة، التي تؤسس لعدم الاستقرار الوظيفي والتنقل من وظيفة إلى أخرى مما يضعف مهارات الفرد وقدرته على الإنتاج وولائه للمؤسسة التي يعمل فيها. وبما أن عقود العمل التي سيوفرها المشروع الوطني للتوظيف، هي عقود مؤقتة، فستبقى المشكلة كما هي دون حل جذري).

غير إنه يمكن القول بأن العقود المؤقتة كظاهرة، فضلاً عن أنها تؤدى إلى عدم استمرار واستقرار العامل في عمله فهي تعزز وتوسع من البطالة. وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن الدوافع والأسباب لانتشار ظاهرة العقود المؤقت في الوقت الراهن، في ظل قانون تنظيم سوق العمل، والمشروع الوطني للتوظيف وقانون التأمين ضد التعطل، وفي ظل اهداف مجلس التنمية الاقتصادية ؟؟

ينص الدستور البحريني على أن العمل من المقومات الأساسية للمجتمع، فنصَّ في المادة 13 على أن العمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة، وهو في ذات الوقت حق لكل مواطن، بل له حسب نص المادة الحق في اختيار نوع العمل، وعلى أن الدولة تكفل توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه. وهذا يعني أن الدستور يحمي حق العمل للمواطن والاستمرار فيه ويلزم الدولة بتوفيره وبعدالة شروطه.

كما أن المواثيق الدولية بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي انضمت إليه البحرين في 16 يوليو 2007 ولم تتحفظ عليه سوى في المادة 8 المتعلقة بالإضراب فنصّ التحفظ على (حق مملكة البحرين في حظر الإضراب في المرافق الحيوية الهامة) غير أن هذا العهد قد نصَّ على حق العمل وضرورة اتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق (المادة 6 /1 من العهد المذكور)، وواقع الحال يشير أن العقود المؤقتة لا تصون حق العمل. وبناء عليه نرى:

أولاً: لابد من وضع تعريف ينص عليه القانون للعقد المؤقت كما فعل قانون سلطنة عمان ودولة الإمارات على انه هو (العمل الذي تقتضي طبيعة إنجازه وإنهائه مدة محددة) ومعنى ذلك أن يمتنع على صاحب العمل أن يبرم عقدا مؤقتا في عمل ذات طبيعة دائمة. وأن ينص القانون صراحة على وجوب أن يكون عقد العمل المبرم مع المواطن عقدا غير محدد المدة، إلا إذا كانت طبيعة العمل تقتضي إنجازه في مدة محددة .

ثانياً: يتعين أن ينص القانون على إيقاع جزاء يتصف بالشدة في مواجهة صاحب العمل في حالة استخدامه العمال الوطنيين بعقود محدد المدة في أعمال طبيعتها مؤقتة كما هو الحال في تشديد العقوبة التي أوجدها قانون تنظيم سوق العمل في حالة استخدام العمال الأجانب بدون تصريح.

ثالثاً: لابد من رفع مبلغ التعويض في حالة إنهاء صاحب العمل عقد العمل بدون مبرر أو بطريقة تعسفية، سواء كان هذا التعويض قضائياً أم قانونياً، لعل في ذلك ما يحول دون استخدام صاحب العمل حقه في فصل العامل بطريقة تعسفية.

خاتمة:

إن تضيق نطاق العمل المؤقت إلى أدنى حد، وليس التوسع فيه، أمر ضروري لتوفير الأمن الوظيفي للعمال، وهو احد الأسس التي يجب أن يضمنها أي تشريع للعمل.

عقد العمل المؤقت: التعريف والسلبيات

المحامي حسين النهاش

يعتبرعقد العمل المؤقت من أنواع عقود العمل المحددة المدة وهو يعرف على النحو التالي: «عقد عمل محدد المدة ولكن ليست زمنية بل مربوط بأداء دراسة أو مشروع معين وهذا النوع من العقود يتم إبرامه لإنجاز عملاً ما لمدة محددة بوقت معين قصر أم زاد ويكون للعقد تاريخ بداية وتاريخ انتهاء معينين في العقد».

أما عن عقد العمل المؤقت، فلا يختلف عن عقد العمل محدد المدة من ناحية سريانه عبر الزمان، وإنما الاختلاف بينهما عندما يتم تلقيته بأداء عمل ما، ففي هذا النوع من عقود العمل يكون العقد، من قبيل عقود العمل لإنجاز عمل معين، ويتم إبرام هذا النوع من العقود لإنجاز عمل يتم تحديده في عقد العمل، ويحدد العقد متى يتم إنجاز الأعمال المتعاقد عليها.

المادة (٩٧)

أ – إذا أبرم عقد العمل لإنجاز عمل معين، انتهى العقد بإنجاز هذا العمل.

ب – إذا انتهى عقد العمل المبرم لإنجاز عمل معين، جاز تجديده باتفاق صريح بين طرفيه لإنجاز أي عمل أو أعمال أخرى

وإذا أبرم عقد العمل لإنجاز عمل معين، انتهى العقد بإنجاز هذا العمل، فإذا أستغرق هذا الإنجاز مدة تزيد على خمس سنوات لا يجوز للعامل إنهاء العقد قبل تمام أنجار العمل.

وإذا انتهى عقد العمل المبرم لعمل معين بإنجازه، جاز تجديده باتفاق صريح بين طرفيه، وذلك لعمل أو أعمال أخرى مماثلة، فإذا زادت مدة إنجاز العمل الأصلي والأعمال التي جدد العقد لها على خمس سنوات، فلا يجوز للعامل إنهاء العقد قبل تمام إنجاز هذه الأعمال.

أما إذا انتهى عقد العمل المبرم لإنجاز عمل معين واستمر طرفاه في تنفيذ العقد بعد إنجاز العمل دون تجديد العقد الأول، اعتبر ذلك تجديداً منهما للعقد لمدة غير محددة.

محتوى عقد العمل المؤقت

يحتوي عقد العمل المؤقت على البيانات الجوهرية لطرفي العقد وخاصة البيانات الآتية:

1- اسم صاحب العمل وعنوان محل العمل ورقم القيد في السجل التجاري.

2 – اسم العامل وتاريخ ميلاده ومؤهله ووظيفته أو مهنته ومحل إقامته وجنسيته وما يلزم لإثبات شخصيته.

3- طبيعة ونوع العمل ومدة العقد المؤقت أو بطبيعة العمل المطلوب إنجازه

4 – الأجر المتفق عليه وطريقة وموعد أدائه، وكذلك سائر المزايا النقدية والعينية المتفق عليها.

الوضع القانوني للموظف المؤقت

يحق للموظف المؤقت الحماية القانونية وفق قانون العمل بالقطاع الأهلي رقم 36 لسنة 2012، وكما نصت الفقرة د من المادة 111 من قانون العمل على أنه: (د/ إذا أنهى صاحب العمل عقد العمل المبرم لإنجاز عمل معين بدون سبب أو لسبب غير مشروع التزم بتعويض العامل بما يعادل أجر المدة المتبقية واللازمة لإنجاز العمل المتفق عليه حسب طبيعة ذلك العمل، ما لم يتفق الطرفان على تعويض أقل بشرط ألا يقل التعويض المتفق عليه عن أجر ثلاثة أشهر أو المدة المتبقية واللازمة لإنجاز العمل أيهما أقل)، كما يستحق العامل المؤقت أحقيته في الأجور والمطالبة بها .

سلبيات عقد العمل المؤقت

التدريب:غالباً وفى كل مرة يتم فيها اللجوء إلى موظف مؤقت تكن هناك حاجة إلى تدريبه كى يتمكن من أداء المهام الموكلة إليه .

المشكلات المعنوية: قد تنشأ مشكلات بين الموظفين عندما يعمل الموظفون المؤقتون إلى جانب اصحاب الدوام الكامل بمعنى القيام بنفس المهام الوظيفية فى نفس ساعات العمل مع عدم تقديم نفس المزايا.

المشكلات المتعلقة بالسلامة: أنواع محددة من الوظائف المؤقتة تعتبر بالغة الخطورة وتتطلب مراعاة لخطة السلامة المهنية . فالسؤال ليس العمل المؤقت هنا ولكن متطلبات السلامة المطلوب تطبيقها بالنسبة للموظف المؤقت والدائم. ولا يجب إهمال ذلك بترك الموظف المؤقت يعمل تحت ظروف خطرة دون إشراف.

تضحيات صنعت الإنجاز

خمسون عاماً على اضراب عمال دائرة الكهرباء

إضراب عمال دائرة الكهرباء في مارس ١٩٦٨ الحدث التاريخي الذي تركت أحداثه بصماتها على الحركة العمالية البحرينية، وكانت الغالبية العظمى للتشكيلة العمالية في دائرة الكهرباء في ريعان الشباب، والكثير منهم لم تتعدى أعمارهم ال١٧ عاما، وساهم ذلك في تفعيل الحراك العمالي للإضراب، وبرغم مضي خمسين عاماً على الإضراب العمالي النوعي في تنظيمه ونتائجه وأثره الايجابي على مسيرة الحركة العمالية البحرينية التاريخية، التي تجذرت نشاطاتها المطلبية منذ سبعينيات القرن الماضي، فإن الإضراب بعد هذه السنين الطويلة من عمر الحراك العمالي، لا تزال ذكريات أحداثه محفورة في ذاكرة ومخيلة العمال الذين لا يزالون على قيد الحياة، ويتذكرون اللحظات البارزة للتحرك العمالي، والعناصر الرئيسية التي تولت الدور الطليعي في التخطيط وقيادة الإضراب، وتوعية العمال بأهمية مطالب الإضراب في تحسين ظروفهم المعيشية والمهنية، وتحفيزهم على المشاركة في أحداثه، والإنتصار لمطالبه العادلة.

جعفر الوداعي

• مقدمات التحرك العمالي في دائرة الكهرباء:

الظروف المهنية والمعيشية الصعبة التي كانت تحيط بواقع العمال في دائرة الكهرباء، تُمثل الدوافع الأولية في إثارة إهتمام العمال للواقع غير المرضي لظروفهم المهنية، والراتب الشهري الذي لا يغطي إحتياجات أسرهم المعيشية، وترك ذلك الواقع أثره المباشر على مواقفهم، وعزز عدم الرضا والشعور بعدم الإنصاف لما يقدمونه من جهود محاطة بالمخاطر نتيجة عدم توفر أدوات السلامة، وشعورهم بعدم تقدير الإدارة لنشاطهم المهني، إذ يجري نقلهم في مركبات مكشوفة ويتعرضون بفعل ذلك إلى البرد القارس في الشتاء، والشمس الحارقة في الصيف، وما زاد من تعمق الهوة بين المجاميع العمالية وإدارة الدائرة، عدم الإصغاء الى نداءات العمال والاهتمام بمطالبهم، ويقول أحد العمال الذين قابلناهم كانت المطالب التي يرفعها العمال الى إدارة الدائرة يجري رميها في سلة المهملات.

الواقع غير الصحي لظروف العمال الذي كان محط نقاش في الوسط العمالي، حظى بإهتمام عناصر جبهة التحرير الوطني البحرانية في الدائرة التي دخلت في حوارات مع المجاميع العمالية، واخذت في رصد المواقف العمالية، ومناقشة ذلك الواقع في إجتماعات الخلايا، ودراسة الامكانيات والموقف الذي ينبغي إتخاذه في إستثمار موقف العمال في الدائرة لتنظيم تحرك عمالي مطلبي يجسد أهداف برنامج الجبهة، وإدراكا لأهمية ذلك جرى في عام 1967 إتخاذ قرار بتنظيم الإضراب والعمل على التخطيط المتقن لعملية تنفيذه.

• العوامل المحفزة في التعجيل بتنظيم الاضراب:

التحضير للإضراب إستمّر لمدة عام تقريباً، وجرى قبل إنطلاق الإضراب تنظيم زيارات ميدانية الى العمال في القرى، وشرح الظروف غير الصحية للواقع العمالي في الدائرة، وفي تلك المرحلة تزايد عدد الذين يتعرضون الى الصعقات الكهربائية، وتسببت تلك الصعقات في عدد من حالات الإعاقة، ذلك ما بينه أحد العمال الذين قابلناهم ضمن سلسلة لقاءاتنا مع العمال القدامى في الدائرة الذين عاصروا الاضراب، مشيراً إلى الصعقة الكهربائية التي تعرض إليها وتسببت في إصابته بمرض الرعاش وأسماه بمرض (الديسكوا) مضيفاً بأن المرض إستمر معه مدة عام، وفي سياق ذلك يتذكر أحد العمال القدامى الذين قابلناهم، الأحداث المأساوية التي تعرض لها العمال بفعل الصعقات الكهربائية، وذلك لعدم توفر أدوات السلامة، ويشير كنا نسمع بين فترة وأخرى مقتل أحد العمال بالصعقة الكهربائية، والكثير منهم شباب في عمر الزهور.

وهناك من الذين تعرضوا الى مثل هذه الحوادث ورحلوا كانوا للتو عقدوا قرانهم وفارقوا الحياة بعد فترة وجيزة من عقد قرانهم وخاتم الخطوبة في أصبعهم، ويقول عندما نحتج على الظروف غير الصحية للعمال، ونطالب بتوفير أدوات السلامة للوقاية من الصعقة الكهربائية، كان الرد يصل الينا سريعاً من المسؤولين في الدائرة، إذ يقولون لنا دون إحترام أو مراعاة للظروف المهنية أو النفسية للعامل «إذا مو عاجبنك قدم إستقالتك وأرحل» وساهمت تلك المواقف والرحيل المأساوي المفاجئ للعامل الفني محمد علي حسين قربان وزميله خلفان العماني، في 26 سبتمبر 1967 الذين سقطا من على «برج كهرباء الضغط العالي» متفحمين في تحفيز المجموعات العمالية لتشديد مطالبهم، والإعلان عن نيتهم في تنظيم الإضراب.

• بدايات الحراك المطلبي للعمال في الدائرة:

الأحداث المتزايدة أحدثت زلزالاً في مواقف العمال، وصاروا يفكرون بجدية في تنظيم تحرك للمطالبة بحقوقهم، وكان العمال كل صباح قبل أن يجري توزيعهم على مواقع العمل، يتبادول

الأحاديث بشأن الواقع غير الصحي للعمال في الدائرة، وكنا نتفاعل مع الأحداث والمناقشات العمالية، وندرس الإمكانيات لإنتهاز الفرصة لدفع العمال للإضراب، وفي مقابل ذلك كانت الإدارة تتابع الأمر وترصد التحركات، وتحاول إبتعاث عناصرها ودس من يدور في فلكها لإستقاء الأخبار، الى أن قرر مدير الدائرة المرحوم سيد شرف العلوي، مقابلة العمال والتباحث معهم للتوصل الى حلول مرضية، بيد أن العمال كانوا مصرون على مطالبهم بتصحيح أوضاعهم المادية والمهنية، ما دفع الإدارة العمل على تشكيل فريق من ممثلي العمال، ومثلين عن الإدارة لمقابلة سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، مدير الدائرة المالية سابقاً.

جرى اللقاء في مبنى السكرتارية، ومثّل العمال في اللقاء المناضل العمالي سيد إسماعيل العلوي والمناضل العمالي المرحوم سيد فخري العلوي والناشط العمالي في الدائرة علي إبراهيم التيتون، وشارك في اللقاء مدير الدائرة المرحوم سيد شرف العلوي، وتحدث عن اللقاء بشكل تفصيلي أحد العمال الذين قابلناهم، وفي سياق حديثه أشار بأنه الى جانب ممثلي العمال شارك في اللقاء عدد من الإنتهازيين وغير النزيهين في مواقفهم، الذين كانوا يبحثون عن مصالحهم على حساب العمال، مشيراً الى أن اللجنة التي جرى تشكيلها والتقت الشيخ خليفة غير كفؤة للأسباب التي أشار اليها، ووفق ما إستمعنا اليه من أحاديث العمال الذين قابلناهم لم يحقق اللقاء نتائج ملموسة لمطالب العمال، وجرى في تلك المرحلة فصل المناضل العمالي موسى خميس، واعتقال المناضل العمالي سيد اسماعيل العلوي بعد اللقاء مباشرة.

• التحرك

العمال واعلان الاضراب:

خيبة أمل العمال من النتائج غير المرضية للقاء الذي جرى تنظيمه في مبنى السكرتارية، وذلك نتيجة عدم تمكن اللقاء من تحقيق مطالبهم، حفزهم في البدء بحشد العمال، والتحرك الميداني وتنظيم الاضراب في مارس 1968، وتشير التقديرات التي صرح بها العمال الذين قابلناهم بأن الاضراب إستمر 21 يوماً تقريباً، وهناك من العمال من يشيرون الى أن الاضراب إستمر 18 يوما فقط، ويقول المناضل العمالي إسماعيل محمد علي إذا لم تخنه الذاكرة فإنه يعتقد ان الاضراب بدأت نشاطاته الفعلية في 21 مارس 1968، وفي بداية الاضراب تشكلت قيادة ميدانية للإضراب من سيد جعفر إبراهيم الوداعي وإسماعيل محمد علي ومطر الذوادي، وكانت القيادة الميدانية للإضراب تعقد إجتماعاتها خارج الدائرة مساء كل يوم، وعَقدت غالبية إجتماعاتها في قرية باربار والبعض منها في مدينة المنامة.

ويجري في سياق الإجتماعات مناقشة إتجاهات التحرك وتنسيق جهودها، وتتفق على الخطوات التي ينبغي إتخاذها في قيادة التحرك العمالي في الدائرة، والقيام بزيارة بعض العمال المتفاعلين مع حركة الإضراب في القرى، وتزويدهم بخطة التحرك، وتنظيم التحرك العمالي في موقع العمل في الدائرة كل صباح، ويشير المناضل العمالي إسماعيل محمد علي، ان أفراد القيادة الميدانية عندما يصلون في الصباح إلى الدائرة، كان يتجمع حولهم العمال كما النحل، ويجري توزيع العمال على مجموعات، وشارك في معاونة القيادة الميدانية للإضراب في تنظيم العمل الميداني المرحوم جعفر دلال من قرية كرانة، وكانت الإدارة ترصد مشاهد تجمع العمل وتحركات تجمعات المجموعات العمالية من نوافد المكاتب، وبرغم الإغراءات التي قُدمت للقادة الميدانيين للإضراب في منحهم بيوت للإسكان وقطعة أرض للإنتفاع الشخصي، لم يستجيبوا للإغراءات وأكدوا إصرارهم في مواصلت الإضراب الى أن يجري الإستجابة لمطالبهم.

• الاجتماع مع الامير الراحل المرحوم سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة:

الإضراب العمالي في دائرة الكهرباء شلَّ حركة العمل في الدائرة وأخذاً في الإعتبار ما يمكن أن يتركه الإضراب من أثر محتمل على تزويد البحرين بالكهرباء، وصدى الرسالة العمالية للإضراب التي كان لها حضورها في مناقشات إدارة دائرة الكهرباء مع الإدارة الحكومية المختصة في الدولة، جرى تشكيل لجنة من العمال للقاء الأمير السابق المرحوم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وإجراء المفاوضات ومناقشة مطالب الإضراب، وضمت اللجنة في عضويتها سيد جعفر إبراهيم الوداعي وإسماعيل محمد علي ومطر الذوادي، وعقدت اللجنة 6 إجتماعات متوالية مع سموه في قصر الرفاع، وشارك في الإجتماع الأول المناضل الوطني الراحل المرحوم عبدالرحمن النعيمي، بيد أنه لم يشارك في بقية الأجتماعات ولم يجرِ إحاطتنا بالسبب الذي حال دون إستمراره في المشاركة في الإجتماعات اللاحقة.

الإجتماع مع الامير الراحل كان أبوياً، وعاملنا رحمه الله كما أبنائه، ويشير مطر الذوادي إلى أنه أثناء لقائنا مع سموه، إنتابنا شعور بأننا نلتقي مع والد حنون وعطوف، وكان في أثناء حديثه يناديا يا أبنائي ما هي مطالبكم، وأضفى حديث سموه علينا حالة نفسية طيبة وشعرنا بالقرب منه، وتمخض عن اللقاء إستجابة لمعظم المطالب التي نادى بها العمال، وذلك يعد انتصاراً تاريخياً، وان التضحيات التي قدمها العمال هي من صنع ذلك الإنجاز، وبرغم ان نهاية الإضراب حملت أنباء غير سارة بفصل القادة الميدانيين للإضراب سيد جعفر ابراهيم الوداعي واسماعيل محمد علي ومطر الذوادي، يبقى ما تحقق إنجازاً تاريخياً رسم مرحلة جديدة في تاريخ نضالات الطبقة العاملة البحرينية.

• الأثر التاريخي للإضراب

على نضالات الطبقة العاملة البحرينية:

يشكل الاضراب تحولاً نوعياً في تاريخ الطبقة العاملة في تخطيط وقيادة نضالها المطلبي، وإن من العوامل المهمة التي ساهمت في ذلك التحول، الدور الطليعي ل(ج.ت.و.ب) في تخطيط وقيادة الإضراب، وسياسة التريث والحكمة التي جرى تبنيها في تحديد خطوات العمل التنفيذي للإضراب، والنسبة الكبيرة من الشباب الداخلة في تشكيلة القوة العمالية في الدائرة، وتصدر القدرات الشبابية في قيادة عملية تخطيط وتنظيم وأنشطة الاضراب، وساهمت تلك العناصر والانجازات التاريخية التي تحققت في إلهاب حماس الطبقة العاملة، والبدء في التخطيط لتشديد وتصعيد حراكها المطلبي.

الأثر التاريخي للإضراب على الحراك المطلبي للطبقة العاملة، أكّد حضوره في إضراب عمال المطار، الذي كان في طليعته العمال الذين كان لهم دور طليعي في إضراب دائرة الكهرباء الذين إلتحقوا بعد فصلهم من دائرة الكهرباء بالعمل في المطار ومن أبرز الشخصيات العمالية التي يمكن الإشارة إليها: اسماعيل محمد علي ومطر الذوادي، واحمد سند البنكي.

ويقول المناضل العمالي إسماعيل محمد علي، إن المشاركة في إضراب دائرة الكهرباء ساهم في بناء خبرتهم في التخطيط وقيادة التحرك العمالي في المطار، ويشير الى أن الاضراب العمالي في المطار يمثل الشرارة التي الهبت حماس الطبقة العاملة البحرينية، وترك أثره المباشر على الحركة العمالية في تنظيم الإضرابات العمالية في الصحة و»ألبا» والشركات الأخرى، وذلك التحرك ترك أثره في تشكيل اللجنة التأسيسية لعمال البحرين، ولاحقاً تأسيس النقابات العمالية في الصحة و»ألبا» وطيران الخليج ونقابة عمال الإنشاءات.

• التوثيق التاريخي

لإضراب عمال دائرة الكهرباء:

القيمة التاريخية لإضراب عمال دائرة الكهرباء أكّدت حضورها في تسابق الأطياف الوطنية والعمالية والباحثين العماليين والكتاب في تسجيل وتوصيف أحداث الاضراب وتحليل أبعاده التاريخية كل من منظوره، وجرى في سياق ذلك التسابق تشويه حقائق أحداث الإضراب في بعض الاصدرات والمقالات والتحقيقات الصحفية مع بعض العناصر العمالية والوطنية، والإبتعاد عن الحقيقة في الإشارة الى التيار الوطني الذي خطط وقاد الاضراب، وعدم الإلتزام بالامانة التاريخية في تسجيل دور الأشخاص الذين تولوا القيادة الفعلية للتحرك العمالي وتنظيم صفوف العمال، وكذلك عدم الالتزام بالأمانة البحثية في تدوين وصف حقائق مفاصل ومطالب الاضراب، والعمل في سياق ذلك في تحوير حقائق الأحداث، وإبتكار أحداث وأدوار لأشخاص غير موجودة في أصل المسيرة التاريخية للاحداث المحفوظة في ذاكرة العمال القدامى الذين شاركوا وشهدوا أحداث الإضراب، والذين ينبغي أن يكونوا مصدراً رئيساً للمعلومة التاريخية لحقيقة أحداث الإضراب.

وبرغم ما أعترى مسيرة البحث وتدوين أحداث الاضراب من تشويه ومغالطات تاريخية فإن الجميع يتفق على حقيقة ثابتة هي أن الإضراب العمالي في دائرة الكهرباء، حدث تاريخي مهم في نضال الطبقة العاملة البحرينية، ودشّن الاضراب بدايات التحرك العمالي المطلبي المنظم للحركة العمالية البحرينية، وساهم في بناء وتجذير الوعي العمالي وفتح مرحلة تاريخية جديدة في تصاعد وتيرة الحركة العمالية الواعية والمنظمة التي شهدته ساحة النضال الوطني والعمالي منذ سبعينيات القرن الماضي حتى المرحلة التاريخية المعاصرة في النضال الوطني.

الثابت بالإرتكاز على تجربتي المباشرة في الإضراب التاريخي في دائرة الكهرباء، يمكن القول إن من المقومات المهمة التي ساهمت بشكل فعلي في نجاح الإضراب، العزيمة العمالية، والتخطيط المتقن، والدراسة المتأنية والواعية لطبيعة الإصطفاف العمالي في الدائرة، والعمل الجماعي في دراسة وتخطيط وقيادة الإضراب، والوعي بالمطالب العمالية الذي تميز به العمال، والإحتراس المتأصل في توعية وتوجيه العمال للمشاركة المتفاعلة في إنجاز أهداف الإضراب.

قراءة في واقع الحركة النقابية البحرينية (٢٤)

مقومات نجاح المفاوضة الجماعية – الإفصاح عن البيانات والمعلومات

معوقات المفاوضة الجماعية

تحدثنا في المقال السابق عن موقف الحكومة السلبي من الحقوق والحريات النقابية والمفاوضة الجماعية على وجه الخصوص، لانتهاكها حق عمال القطاع الحكومي في تشكيل تنظيماتهم النقابية، وحقهم في التفاوض وتوقيع العقود الجماعية مع الجهات الإدارية، الذي بدونه لا يمكن الحديث عن جدية الحكومة في ضمان الحرية النقابية وتوفير التسهيلات اللازمة للنقابات وممثلي العمال للقيام بمهامهم ودورهم الذي أقرته اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وبالتالي إنتفاء أحد أهم مقومات نجاح المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي، فالحكومة لم تقدم النموذج الذي يجب أن يحتذى به من قبل القطاع الخاص في تكريس ثقافة الحوار والتشاور مما انعكس على الحراك النقابي وأصبح عائقا أمام تقدمه.

ابراهيم القصاب

سوف نسلط الضوء في هذه الحلقة على معوقات أخرى لا تساهم في نجاح المفاوضة الجماعية وتوقيع العقود الجماعية، وبالطبع لا يمكن تعميم هذه المعوقات على جميع النقابات، فهناك أعداد محدودة من النقابات العمالية التي قطعت شوطا في مجال المفاوضة الجماعية وقعت خلالها اتفاقات جماعية استفاد منها العمال وأصحاب العمل، وخلقت أوضاعا مستقرة للمنشآت ساهمت بشكل كبير في تحسين الإنتاجية وزيادتها، وبالتالي زيادة العوائد المالية لها التي عادت بالنفع على طرفي الإنتاج، بينما لا زالت غالبية النقابات تعمل جاهدة من أجل الوصول إلى علاقة مستقرة ومتكافئة مع الإدارات تجمعهم مائدة المفاوضات يتحاورون فيها حول كل ما يتعلق بعلاقات العمل وبيئته وسبل تطوير الإنتاج وزيادته، وذلك تكريسا لمبدأ المفاوضة الجماعية.

توفير المعلومات أحد أهم مقومات نجاح المفاوضة الجماعية

ومن أهم مقومات نجاح المفاوضة الجماعية هي توفر البيانات والمعلومات الضرورية للمتفاوضين، والتي نعتقد بأنها غير متاحة ليس على مستوى المنشآة أو القطاعات الاقتصادية، بل ولا على مستوى البلاد، الشيء الذي يستدعي بذل الحكومة المزيد من الجهود الجادة في هذا السبيل، فقد أقرت التوصية الدولية رقم 165 (الفقرة 7) «بأنه على السلطات العمومية اتخاذ إجراءات متلائمة مع الظروف الوطنية قصد تقديم المعلومات الضرورية حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية العامة للبلاد وفي فرع النشاط المعني لتمكين الأطراف من التفاوض وهم على دراية بهذه الوضعية ...»

كما أكدت على أن صاحب العمل سواء كان ينتمي إلى القطاع العام أو القطاع الخاص مطالب بتوفير المعلومات الضرورية حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة حتى يكون أطراف التفاوض على دراية بالظروف المحيطة بها.

وتنص اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية ضمن بنودها على أهمية الشفافية والإفصاح للمعلومات، كما تنص صراحة على ضرورة قيام النقابات العمالية بدورها في حماية حقوق العمال وظروف وبيئة العمل (دراسة: النقابات العمالية ودورها في اتفاقية التجارة الحرة بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية للباحث عبد الله جناحي)

أهمية الشفافية في الكشف عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ومجريات الأحداث، منذ صدور المرسوم الملكي رقم (33) بشأن قانون النقابات العمالية في عام 2002م، وتأسيس النقابات العمالية واتحادهم العام، تكشف عن انعدام الشفافية لدي الحكومة وانتهاجها سياسة التعتيم حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، واتضح أكثر بروزا في تعاملها مع الأزمة الاقتصادية العالمية وموجة التسريحات التي طالت أعداد كبيرة من العمال في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث نفت في البداية وجود أية تأثيرات للأزمة على الأوضاع في البحرين وأطلقت شعار «لا فصل للمواطن بسبب الأزمة» ، ثم اعترفت بوجودها ولكن قللت من حجم التأثيرات، وبعد أن اتسعت ظاهرة التسريح في أوساط العمالة الوطنية وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، وعدم صرف الأجور للعمال في العديد من المؤسسات، بدأت تعلن عن توجهها لمعالجة آثار الأزمة واحتوائها، ولكن ما كشفت عنه الأحداث أن الحكومة تقف عاجزة عن لجم موجة التسريحات وأن الأزمة بدأت تتخطى كل التوقعات وطالت مختلف جوانب الحياة، والمتأثر منها هم العمال والكادحون، ولا زالت الحكومة تلتزم سياسة التعتيم و»إخفاء الرأس في الرمال» ولا تفصح عن المعلومات حول الوضع الاقتصادي في البلاد، ولا تبدي الجدية اللازمة في مواجهة تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على وضع العمل والعمال.

وما يؤكد صحة حقيقة أن البحرين تأثرت وستتأثر مستقبلا أنها مرتبطة بالاقتصاد العالمي وتعد من الدول ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفع وتستثمر جزء كبير من عوائدها النفطية في الولايات المتحدة وأوروبا، وكونها محكومة باتفاقية التجارة

الحـرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وما تفرضه من فتح الأسواق للاستثمارات العالمية، فأنها حتما سوف تتأثر بها، بل أنها تأثرت فعلا، حيث بدأت تظهر بعض المؤشرات على ذلك، فقد أقدمت بعض المصارف العاملة في البلاد على فصل بعض موظفيه كما حدث في «إنفستكورب» و»أديكس»، وأعلنت بعض المصارف الأخرى عن اعتزامها تخفيض حجم العمالة لديها، كما قامت بعض المصارف بتخفيض المكافآت السنوية التي تمنحها للموظفين نهاية كل سنة بحجة تأثرها بالأزمة المالية العالمية، والقادم أعضم.

وتتوارد الكثير من الأنباء عن عقد مجالس إدارات الشركات في مختلف القطاعات اجتماعات مكثفة لتدارس تأثيرات الأزمة على أوضاعهم وسبل تفاديها، وعلى قمة القرارات التي تعتزم هذه الشركات اتخاذها هي تخفيض حجم العمالة.

وما يؤكد على هذه الحقيقة، الخطوة التي اتخذتها وزارة العمل بإصدار قرار تشكيل اللجنة الثلاثية المعنية بالأزمة الاقتصادية، التي جاءت بطلب من الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين وتحت ضغوطاته في إطار سعيه من أجل التصدي للأزمة وتعزيز الحوار الاجتماعي في البلاد، حيث ماطلت الوزارة، في البدء، في عقد اجتماعات اللجنة بحجة عدم تسمية أصحاب الأعمال لممثليهم، وبعد إلحاح الاتحاد العام على ضرورة بدء عمل اللجنة، دعت وزارة العمل لعقد أول اجتماع لها والذي اتضح منه أن اللجنة لا تملك الصلاحيات في كشف البيانات والمعلومات حول تأثيرات الأزمة الاقتصادية سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية أو مستوى المنشآت، وأن دورها محصور في تداول معلومات عامة لا تفي بالغرض الذي أنشأت اللجنة من أجله وهو عرض أوضاع المنشآت والمؤسسات والقطاعات المتضررة من الأزمة وكشف كل البيانات المتعلقة بها لوضع التصورات والمقترحات لعلاجها دون المساس بحقوق العمال، وفي هذا السياق هدد ممثلي أصحاب الأعمال بالإنسحاب من اللجنة إذا ما أصر ممثلي الاتحاد العام على وجوب كشف هذه المعلومات، مما يعني إبقاء نشاط اللجنة شكليا واجتماعاتها تنعقد رهن المناسبات وما تمليه التطورات ونسف أية محاولة لتعزيز الحوار الاجتماعي.

من الطبيعي والحال على هذا الوضع في عدم إفصاح الحكومة عن البيانات والمعلومات عن الوضع الاقتصادي في البلاد وموقف ممثلي غرفة التجارة في اللجنة المعنية بالأزمة الاقتصادية المساند لموقف الحكومة، أن ينعكس على موقف أصحاب العمل في رفضهم التعاون مع النقابات والكشف عن أوضاع مؤسساتهم الاقتصادية، فقد أعرب العديد من القيادات النقابية التي شاركت في ورش العمل حول المفاوضة الجماعية، أن أكبر المعوقات التي تواجهها أثناء التفاوض مع الإدارات هي رفض الإدارة تقديم المعلومات عن وضعها الاقتصادي وموقعها في القطاع التي تعمل فيه، ومع تعمق الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت تتعدى الإدارات على الحقوق والمكتسبات العمالية مستغل البعض منها الأزمة ومتعذرة بتأثرها بها دون تقديم المعلومات التي تثبت ذلك، وأصبح الوضع أسوأ من السابق من حيث عدم حصول النقابات العمالية على البيانات والمعلومات الضرورية لخوض المفاوضة الجماعية، مما أدى إلى وصول أطراف الإنتاج إلى المواجهة في كثير من الحالات واتساع ظاهرة الاعتصامات والإضرابات أو التهديد بها، وبالتالي إلى حالة من الاحتقان والتوتر انعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

وحول أحقية النقابات في الحصول على المعلومات تؤكد منظمة العمل العربية أن للمحاور (من طرف النقابة العمالية) حقوق يجب أن تعطى له حتى يستطيع أن يقوم بـدوره وكذلك التزامات يجب أن يؤديها تجاه من يمثله في الحوار، ومن حقوقه الحصول على المعلومات وكذلك الحق في مناقشة المعلومات التي تصله، ومن الواجبات الاحتفاظ بسرية المعلومات التي يتوصل إليها بمناسبة الحوار وخاصة إذا كانت هذه المعلومات تتعلق بالخطط الاقتصادية للمنشأة. بالإضافة إلى العمل على تحقيق المطالب التي تقدم بها العمال، وله في هذا الشأن أن يستخدم كافة الوسائل الممكنة في سبيل ذلك.

ووفـق منظمة العمل العربية تشمل المعلومات اللازمة للحوار الجانب الاقتصادي مثل المعلومات التي تتعلق بالأجور، والعلاوات، والبدلات، والتضخم، وارتفاع الأسعار، والأجور الحقيقية، والإنتاج، وتحليل الإنتاج. أو مالية محاسبية تتعلق بالميزانية، والحساب الختامي، والإيـرادات، والأربـاح، والمصروفات. أو قانونية تمتد إلى فروع القانون الأخـرى، وعلاقتها بالعمال، وأصحاب الأعمال، والنظام العام، والآداب العامة.

مما لا شك فيه أن عدم التزام الحكومة وأصحاب الأعمال بالمعايير الدولية والعربية فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي ومتطلباته خاصة ما يتعلق منها بإتاحة المعلومات عن الوضع الاقتصادي وتأثيرات الأزمة الاقتصادية على أوضاع المنشآت والمؤسسات للنقابات كي تقوم بدورها، زاد الإعباءات على النقابات العمالية وصعب من مهامها وأدى إلى إحباط لدي الكثير من النقابيين، وصل بعضهم إلى قناعة بعدم جدوى العمل النقابي، وأصبحوا بين المطرقة والسندان، فمن جانب هم مطالبون من قبل العمال بتحقيق مطالبهم وتحسين شروط وظروف العمل، ومن جانب آخر هم غير قادرين على خوض المفاوضات الجماعية مع الإدارات إما بسبب رفضها الجلوس مع النقابات العمالية أو بحجب البيانات والمعلومات عنها في حال قبولها بالتفاوض.

والسؤال الذي أثير كثيرا في الورش والـدورات النقابية ما العمل في ظل هذه الظروف؟ وكيف يمكن للنقابات العمالية أن تتجاوز هذه المعوقات وتنتقل إلى واقع جديد تستطيع فيه تعزيز مبدأ المفاوضة الجماعية وتجعله حقيقة واقعة؟

أن مراجعة لتاريخ الحركة النقابية البحرينية والعربية والعالمية بينت أن البناء التدريجي لحركة نقابية مناضلة، على أسس مبادئ الديمقراطية النقابية والعمل الجماعي والتلاحم بين القيادة والقاعدة العمالية، يحفز تنظيم الطبقة العاملة ويؤسس لوحدتها، ولا مجال للقفز على المراحل، فواهم من يتوقع أنه بمجرد تشكيل نقابة عمالية سيكون الطريق ممهدة وسيقبل أصحاب العمل الجلوس معها للتفاوض، لأن العمل النقابي هو نضال يومي على مختلف الأصعدة، نضال من أجل ترسيخ الثقافة والوعي النقابي لدي العمال وأصحاب العمل، وتعزيز مفهوم المفاوضة الجماعية، نضال من أجل توحيد وتنظيم الطبقة العاملة الذي يعتبر من أهم الأهداف للحركة النقابية وأصعبها على الإطـلاق في هذه المرحلة، خاصة في ظل ظروف وثقافة معاداة العمل النقابي التي ترسخت عبر عقود من الزمن استطاعت القوة المناهضة للعمل النقابي من ترسيخ أقدامها وكسب ميزان القوى لصالحها.

لذا، على النقابات العمالية أن تتسلح بالصبر وأن تتعلم تجنب حرق المراحل، وأن لا تحبطها الإخفاقات، وأن تراعي دائما موازين القوى، وأن تعمل كل ما في وسعها لتعديل الموازين لصالحها، بـدءا بالمنشأة، وبـالارتـكـاز على العمال وبتجنب اتـخـاذ قـرارات تصعيدية متسرعة لا تعمل لصالحها وقد ترتد عليها، فالجرأة والصوت العالي وحدهما لا يجديان في شيء، إنما كسب المواقع وتعديل ميزان القوى يكمن في الإدراك وبعد النظر وكذا في التنظيم الناجح لقواعد العمال.

ماركس – روبين: القيمة، السلعة.. ولاكان!

في رسالته إلى السيدة وولمان، في ١٨٧٧، كانت نصيحة ماركس لها لقراءة كتابه (رأس المال) كالتالي: «من الأفضل البدء من الجزء الأخير ... في العرض العلمي، التنظيم موجود من أجل الكاتب نفسه، على الرغم من أن تنظيماً آخر قد يكون أفضل وأكثر مناسباً للقارئ». قبل عشر سنوات من هذه الرسالة، بعث ماركس رسالة إلى كوغيلمان (في ١٨٦٧؛ مثل العام الذي نشر فيه المجلد الأول) يقترح عليه الطريقة المثلى التي يمكن لزوجته أن تقرأ (رأس المال). الإقتراح هو: «أن تبدأ بقراءة الفصول حول يوم العمل، والتعاون، والتقسيم ما بين العمل والآلة، والتراكم البدائي (الأجزاء الأخيرة)».

هشام عقيل

الأمر يتعدى النصيحة الذكورية للقراءة الأنثوية الأنسب لكتاب معقد مثل (رأس المال). فإن ماركس لم يمنع نفسه أن يطرح هذه الأزمة الأنثوية لنصه الذكوري المعروف في مقدمة الكتاب نفسه. هذه المعضلة تذكرنا بالمعضلة الهيغلية في كتاب (المنطق)، لنقم بمقارنة سريعة:

1- ماركس (1867): «إن القاسم المشترك عند كل العلوم هو: صعوبة البداية».

2- هيغل (1816): «مؤخراً تمكن المفكرون من فهم صعوبة إيجاد بداية في الفلسفة..».

2- ماركس (1867): «في حالة تحليل الأشكال الاقتصادية، لا يمكننا استعمال الميكروسكوبات ولا الكواشف الكيمائية. لا بد من قوة التجريد أن تحل محل تلك الأدوات».

2- هيغل (1816): «.. المطلق، أو ما يمكن أن يكون مرادفاً له هنا، بداية تجريدية (...) البداية هي، إذن، الوجود المحض».

المشكلة الواضحة التي واجهها ماركس في كتابة (رأس المال) هي: البداية، أو كيفية بداية عرض علمه، أو إكتشافه العلمي، الجديد. في خاتمة الطبعة الألمانية الثانية، رأى ماركس أنه من الضروري أن يرد على ناقديه الذين وصفوا أسلوب عرضه لـ (رأس المال) بأنه مثالي-ألماني، وقال إن اسلوب العرض يختلف عن أسلوب البحث (بمعنى أن رأس المال يختزن الأسلوبين)، وأن ديالكتيكه يختلف اختلافاً كلياً عن ديالكتيك هيغل؛ أساساً الديالكتيك الملغز هو عادة ما يخدم الأوضاع القائمة (ولا يرى سوى الجانب الإقراري لها)، بينما الديالكتيك إذا أصبح عقلانياً (أيّ ديالكتيكه أساساً) أو إذا أصبح «نقدياً وثورياً» فأنه يرى جانبين من الأوضاع القائمة: الجانب الإقراري ولكن في نفس الوقت الجانب النفيي الذي يتجاوز هذا الواقع.

وعلى الرغم من هذا الإعلان الثوري، إلا أنه، في ذات الوقت، يعترف أنه في الفصل حول نظرية القيمة «تغزل» بأساليب التعبير الخاصة بهيغل. هنا نرى بوضوح أن هناك فارقاً ما بين الفصول التي تمثل (أسلوب عرض ماركس) والفصول التي تقف خارجها والتي تمثل (أسلوب بحث ماركس)؛ على الرغم أنهما يمثلان جسماً واحداً.

لكن هناك أيضاً مشكلة تنظيم (رأس المال) تنظيماً يناسب طموح المؤلف العلمي. فهناك التنظيم الرسمي للكتاب – الذي أسميه: التنظيم الذكوري، والتنظيم الذي يقترحه ماركس شخصياً لقرائته – الذي أسميه: التنظيم الأنثوي. من بعد لاكان، أتصور أن هناك تطلعين أنطولوجيين لهذين المنطلقين للكتاب المذكور: المنطق الذكوري والمنطق الأنثوي. صيغة لاكان حول الجنسانية تُطرح كالتالي:

في جهة اليسار من هذا الرسم البياني نجابه الجانب الذكوري من الصيغة: كل شيء يخضع لوظيفة الفالوس، بإستثناء واحد؛ حيث هناك «واحد» لا يخضع لها. الذات المعترضة هنا (S) تشير إلى الآخر الصغير (a)؛ شيء شبيه بالعصاب الوسواسي (القهري) في النيل من هذا الآخر الصغير؛ الذي هو ليس آخر حتى، أنه شيء اضافي، شيء زائد، شيء يخرج من «المربع». المنطق الذكوري غارق كلياً في الإدراك الرمزي، أيّ مغترب لغوياً فيه، مغترب في الوظيفة، الرمزية، للفالوس في الإخصاء. الآخر الصغير هو موضوع الضياع، أو موضوع ضائع، يحاول هذا المنطق، في الذاتانية الذكورية، أن يحوز عليه دائماً.

أما في جهة اليمين، نجابه الجانب الأنثوي من الصيغة: ليس – الكل خاضعاً للوظيفة الفالوسية، لكن ليس هناك إستثناء: ليس هناك ما هو ليس خاضعاً لها. لا توجد إمرأة ليست خاضعة للفالوس، لكن هذا لا يعني أنه لا توجد إمرأة إلا وهي ليست خاضعة له. المرأة المعترضة هنا (La) تشير إلى انقسامها، وبذلك تشير إلى الفالوس (Φ) وإلى دال الآخر المعترض ($S(A)$) في الوقت ذاته. البنية الذاتية للمنطق الأنثوي لا تجعل من خطاب الأب خطاباً قهرياً رافضاً؛ الذي يحد من رغبة الذات الذكورية. كما يقول جيجك، إن خطاب الأب يفتح باباً للذات الأنثوية فضلاً عن قهرها. المرأة هي هي الإنقسام، على العكس من الذكر الذي يرى نفسه كونياً. هنا الفالوس يفتح هذا الباب للذات الأنثوية أن تنظر إليه كشيء يملء الآخر المعترض، حيث إنه معترض لأن من غير الممكن أن يكون للآخر آخر. الإنتقال من دال الآخر المعترض إلى الفالوس هو نقلة ترحب بالصدفة والإستثناء.

أيمكننا أن نرى هذين المنطقين حاضرين في نص ماركس (رأس المال)؟ إن هذا النص بنفسه يمكن نطقه بطريقتين مختلفين، أو يمكن النظر إليه بطريقتين مختلفتين؟

في التنظيم الرسمي لـ (رأس المال) بتعاقباته العقلانية من الفصل الأول إلى الأخير، ماركس لا يختلف عن أي تنويري عقلاني آخر. هنا يبدأ بعقلانية صعوبة البدء في العلوم، ويطرح علمه عبر افتراضات تناسب العقلانية المادية الشائعة في عصره (كما عند العلوم الطبيعية على سبيل المثال) التي تؤدي من المجرد إلى الملموس مُكونة خطاباً عقلانياً، ذكورياً، متماسكاً. بينما من الجانب الشخصي ماركس يصبح فرويدياً بإمتياز؛ فإنه لا يخاطب المرأة – زوجة كوغيلمان والسيدة وولمان- بخطابه الذكوري، بل بالخطاب الهستيري. إنه يفكك المركزية العقلانية لهذا النص، ويزيح مركزه، الذي هو بدايته (أو اسلوب العرض)، إلى الهامش، الذي هو نهايته (أو اسلوب البحث). يقلب بنية التنظيم رأساً على عقب، ناصحاً أن تترك

الفصول التجريدية على جنب (التي تتحدث تجريدياً عن الرأسمالية وقوانينها) والتركيز أكثر على الفصول الهامشية (التي تتحدث عن أصل الرأسمالية، وظروف الصراع الطبقي، وظروف الإنتاج، إلخ).

ماركس العقلاني إذن: كل شيء يخضع لمنطق النص، لمركزه، لمفهوميته؛ هناك ما يفلت من هذا الخضوع، ويجب قمعه عبر منطق النص نفسه. هذه الرغبة الوسواسية في إغلاق كل المنافذ التي يمكن أن تؤذي بنية النص ككل، ليغدو نصاً علمياً عقلانياً قادراً على أن يسجل بداية جديدة لعلم جديد كلياً: المادية التاريخية.

بينما ماركس الهيستيري: نص (رأس المال) يفتقد إلى أي مركزية حقيقية، إلى أي نقطة تحدد المعاني الأخرى. التنظيم والتماسك النصي هو ليس أكثر من شكليات للحفاظ على جوهر علمي وثوري يجب ابرازه للناس. زد على ذلك، النص نفسه يمكن أن يفسر بطريقة مختلفة: فهو نُظِّم بطريقة تناسب الكاتب نفسه – هنا يتحدث ماركس عن نفسه بصيغة الغائب: هو.. الكاتب. بينما من الممكن أن تكون الطريقة الأنسب لقراءة هذا النص هي من وجهة نظر القارئ، المخاطب؛ وجهة النظر التي تكسر التنظيم الذي وضعه الكاتب العقلاني نفسه.

إن ماركس في خطابه للمجتمع العلمي والرأي العام، يتبنى المنطق الذكوري، الذي هو العقلاني؛ بينما في خطابه الخاص، للنساء، يتبنى المنطق الأنثوي، الذي هو التفكيكي. تبقى الحقيقة أن ماركس لم يغير التنظيم هذا، مما يجعلنا نتساءل: ما هو السبب لذلك؟

هذا التنظيم كان ضرورياً لماركس، لأنه لم يعرف طريقة أخرى يبدأ فيها بعلمه؛ أنها مشكلة تدشين العلم نفسه، لذلك عليه –التنظيم– أن يبقى كما هو.

مع هذه الحقيقة في البال، علينا أن نفهم التنظيم المفهوماتي لمفاهيم ماركس؛ هل هذه المفاهيم العلمية، في تجريديتها، يجب أن تفهم خارج سياقها الاجتماعي؟ أيّ خارج الظروف الملموسة للصراع الطبقي؟ إن أجبنا بالنفي فإذن: نفهم بأن لكل الصيغ الرياضية، معها المفاهيم التجريدية لنمط الإنتاج الرأسمالي إلخ، أيّ أساليب القياس، أولية على العلاقة الاجتماعية؛ حيث إنها تحدد العلاقة الاجتماعية لا العكس. إن كل هذه المفاهيم التجريدية لها كونية تتجاوز الوضع والظروف الملموسة لتميز الرأسمالية بكونها نمطاً انتاجياً مميزاً. وإن أجبنا بالايجاب: فعلينا أن نبرر سر بداية ماركس بالتجريد، المجرد من الظروف الملموسة؛ من التناقض ما بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، من السلعة، إلخ.

لم يمنع ماركس نفسه، تبعاً للتأثير المثالي الهيغلي، من أن يبدأ بالتجريد: السلعة والقيمة. في رده على إنتقادات أدولف فاغنر، يؤكد بأن مفهومه للقيمة لا علاقة له بالإنقسام الهيغلي المعروف (رغم أن ذلك يكمن في عوارض الغزل الماركسي بهيغل). تحدث ماركس عن ما يسميه آلتوسير: الإستعمال الاجتماعي للسلعة (القيمة – الإستعمالية) والقيمة – التبادلية، أيّ أمران مختلفان تماماً. إلا أن من السهل الوقوع في سوء الفهم هذا بسبب اسلوب انتقاء ماركس لمفاهيمه؛ خصوصاً لأن في ثنائية: القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية، قد يبدو أنه يتحدث عن مشتقين يرجعان لمثل المرجع التجريدي: القيمة، والتي يشتق منها: القيمة الإستعمالية، والقيمة التبادلية (بسبب حضور كلمة «قيمة» عند المصطلحين). لكن ذلك يرجعنا إلى الإنقسام الهيغلي ما بين: الوجود والعدم، إذا لم نفهم استخدام ماركس لهذه الثنائية بشكل حقيقي. في الحقيقة، أنه يتحدث عن أمرين مختلفين، لا عن مشتقي القيمة، فمن جانب لدينا: القيمة نفسها، ومن جانب آخر لدينا: الإستعمال الاجتماعي للسلعة؛ وهذا يمكننا أن نراه، في ومضة نقد ذاتي، في القسم الثالث من الفصل الأول لـ(رأس المال)، حين نسمعه يقول: «حين تحدثت، في بداية هذا الفصل، في لغة مشتركة، عن السلعة بوصفها قيمة استعمالية وقيمة تبادلية في نفس الآن، فإني كنت، إذا أردت أن أكون دقيقاً، على خطأ. فالسلعة هي قيمة وقيمة استعمالية أو شيء ذو فائدة».

بهذا المعنى، لا ينطلق ماركس من مفهوم القيمة وإنشطاره، بل من السلعة نفسها وأشكال ظهورها، أيّ بوصفها ذات فائدة اجتماعية وحاملة القيمة التبادلية (التي هي مجرد شكل ظهور وليس محتواها الخاص).

هذا يجرنا نحو قضية أخرى وهي القيمة نفسها. السؤال هو: هل مفهوم ماركس حول القيمة يمثل استمرارية لمفهوم ريكاردو وسميث أم يمثل قطيعة عنه؟ عند الأول نفهم القيمة بالمفهوم الكمي، أيّ أنها تمثل كمية قوة العمل المبذولة، بينما عند الثاني هناك استغناء واضح لهذا المفهوم الكمي. القطيعة أيضاً تتجلى في مفهوم القيمة، لولاها لما رأينا أية ثورة علمية عند الماركسية نفسها؛ إذا كانت الماركسية هي مجرد استمرار للريكاردية فإن جديدها الثوري العلمي يستحيل معرفياً.

من أوائل الذين ناقشوا تميز المفهوم الماركسي للقيمة هو المفكر الماركسي، الذي كانت حياته مأساوية إسحاق روبين. ففي (مقالات في نظرية ماركس حول القيمة)، نفهم أن النظرية الماركسية للقيمة لا تربط نفسها بذاك المفهوم الكمي لـ(كمية العمل المبذولة للإنتاج)، بمعنى أن العمل هو كامن في القيمة؛ بل علينا أن نفهم أن بسبب الانتاج الرأسمالي السلعي تأخذ «علاقات العمل الإنتاجية» شكل القيمة.

بكلمات أخرى: القيمة تعبر عن علاقة اجتماعية خاصة جداً بالرأسمالية، أيّ أن العمل الاجتماعي يعبر عن نفسه عبر القيمة. وبالمثل، يرى آلتوسير بأن القيمة لا تعبر عن أي عمل كمي متأصل أو كامن فيها، وليست بهذا المعنى قابلة للعد الكمي. هذا يتسع ويشمل نظرية القيمة الزائدة التي لا يمكن حصرها في مصنع أو مؤسسة بعينها، ولا يمكن عدّها بشكل كمي. القيمة الزائدة أساساً تعبر عن علاقة اجتماعية؛ عن شكل اجتماعي معين للإستغلال الاجتماعي. بهذا المعنى لا يمكن أن نضع للكم أولية، بل للعلاقة.

إذا أخذنا التعبيرات الرياضية التي خطها ماركس بمعزل عن الظروف التاريخية، والفعلية، والملموسة للإستغلال، سيكون لدينا مفهوم اقتصادوي، ايّ مفهوم كمي، حول الاستغلال وبذلك حول القيمة الزائدة. هذه الكميات، والصيغ الرياضية، هي أساليب قياس هذه العلاقة الاجتماعية، أو قل: هي الأشكال المرئية القياسية لهذه العلاقة، أيّ أنها تابعة لها لا العكس.

حين يتحدث ماركس في أمثلته عن مصنع معين، فهذا لا يعني أن الغرض من هذه الصيغ تطبيقها على كل مصنع على حده، وبذلك تبيان الاستغلال المفردي في كل منها، بل هو يقوم ذلك لكي يبين العلاقة الاجتماعية الاستغلالية، أيّ لا يمكن فعلاً عد الإستغلال كمياً وفقاً لكل مصنع أو مؤسسة. هنا هي المفارقة في البدء بكل هذا التجريد، في تنظيم (رأس المال)، والانتهاء بالفصول الأخيرة التي يتحدث فيها عن الظروف الفعلية والتاريخية للاستغلال الناتجة أساساً عن حالات الصراع الطبقي.

ليس هناك أبداً ما يجبر ماركس لأن يبدأ بتلك الفصول، أو على الأقل بهذه الطريقة، إلا التأثير الهيغلي الذي بيناه آنفاً. لكن هذا لا يعني أن علينا أن نعلن، كما يعلن المفكرون البورجوازيون ليل نهار، بأن النظرية الماركسية للقيمة (والقيمة الزائدة) هي خرافة؛ لأنهم يعلنون ذلك لمثل السبب الذي ننبذه: «مفهوم القيمة هو غير كمي ولا يمكن عده!». يعود ذلك إلى عدم فهم المكان النظري للقيمة نفسها؛ وهو مكانٌ مفهومي، ولهذا يمكننا الحديث عن الأسعار بوصفها شكلاً من أشكال القيمة، أو الشكل الذي تظهر خلاله القيمة؛ أنهما ليسا أمران منفصلان كما يذهب بعض الماركسيين. هنا طبعاً لا يمكننا فهم كل ذلك من دون وضع أولية للعلاقة لا لأساليب القياس.

حان الوقت الآن لأن ننقذ ماركس من ماركس نفسه؛ أو بالأحرى أن ننقذ مور من ماركس.. الخطاب الهستيري من الخطاب العقلاني. وللقيام بذلك، علينا أن نستمع إلى نداء آلتوسير القديم حين قال:

«علينا أن نعيد كتابة القسم الأول من (رأس المال)، كي يصبح «بداية» لم تعد «صعبة» على الإطلاق، بل العكس بسيطة وسهلة».

الانتخابات بين الأمـــــس واليـــــوم

ترددت كثيرا للعودة لأكتب من جديد عما يختلج في صدري من أحداث مضت لكن بفضل روح المثابرة وعدم الرضوخ والاستسلام واليأس أبيت الا ان أعود.
هذا ما تعودنا وتشربنا به جميعا من جبهة التحرير الوطني البحرينية على مر السنين من الزمن الماضي الجميل إلى الزمن الحاضر والواقع الاليم.

أحمد منصور

إنني أورد بعض الحكايات والمعايشات والأحداث اليومية في ذلك الزمن وكأنني شاهد على العصر او كما يقال شاهد عيان .ففي بداية السبعينات وفي أعقاب الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية العارمة والمسيرات الطلابية والإضرابات العمالية وتطورات الظروف العالمية والإقليمية المحيطة بنا، قررت حكومة البحرين أنداك وبعد إنجاز الدستور العقدي، إجراء انتخابات برلمانية سنة 1973 وهي الأولى من نوعها في بلادنا، وبالفعل تم انتخاب أعضاء اول مجلس وطني مكون من 40 عضوا بما فيهم 15 وزيرا معينا من الحكومة بحكم مناصبهم، فكنا في (جتوب) كخلية نحل في العمل المتواصل نعد للانتخابات ونحضر الندوات والأمسيات ونسهر الليل إلى الفجر ونزور القرى النائية ونعمل على شرح وتوزيع البرنامج الانتخابي والملصقات لكتلة الشعب.

جرت الانتخابات بالفعل وكانت حرة ونزيهة وديمقراطية حسب وصف وشهادة الإعلام المحلي والعالمي دون أي تدخل من الحكم في نتائجها وتوجت تلك الانتخابات بفوز 8 مرشحين من كتلة الشعب من أصل 12مرشحا وعدد من القوميين والوسط.عمت الفرحة والاحتفالات كل أرجاء الوطن، وبناءا على تلك الانتخابات تأملنا خيرا وتفاؤلا في العمل الوطني شبه العلني .لكن ما كادت الساحة تخلو من المنغصات حتى وصلت إلى أقصى درجات التشنج والاحتقان السياسي مرة أخرى حينما أراد الحكم طرح (قانون تدابير امن الدولة) السيئ الصيت، فكنا له بالمرصاد حيث نشط اعضاء (جتوب) والقوى الوطنية الأخرى في الدفاع والذود عن المكتسبات الوطنية التي تحققت بفعل النضال المرير وبكل دأب وصبر وعملنا ضغطا على نواب الكتلة الدينية آنذاك، فكنا نحشد الناس ونسير السيارات ونملأ الباصات إلى حيث مناطق وسكن رموز الكتلة الدينية بغية التأثير عليهم وثنيهم دون التصويت للقانون التعسفي الجائر في المجلس الوطني، لذلك رفض بإجماع الأعضاء في المجلس، فكان البعض منهم يتبرمون ويشكون من ضغوط وتأثير اليسار وقالوا بالحرف (أن اليسار يمارس علينا ضغوطا هائلة)، لكن تلك الضغوط أفلحت في حمل الكتلة الدينية على الانضمام للموقف الموحد برفض القانون.

ومن جهة أخرى أرادت السلطة أن تأتي برئيس للمجلس يتناسب مع اهوائها ومصالحها فعمدت إلى إحدى الشخصيات المحسوبة عليها بالترشح في القرى الغربية: دمستان كرزكان، صدد، والمالكية مقابل شخصية دينية فعمدنا إلى دعوة الجماهير وحشدها للتصويت للشخصية الدينية وبالفعل فازت تلك الشخصية ففوتنا فرصة فوز تلك الشخصية الحكومية وبالتالي ترأس المجلس الوطني المرحوم الاستاذ حسن الجشي.

هكذا كان النضال السياسي المنظم فكنا نقود الشارع وكان لنا باع طويل للعمل من أجل مكاسب الجماهير الكادحة، وهنا وجب التنويه والدعوة إلى الأخذ بما هو إيجابي والتمسك والمحافظة على المكاسب التي تحققت للشعب عبر سنين وعقود من النضال والقهر والظلم، اما ونحن نخوض التجربة الانتخابية الثانية وبأشد نواقصها، اود ان أبدي برأيي الخاص بأن يكون الدين بعيداً عن السياسة ويجب على رجال الدين ومع احترامي لهم أن ينأوا بأنفسهم عن التدخل في دهاليز السياسة والتلوث بأدرانها هذا ان أرادوا أن يصونوا قدسية الدين ونقائه لوجه الله، ولأن تلبية المطالب الشعبية تحتاج نفسا سياسيا طويلا وحركة ودراية وحسابات دقيقة وبعد نظر في هذا المجال لا تتوفر مع كل احترامي لبعض رجال الدين، يعني لندع السياسة للسياسيين، هذا أن أردنا أن نعبر المرحلة الحالية الأليمة وأن تنال الجماهير المسحوقة بعض المكاسب اللاحقة ونحافظ على المكاسب السابقة.

ومن جهة أخرى على المعارضة الوطنية بشكل أطيافها والمستقلين، وعلى الحكومة أيضاً أن يضعوا مصلحة الوطن أولا وأن يضعوا نصب أعينهم وتحقيق الامور المهمة التالية قبل الولوج في الانتخابات القادمة واهمها:1-العمل على تنقية الأجواء وتبريد الساحة السياسية وذلك بالعفو العام، 2-تبييض السجون، 3-وقف الآلة الإعلامية الفتنوية، 4-اعادة الجنسية لمن سحبت منه 5-عودة المنفيين والمبعدين عن الوطن 6-وقف المحاكمات والاعدامات وخلق جو من المصالحة الوطنية والتآلف بين أفراد الشعب الواحد، درءاً للتصدع والتشرذم والانقسام الذي حدث بعد أحداث 2011وتقوية وتماسك الجبهة الوطنية وتعزيزها.

من ذاكـــرة
سجـــن جـــزيـــرة جـــدا

حديثنا هنا سيكون عن الضابط الانجليزي سميث الذي كان يدير سجن جو، وقد يكون غريباً ان يتناول الإنسان شخصية مارست أنواعاً من التعذيب النفسي والجسدي في حق المعتقلين والمساجين، لكن للأمانة لا بد من رؤية الوجه الآخر لهذا الرجل، وليست غايتنا مدح هذا الشخص، لكن الانصاف يقتضي ذكر حسن تعامله مع المشاكل والنزاعات التي بلغت حد الاشتباك بالأيدي بين السجناء وبعض المعتقلين.

عباس عواجي

في تاريخ 1972/3/27 في الصباح الباكر أخرجنا من سجن القلعة متجهين إلى سيارتين من نوع (جيب) على ما اعتقد، وكنا عشرة معتقلين: علي الشيراوي، عبدالمنعم الشيراوي، جليل الحوري، أحمد سند، إبراهيم رجب، عباس عواجي، عيسى زيد، عزيز جناحي، و كان معنا ثمانية شرطة مع سميث، اتجهنا مباشرة إلى جزيرة الأحلام جدا عبر شارع البديع، ويومها لم يكن الشارع بهذا المستوى العمراني حيث طرأت عليه كثير من التحسينات.

كان الشارع جميلاً تحفه البساتين الخضراء وكما اعتقد كان اتجاهاً واحداً، بعد قرابة نصف الساعة وصلنا إلى الميناء ونزلنا من السيارات وكانت «اللنج» التي ستقلنا واقفة والجنود يحيطون بها من كل ناحية، صعدنا إلى المركب الصغير وحشرونا في زاوية واحدة والبنادق مصوبة نحونا. قال علي الشيراوي: بعد ساعة سوف نصل إلى جزيرة جدا، التي خرجت منها عام 1966 ورجعت إليها عام 1972 أكثر الظن إنها قد تغيرت. وفعلاً بعد ساعة من الزمان بانت لنا جبالها الشامخة ونخيلها الواقفة التي ازدانت بثمرها المختلف الألوان، عند الوصول وضعوا لنا خشبة كبيرة وصعدنا عليها واحداً بعد الآخر، وقبل السير فيها ألقى الضابط سميث كلمة هي بمثابة الإرشاد الأول لنا، قال: (أنت في زين- أنا في زين. أنت في مشكل، في رقم واحد) بعد ذلك نظموا صفوفنا وكأننا جنوداً ذاهبين للحرب.

سرنا عبر الوادي الفسيح حتى وصلنا إلى حجرة صغيرة كانت مخصصة للمقابلات، هذه الحجرة وضعت لمقابلات المحكومين لمدد الطويلة أي من عشرين سنة وما فوق وهو السجن المؤبد، عديمة التهوية مساحتها لا تتعدى 10*8 معزولة عن السجن وتقع عند الميناء الرئيسي.

بعد تغيير طابع الجزيرة انزاحت من الوجود هذه المعالم القمعية وهي الشاهد على اضطهاد المعتقلين والسجناء، سابقا كان الأهالي يأتون إلى جزيرة جدا لمقابلة ذويهم إلا أن انزلاق والدة المرحوم مجيد مرهون عند الميناء وتعسرها في النزول من القارب والصعود إلى الميناء حال دون الاستمرار في المقابلات في الجزيرة، كانتا حجرتان الأولى يدخل فيها الأهل ومن ثم يأتون بالمعتقل مكبلاً بالحديد يجلس في حجرة ثانية و يكون الشباك الحديدي فاصلاً بينهم، و تدوم المقابلة ساعة بعدها يرجع الأهل إلى القارب والمعتقل إلى زنزانته حاملاً هموم الدنيا.

سرنا في هذا الوادي الواسع حتى عبرنا الحديقة التي تحفها النخيل الباسقة وأشجار اللوز والكنار، كان الجو في غاية الجمال والهواء منعشاً، لأن الوقت كان شهر مارس بطقسه الجميل.

في الطريق لفت انتباهي كثرة أثمار اللوز المرمي في الشارع، فلم استطع مقاومة نفسي في أن التقط بعض من الحبات، فما كان مني إلا أحنيت ظهري على اللوز وأخذت أحشو جيبي منه، وكان سميث وراءنا فصرخ في وجهي وقال (ارمي ارمي- أنت في مشكل- ارمي ارمي) فرميت كل اللوز، وقال سميث هنا سجن و ليس لعبة- أنت لازم تعرف.

بعد ذلك دخلنا «الفنس» الكبير بعد أن شاهدنا شخصاً واقفاً أمام حجرة كبيرة، وفي رجليه قيود الحديد، وكانت ثيابه رثة رفع لنا قبضة يده محيياً. وقالوا لنا انه مجيد مرهون البطل الذي انتقل إلى جوار ربه، ولم ترفع القيود من يدي مجيد إلا في 1974. صعدنا بعض العتبات ودخلنا الفنس الكبير وما هي إلا ثوان، حتى سمعنا هتافات أخواننا في الفنس الثاني: محمد نصر الله، أحمد حميدان، احمد حارب، عبدالحميد القائد، عبدالله، يوسف الصباح وبدر عبد الملك.

فتحوا لنا الفنس وكان عبارة عن أرض كبيرة محاطة بأسلاك من الحديد وفيها ست غرف وحجرتان للروشن ومساحة ارض صغيرة زرعت فيها الطماطم والفلفل ونخلة زرعتها في 1972 وأكلت من ثمرها في 1974 وادخلوا كل اثنين في زنزانة واحكموا الباب الأول علينا وكان مصنوعاً من الحديد والباب الثاني مصنوعاً من الخشب به فتحة صغيرة للتهوية وما هي إلا دقائق حتى احضروا وجبة الغذاء وكانت عبارة عن مجبوس مطبوخ على فتات من اللحم وبقايا من العظم.

الملفت انه في نفس اليوم حضر سميث من أجل تفقد المعتقلين وكان في يده كيس فيه بعض من اللوز جمعه من الأشجار التي في برج العلاج، وقال وين عباس، فأجبته بنعم- قال: هذا اللوز (حبان) ما في اسراوة أكل!. وأثّر هذا الموقف الإنساني في أول يوم من نزولنا إلى جدا، في نفسي كثيراً.

المرأة والصراع الطبقي (٢ – ٣)

في كلُ فترة مُهمة من الثورة الفرنسية – في المراحل الأولى على الأقل – تولت المرأة من الطبقات الدُنيا القيادة. في تشرين الأول/أكتوبر ١٧٨٩، بينما كان رجال المجلس الدستوري يتحدثون دون توقف عن الإصلاح والدساتير انتفضت في نفس الوقت فُقراء باريس من النساء – زوجات صيادي السمك، وعامِلات الغسل، والخياطات، وبنات الحوانيت، والخدامات، وزوجات العُمال. هؤلاء النساء الراديكاليات نظمن مُظاهرة وتوجَهنَ نحو قصر بلدية باريس مُطالبات برغيف أرخص ثمناً. لقد أخجلن الرجال بتوجهُهُن نحو قصر فرساي وإحضار الملك والملِكة (لم يُفَرِقن بين الإثنيَن – وإذا جازت المُقارنة كانت "المرأة النمساوية" مكروُهة أكثر من زوجها) تحت الإقامة الجَبرية.

ترجمة:
غريب عوض

بقلم: Alan Woods

وخير من وصف المشهد هو المؤرخ البريطاني جورج رودي George Rudé: "والآن بدأت المرأة تأخذ دوراً مُهماً. كانت أزمة الخُبز شأنها الخاص، ومن ذلك الحين فصاعداً كانت المرأة هي التي لعِبت الدور القيادي في الحركة عِوضاً عن الرجل. وسجل توماس هاردي Thomas Hardy في 16 سبتمبر بأن النساء قُمن بإعتراض خمس عربات مُحَملات بالحبوب في منطقة شيلوت وذهبن بها إلى فندق دي فيل Hotel de Ville في باريس. وفي مُنتصف نهار 17 سبتمبر حاصرت النساء الغاضبات فندق دي فيل واشتكين من تصرف الخبازين؛ وقد استقبلهم بيلي Bailly و والمجلس البلدي. وكتب هاردي: 'هؤلاء النسوة صرحن بصوت عال بأن الرجال ليس بوسعهم فهم أي شيء وبأنهن سوف يحللن المُشكِلة بأنفُسِهنَ.' وفي اليوم التالي تمت مُحاصر فندق دي فيل مرة أخرى، وأُعطيَت وعود. وفي نفس تلك الأمسية رأى هاردي نساء يعترضن طريق عربة مُحملة بالحبوب في منطقة دس ترويس ماريس وأخذنها إلى مركز المدينة. وقد استمرت هذه الحركة إلى مستوى المظاهر السياسية في 5 أكتوبر وأبعد من ذلك."

ومرة أُخرى:

"ومن هذه البدايات توجهت النساء الآن إلى فندق دي فيل Hotel de Ville. كان هدفهُن الأول هو رغيف الخُبز، والثاني ربما السلاح والذخيرة لرجالهُنَ. وأثناء مرور أحد تُجار الأقمشة بمجمع السوق القديم في الساعة الثامنة والنُصف رأى مجموعات من النساء يعترضن طريق أشخاص غُرباء ويجبرهم على الذهاب معهُن إلى مبنى المجلس البلدي (المكان الذي على المرء أن يذهب إليه ليحصل على قليل من الخُبز).

لقد تم أسر الحُراس وسُلِمَت أسلحتهم إلى الرجال الذين كانوا يسيرون خلف النساء. وشاهد عيان آخر، هو صراف في فندق دي فيل، تحدث عن فترة الساعة التاسعة والنصف عندما صعدت مجموعة كبيرة من النساء ومعهن بعض الرجال إلى الطابق الثاني ودخلوا في جميع المكاتب في الطابق العلوي. وقال أحد شهود العيان، أنهم كانوا يحملون العُصي والأسياخ الحديد، بينما قال آخر، أنهم مُسلحون بالفُؤوس والعتلات والهراوات والبنادق. وأثناء بحثهم عن السلاح والذخيرة قام المتظاهرون بتمزيق الوثائق والدفاتر، واختفت مائة عُملة ورقية بقيمة 1000 ليفر livre للواحدة من أحدى الخِزانان. ولكن هدفهُن لم يكُن لا النقود ولا التخريب: وأخبر رئيس خِزانة المدينة الشُرطة فيما بعد، ما يُقارب 3.5 مليون ليفر كاش بقِيت في مكانها ولم يلمسها أحد؛ وإن الأوراق النقدية المفقودة تم إرجاعها كما هي بعد بضعة أسابيع. وبعد أطلاق ناقوس الخطر من بُرج الكنيسة، رجع المُتظاهرون إلى ساحة التحرير في الخارج عند الساعة الحادية عشرة.

"كانت هذه هي المرحلة التي ظهر فيها ستانيسلاس ميلارد Stanislas Maillard ومعهُ مُتطوعات في المشهد. وحسب روايته، كانت النساء تُهددن حياة بيلي Bailly و لافاييت . Lafayette وسوى كان الهدف تفادي مثل هذه الكارثة أو أنهُ مُجرد إبراز أهداف 'الوطنيين' السياسية، فإن ستانيسلاس ميلارد طاوع المُتظاهرين وقادهم في مسيرة الإثني عشر ميلاً إلى قصر فارساي ليلتمس من الملك والمجلس ليوفروا الخُبز لباريس. وعندما انطلقوا في بواكر الظهرية، أزالوا المدافع من القلعة (كتب هاردي) وأجبروا كل أشكال وأنواع النساء الذين صادفوهن على الإلتحاق بهُن."

وهنا نرى بوضوح الطريقة التي من خلالها فهمت نساء الطبقة العامِلة في باريس النضال. وبسبب مُعاناتهن من الإحباط ونفاد الصبر مع تلكؤ رجالهُنَ انطلقن في النضال بذلك الحماس الذي جرف كل شيء أمامه. ولكن لم يسبق قَط أنهُن اعتبرن النضال على أنهُ "المرأة ضد الرجل"، وإنما هو بالنسبة لهُنَ نضال كامل الطبقة من الفقراء والمُستغَلين ضد الأغنياء المُضطهدين. وبدءاً بالمطالب الاقتصادية ("رغيف الخُبز")، انطلقن تجاه المجلس البلدي، وأثناء ذلك – كما قد لاحظنا – ظهر مطالبٌ آخر من تلقاء نفسه تقريباً: مطلب الأسلِحة.. كان الهدف هو إحراج الرجال ليتخذوا خطوات عملية في النضال – وبهذا العمل نجحت نِساء باريس بذكاء وأنقذن الثورة.

إن ظهور الجماهير في المشهد السياسي هو أول وأهم عُنصر

في كل ثورة. وهذا ينطبق بشكل خاص على المرأة. في الثورة الفرنسية لم تكُن المرأة مُقتنعة بتاتاً بأن تترك العمل السياسي للرجل. وفي باريس لاحظنا تأسيس جمعية الجمهورية الثورية للمرأة المواطنة، حيثُ ارتدت النساء السراويل المُخططة باللونين الأحمر والأبيض وقُبعات الحُرية الحمراء وحمَلنَ السلاح في مُظاهراتهُنَ. وطالبنا بحق التصويت للمرأة وبحق المرأة أن تتبوأ أعلى المناصب المدنية والعسكرية في الجمهورية – بمعنى حق المرأة في مُساواة سياسية كاملة مع الرجل، وحقها أن تُناضل وتموت من أجل قضية الثورة.

غير أن الثورة في حد ذاتها أتسمت بالنضال المُستمر من قِبل الأطراف والأحزاب والمسارات التي من خلالها كُلما تخطت واستبدلت المسار الراديكالي كُلما زاد الاتجاه المُعتدل، إلى أن استنفدت الثورة في النهاية طاقتها وبدأت تنحسر وتتراجع إلى أن وصلت إلى المرحلة البونابرتية ومعركة واترلو waterloo. ويعكس هذا النزاع الحِزبي في الأساس، الصِراع بين الطبقات المُختلفة.

ويُمثل حزب الجيروندِيون تلك المجموعة من البرجوازيين الذين أرعبتهم الجماهير وكانوا يتوقون إلى عقد صفقة مع المَلك. إن هذه الخصومات الطبقية – التي اتخذت على نحوٍ خاص شكلاً عنيفاً في الثورة الفرنسية – أثّرت أيضاً علَى قضية المرأة بطريقة عميقة.

إن نُشطاء حزب الجيروندِيون من النساء – البعض منهم تولى مناصب قيادية فيما يتعلق بقضية حقوق المرأة – طَرَحنَ السؤال بطريقة مُختلفة عن طريقة نساء الطبقات الدُنيا – أطلق عليهُن المؤرخون المُعادون بتهكم إسم عاملات التريكو وذلك بسبب عادة القيام بعملية حياكة الملابس في الخارج أمام المقاصل بينما تتساقط رؤوس البرجوازيين في سلات الحياكة أمامَهُنَ. كانت النِساء من الطبقات الفقيرة في باريس لا شك أن دافعَهُنَ هو روح ثورية قوية، ووعي طبقي وكُرهٌ للأغنياء لا ينتهي. إن نساء حزب الجيروندِيون، اللاتي ينتمينَ إلى الطبقة الوسطى المُرَفهة والعائلات البرجوازية، لم تكُن لديهُن نفس الإهتمامات الآنية التي لدى نِساء الأحياء الباريسية الفقيرة.

سن الجيروندِيون قانوناً يتعلق بالطلاق والذي كان لا شك خطوة متقدمة للمرأة. ولكن النساء الجيروندِيات أكدن تأكيداً شديداً على حقوق المُلكية. إن مثل هذا المطلب لم يكُن في زمن الثورة الفرنسية قضية مُلحة بالنسبة لغالبية النساء، وذلك لسبب بسيط هو أن لا النساء ولا أزواجهنَ لديهم أية أملاك. إن المرأة في الطبقات الفقيرة التي لَعبت دوراً رئيسياً في الثورة كانت ضد "الحق المُقدس للمُلكية" لأنها فهمت الثورة من وجهة نظرها هي الطبقية.

كُنا خصوماً للبرجوازيات المُترفات، حتى عندما لبِسن القُبعة الحمراء للثورة، لقد سَعَيّنا من أجل الجمهورية التي يمكن أن يكون فيها جميع الرجال والنساء مُتساوون حقيقةً – ليس مُتساوون أمام القانون فقط – إنما سعوا من أجل المجتمع الخالي من الطبقات، عالم ليس بهِ غني أو فقير. نحنُ نعرف الآن أن هذا كان هدفاً مستحل حينها. إن قوى الإنتاج التي هي الأساس المادي للإشتراكية لم تُحقق المُستوى الكافي من التطور لكي تُجيز هذا. كانت الطبيعة الطبقية للثورة الفرنسية برجوازية بالضرورة. ولكن هذا لم يكُن واضحاً بأي حال للجماهير التي احتشدت بحماس للثورة، والتي ختمت انتصارها بدمائها. لم تكن الجماهير تناضل من أجل أن تُسَلِم السُلطةَ للبرجوازية – سواء كانت رجال أو نِساء، وإنما من أجل ضمان العدالة لطبقتها.

إن مُطالبة جميع النساء ليتوحدن بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينتمين إليها لم يكُن لهُ صدى تماماً بين نِساء الطبقة العاملة اللاتي حاربن جنباً إلى جنب زُملاؤهن الرجال من أجل الفوز بمجتمع أكثر عدالة.

إنقسامات طبقية بين "السوفراغيت Suffragettes" الحركة النسوية البرجوازية المُنادية بحق المرأة في التصويت في الانتخابات العامة

كانت السنوات الأولى لنهوض الحركة العُمالية في بريطانيا هي أيضاً فترة هياج حاد بين الطبقة العاملة وبين النساء أيضاً. لقد ولِد اتحاد النقابات المهنية الجديد في نهاية القرن التاسع عشر في سِلسلة من الإضرابات النِضالية، التي استنهضت العُمال غير المُنَضمين، الأقسام التي لم تكن لها مُشاركة من قبل. البعض منها ضم نِساء الطبقة العاملة، مثل إضراب فتيات التَقابُل الشهير. لقد لعبت ألينور Eleanor إبنة كارل ماركس دوراً نشطاً في هذا الإضراب وغيره حينها.

كان هناك اضطراب مُتزايد بين نِساء الطبقة الوسطى من أجل حق التصويت. غير أن (suffragettes) الحركة النسوية البرجوازية المُنادية بمنح المرأة حق التصويت من الطبقة الوسطى كانت مُهتمة فقط بالحصول على المساواة الرسمية – وسيكتَفين تماماً بالحصول على أصوات للنساء اللاتي لديهُن أملاك – أي، للنساء من نفس طبَقَتهِنَ. لكن دعونا نتذكر، أنهُ في حينها الكثير من الرجال لم يملكوا حق التصويت. إلا أن سُرعان ما كشفت الأحداث عن الطبيعة الرجعية للحركة النسوية البرجوازية (suffragettes)، التي أظهرت عداؤها لقضية الشعب العامل – سواء كانوا رجال أو نساء.

وكما أشارت بصدق جين بيكارد Jen Pickard في موضوع لها عن سيلفيا بانكهيرست Sylvia Pankhurst: "إن أسماء عائلة بانكهيرست مُرادِفة للنِضال من أجل كسب التصويت للمرأة، ولكن الذي يُميز مُقاربة سيلفيا بانكهيرست عن مُقاربة والِدتها إميلين Emmeline وشقيقتها كرستابل Christabel هي القضايا الطبقية. ونتج عن ذلك في عشرينيات القرن الماضي، بعد عشرين عاماً تقريباً من النِضال حيثُ أصبحت إميلين مُرشحة برلمانية لحزب المحافظين وأصبحت سيلفيا عضواً مؤسساً للحزب الشيوعي البريطاني."

تم تأسيس الاتحاد الاجتماعي السياسي النسائي WSPU في عام 1903 نتيجة لتَردُد حزب العُمال المُستقل حول موضوع تصويت المرأة. نما الاتحاد الاجتماعي السياسي النسائي نمواً سريعاً وبحلول عام 1907 اصبح لهُ 3000 فرع، مُستقطباً المُعلِمات وبائِعات المتاجر والكاتبات والخياطات وعاملات مصانع النسيج. كانت صحيفتُهُن "أمنح صوتك للمرأة" تبيع 40،000 نسخة في الأسبوع. وكان بإمكانهُن ملئ قاعة ألبرت هول وتنظيم مُظاهرة قوامها 250،000 شخص في مُنتزه الهايد بارك.

في عام 1911، في نفس الوقت التي كانت الحكومة الليبرالية لرئيس الوزراء هيربيرت هينري أسكويث Herbert Henry Asquith تَعِدُ بالحكم الذاتي لأيرلندا، كما أنها وعدت باحتمال منح حق التصويت للنِساء صاحِبات الأملاك. ولكن الليبراليين نكثوا بِكلا الوعدين. وعندما لجأت الحركة النسوية البرجوازية (suffragettes) إلى العمل المُباشر من أجل قضيتهن، قُبلنَ بأكثر اشكال القمع وحشية: الضرب والاعتقال والتعذيب الوحشي والتغذية القسرية. ونظمت هذهِ الحملة بشكل رئيس نِساء الطبقة الوسطى. ولكن تكتيك تحطيم النوافذ الذي بدأه الجناح البرجوازي (suffragettes) المُناديات بمنح المرأة حق التصويت، لم يُحقق أي شيء. فالطبقة الحاكمة بَقيت مُعارِضة بِعناد لأعطاء المرأة حق التصويت.

إن الطريقة الحقيقية للتحرك من أجل حقوق المرأة هي إقامة روابط مع الحركة العُمالية، التي كانت حينها في نِضال شَرِس مع الطبقة الرأسمالية. كانت تلك فترة نِضال طبقي بارز في بريطانيا، تزامناً مع إضرابات ضخمة لعُمال الموانئ والمواصلات. أرسل رئيس الوزراء هيربيرت أسكويث "الليبرالي" الجنود لإنهاء إضراب عُمال المناجم في جنوب ويلز. قسم من الحركة النِسائية حاولت القيام بذلك ولقيت بعض النجاح. واختارت سيلفيا بانكهيرست تَبَنّي أسليب التهييج والدِعاية بين نِساء الطبقة العامِلة في الطرف الشرقي من لندن.

وفي بيرموندسي Bermondsey في جنوب لندن قامت النساء من مصنع للأغذية بمعية 15،000 إمرأة أُخرى من المصانع والوَرَش المُجاورة بتنظيم اجتماع حاشد في مُنتزه سوّثوارك Southwark Park. طالبن بزيادة في الأجور – وبحق التصويت. كان هذا هو الطريق إلى الأمام: أن تستخدم سلاح النِضال الطبقي من أجل ربط نِضال المطالب الاقتصادية بالمطالب السياسية، خاصةً مطلب حق التصويت للمرأة.

كوكو .. حين يكون الشغف حاضراً

سوسن دهنيم

الشغف هو ذلك الشعور الذي لا يمكن إيقافه حتى ولو كلفنا الحياة .. فأن تشعر بشغف تجاه شيء ما لهو شعور بالحياة، وبأنك موجود بالفعل على هذه الأرض وليس تحتها.

هذا ما يجسده "ميجيل".. بطل فيلم كوكو الذي أنتجته ديزني في العام 2017، الطفل ذو الثانية عشر عاما والشغوف بالموسيقى.. بالجمال الذي حرّمته عائلته على نفسها منذ أعوام مضت بعد أن اختفى الجد الأكبر لها حين رحل وراء تحقيق حلمه لأن يصبح عازفا مشهوراً لا تقتصر شهرته على قريته الصغيرة في المكسيك.

ومن خلال سلسلة من الأحداث التي تتباين بين عالم الأحياء وعالم الأموات تظهر العديد من المفاهيم التي يسعى الفيلم لبثها في ذهنية المشاهد وإيصالها لوجدانه.

«ميغيل» طفل يرى في كل شيء موسيقى. وكيف لا.. وخطواته موسيقى، وسلامه على من يمر بهم موسيقى، ولعبه مع الكلب المتشرد الذي يرافقه حتى نهاية الفيلم موسيقى؟ وبرغم هذا التعلق بها إلا أنه يعلم تماماً أن عليه ألا يظهر أي لحن أمام أي فرد من أفراد عائلته الذين ورثوا مهنة تصنيع الأحذية جيلا بعد جيل، ووجدوها الصنعة التي جمعتهم بعد أن فرقتهم الموسيقى وتركت جدتهم الكبرى وحيدة مع طفلتها من غير معيل، حين غادرها زوجها الذي كان شغوفاً بحلمه في أن يصبح موسيقياً مشهوراً.

تدور أحداث الفيلم في المكسيك حيث يتبين أن ميغيل خالف قوانين أسرته منذ صغره وجعل من عليّة المنزل مكاناً يتدرب فيه على «الجيتار» الذي صنعه ليشبه جيتار الموسيقي المفضل لديه "دي لا كروز" الذي كان يحفظ أغنياته وكلماته عن ظهر قلب لشدة تعلقه به وكثرة ما استمع إليها، والذي شيّدت له القرية تمثالاً باسمه ومتحفاً احتفظت فيه بجيتاره الأصلي وسميت باسمه الساحة التي يتجمع فيها الموسيقيون.

يحاول «ميغيل» تحقيق حلمه بالعزف أمام الناس في يوم زيارة الأموات لأسرهم، لكن أسرته تمنعه فتكسر جدته جيتاره الذي لن يستطيع دخول مسابقات الأداء من غيره فيحاول سرقة جيتار «دي لاكروز» الذي اكتشف في نفس اليوم أنه جده الأكبر عندما أسقط الصورة التي تضم جديه وابنتهما كوكو التي مازالت على قيد الحياة، فاكتشف أن الجد مقطوع الرأس في الصورة يملك جيتارا هو ذاته جيتار عازفه المفضل ليخمّن أنه جده الأكبر نفسه.

وبعد أن سقط أرضاً وهو يحاول الهروب بالجيتار، وجد نفسه في عالم الأموات، الذين يستعدون لزيارة أقربائهم في ليلة الأموات في المكسيك بعد أن ينثر الأهالي الورد لتكون لهم دليلاً يهتدون به إلى البيوت ويعلقون صورهم التي إن لم تعلّق فإنهم لن يستطيعوا الوصول لعالم الأحياء.

وخلال سلسلة أحداث في العالم الجديد يتعرف خلالها على أفراد عائلته الراحلين وأسرارهم، ويكتشف عداءهم للموسيقى هم أيضاً، يحاول الوصول إلى جده "دي لا كروز»

ليأخذ بركته وهو شرط مغادرة هذا العالم، فهو الوحيد الذي سيعطيه بركته من غير شرط ألا يعيش حياته من غير موسيقى كما كان يريد جلّ أفراد عائلته.

ويرافقه أحد الأموات ممن لم يزر أسرته في أي عام لأنهم لم يعلقوا صورته أمام الورود وهو شرط العبور بين العالمين، ويكون عونه كي يصل إلى جده شريطة أن يعلق صورته حين يعود إلى عالم الأحياء كي يتمكن من زيارة ابنته ويخبرها كم يحبها. وهنا يوصل الفيلم أهمية تذكر الراحلين إلى العالم الآخر، ممن قد لا يجدون من يتذكرهم، وكيف أنهم بحاجة للوفاء من الأحياء.

يؤكد الفيلم على المظاهر الخادعة التي قد ينخدع بها كثيرون، من خلال اكتشاف "ميغيل" حقيقة فنانه المفضل، وكيف أنه كان مجرد سارق قاتل في مشهد مؤثر يؤدي إلى فقدان رغبة "ميغيل" بالموسيقى التي كان يظن أنها قد تقيه من كل الشرور. كما يؤكد على أهمية الترابط العائلي عندما يقرر الاحتفاظ بحب العائلة بعد أن يكتشف أن مرافقه الذي أوصله إلى هدفه كان هو جده الأكبر الحقيقي، وأنه على وشك التلاشي لأن "كوكو" بدأت تنساه.

فيعود «ميغيل» إلى أسرته ويعزف لجدته أغنية طالما غناها لها والدها فتتذكره، ويعود إيمانهم بالموسيقى، بعد أن يروي لهم حكاية جدهم الحقيقية وكيف أنه أراد العودة لولا أن قتله العازف المشهور "دو لا كروز" فتخرج "كوكو" جميع الأدلة على ذلك.

وهكذا فإن الشغف بالشيء لابد وأن يحقق الأحلام مهما طال أمدها ومهما كانت صعبة ومحفوفة بالمخاطر.

معرض التقدمي السنوي للكتب المستعملة

بالتزامن مع المنتدى الفكري السنوي الرابع للمنبر التقدمي انطلق أيضاً المعرض السنوي للكتب المستعملة الذي بدأ «التقدمي» تنظيمه قبل ثلاث سنوات، وجرت العادة أن يفتتح المعرض في نفس يوم ومكان انعقاد المنتدى، على ان ينتقل فيما بعد لمقر«التقدمي» في مدينة عيسى لعدة أسابيع، وشهد افتتاح المعرض اقبالاً واسعاً من حضور المنتدى في قاعة جلجامش بفندق جولدن توليب، يذكر بالاقبال الذي شهده افتتاح المعرض السابق أيضاً، وتواصل إقبال الزوار على المعرض بعد انتقاله إلى مقر «التقدمي».

ويقدر عدد الكتب المعروضة هذا العام، كما في الأعوام السابقة، بمئات الكتب وهي تبرعات أعضاء «التقدمي» وأصدقائه، الذين يظهرون في كل عام الحرص على انجاح المعرض بتزويده بالكتب المفيدة والمتنوعة والتي تغطي كافة حقول المعرفة، فبينها كتب السياسة والتاريخ والدراسات الاجتماعية والاقتصادية، وبينها أيضاً كتب الأدب بكافة أجناسه كالرواية والقصة والشعر والمسرح والسير الذاتية والدراسات النقدية.

وفي هذا العام تبرع للمعرض أيضاً بكتبهم المستعملة مواطنون وشخصيات ثقافية ومجتمعية، كان لها دور في إثراء المعرض، الذي أصبح تظاهرة ثقافية تستقطب اهتمام عشاق الكتب والقراء والباحثين عن الكتب النادرة التي لم يعد الكثير منها متوفراً في المكتبات أو في معارض الكتب. وتندرج هذه التظاهرة في إطار مسعى «التقدمي» لاشاعة الفكر التنويري والأدب الإنساني.

المثقف والسلطة

سوسن حسن

أنت مثقف؟ إذا أنت رجل سياسة. يبدو أن المثقف في عالمنا العربي، مربوط دائماً بالسياسة. ان كان معروفاً، سيتم تقديمه في القنوات الإعلامية على أنه محلل سياسي، حتى لو لم يكن غير محض كاتب أو صحفي. المثقف بشكل عام هي مهنة في عالمنا العربي يجب أن تندرج تحت مؤسسة معينة، وغيرها لا يكون المثقف مثقفاً.

تناول ادوارد سعيد في كتاباته المثقف ودوره في هذا العالم. بدأ التعريف من سلسلة تساؤلات حول تجاربه الشخصية، حيث اننا نخوض في الجامعات مناظرات كثيرة عن أطروحة سعيد في الاستشراق ونظرية المؤامرة. كثير من الأوروبيين على سبيل المثال يحبون ادوارد ويكرهونه في ذات الوقت لأنهم يعتقدون أن سعيد اتهم جميع المثقفين الأوروبيين بالاهتمام بالشرق لمصالح استعمارية فقط.

الحقيقة أن هنالك الكثير من المستشرقين الأوروبيين من اهتم بالشرق من أجل الشرق نفسه ومن دون أجندات، لأن المثقف هو كائن مستقل ومتحرر من انتماءاته العرقية والوطنية والاجتماعية. هذا هو تعريف المثقف وفق جوليان بيندا وهذا هو التعريف الذي يقدمه سعيد ليؤكد ما قام به مجموعة كبيرة من السلف عندما دعموا كتاب الاستشراق لسعيد وأطلقوا على جميع المستشرقين الأوروبيين لقب المستعمرين.

لماذا فعلوا ذلك؟ لماذا تم محورة كتاب سعيد كله حول هذه الفكرة فقط؟ أليس لأن سعيد فلسطيني، ينتمي الى مجموعة تم إقصاءها، وانتماءاته تفرض عليه أن يمثل في جميع كتاباته صورة الضحية؟ يتحدث سعيد كثيراً عن دور المثقف ويؤكد أكثر من مرة أن على هذا الأخير أن يكرس حياته من أجل الوقوف ضد هذه الفكرة. المثقف يجب أن يكون متحرراً من انتماءاته ولا يعمل الا من أجل خدمة الحقيقة والعدالة.

يتحدث جوليان بيندا في "خيانة المثقفين" عن صورة المثقف الحقيقية وما هو عليه في الواقع. من الناحية المثالية، المثقف هو رسول. المثقف لا ينتمي لهذا العالم لأنه يدافع عن مبادئ لا توجد فيه، المثقف يدافع عن الحقيقة والعدالة، ومن المستحيل تطبيقهما في هذا العالم. إن كنّا نؤمن بفكرة وجود الله، فنحن نؤمن بأنه لم يتم إيجاد الحقيقة والعدالة حتى الآن وبالتالي، المثقف ليس الا داعٍ لمبادئ لا توجد إلا في السماء. بيندا يعتبرٍ أن المثقف خائن لأنه استسلم للعبة السياسة وانخرط فيها، فتخلى بالتالي عن مبدأ الحقيقة. بيندا لا يتهم جميع المثقفين بهذه الخيانة ولكنه يُجمع بأن المثقف كائن نادر لأنه يُؤْمِن بوجود الحقيقة والعدالة، حتى لو لم تكونا على هذه الارض ويكافح من أجلهما.

ما هي صورة المثقف اليوم؟ التعريف الساري في عالمنا يتفق تماماً مع تعريف أنطونيو جرامشي: «يمكننا أن نعتبر جميع الناس مثقفين ولكن ليس جميع الناس يشغلون مهنة المثقف في المجتمع». أصبح المثقف اسم مهنة، لها خصائصها وراتبها الشهري. المثقف أصبح أي شخص يعمل أو يتعامل مع الكلمة، أي أن المثقف يندرج تحت السلطة ولا يحاربها.

أصبح المثقف مهدداً من أن يتم ادراجه في وزارة العمل ويتقاضى أجراً من أجل الوقوف مع من يحكمه. الحكومات أدركت شعبية المثقف واختارت أن تستخدمه كأداة من أجل خدمة أجنداتها السياسية. أصبح المثقف آلة من آلات البروباغندا التي تتبعها السلطات. المثقف يمثل العموم ولكن لا نستطيع اختصاره في مهنة يصبح عبدها، كأن يكون صحفياً، فيختار طبلاً يحب سماعه الحاكم، أو يكون قاضياً، فيسجن الأبرياء، أو كاتباً كاذباً يقف في وجه الحقيقة.

المثقف كائن مستقل ومن شروط هذا الدور الالتزام بالمدافعة عن الحقيقة والعدالة. المثقف وجد ليطرح الأسئلة المؤلمة بشكل عام. المثقف وجد ليؤذي السلطات، لا كي يقف بجانبها ويصفق لها. المثقف وجد ليمثل العموم.

الحقيقة تفرض أن السياسة موجودة في كل مكان، وأنه من المستحيل أن لا يكون المثقف رجلاً أو امرأة سياسة، لا يمكن أن يندرج المثقف تحت نظرية الفن من أجل الفن ويحلق فقط من خلال لوحاته. المثقف هو رجل كسارتر على سبيل المثال، الذي حلق من الروايات إلى الكفاح السياسي. المثقف يمتلك أكثر من وجه وكل وجه يجب أن لا يقول غير الحقيقة بكل السبل.

واحة الفكر

مقتطفات من مذكرات تروتسكي في المنفى (١٩٣٥)

لينين في الحلم وأشياء أخرى

ترجمة: هشام عقيل

-1-

أيدرك لينين بأنه ميت؟

في الليلة الماضية، أو ربما في صباح اليوم الباكر، حلمت أنني تحدثت إلى لينين.

يبدو لي أننا كنا في سفينة، في الدرجة الثالثة. كان لينين مستلقياً على المرقد الموجود في السفينة؛ بينما أنا كنت واقفاً أو جالساً قربه، ربما، أنا لست على يقين. كان يسألني بقلق شديد حول مرضي: «يبدو أن تراكم عليك إرهاق عصبي، عليك أن ترتاح..».أجبته بأنني عادة ما أتعافى من التعب بشكل سريع، بفضل قوتي البدنية [Schwanzkraft، لكن يبدو أن هذه المرة المشكلة تكمن في عملية أكثر تعقيداً... "بذلك عليك أن تفكر جدياً (شدد على هذه الكلمة) بأن تستشير الأطباء (بضعة أسماء)...».

أجبته بأنني بالفعل استشرتهم كثيراً وبدأت أحكي له عن رحلتي إلى برلين؛ لكنني، بينما كنت أتحدث وأنظر إليه، استدركت بأن لينين هو ميت فعلاً. حالما أدركت ذلك حاولت أن أبعد الفكرة بعيداً، كي أواصل حديثي معه. حين أنتهيت من حديثي حول رحلتي العلاجية إلى برلين في 1926، أردت أن أضيف قائلاً: "هذا حصل بعد موتك"؛ لكنني راجعت نفسي وقلت: "هذا حصل بعد مرضك...".

-2-

أعظم الخطايا

سأل لينين، في أحدى المرات، كريجيجانوفسكي: «أتعلم ما هي أعظم الخطايا؟»؛ لم يعرف كريجيجانوفسكي كيف يجيبه. «أعظم الخطايا هي أن تتجاوز الخمسة والخمسين من عمرك». لينين نفسه لم يعش طويلاً، وبذلك تفادى الوقوع في هذه «الخطيئة».

-3-

الثلج يتساقط، الثلج يذوب

تبدل الطقس كلياً في الأيام الأخيرة. وعلى الرغم من أن الحدائق مزهرة، إلا أن الثلج قد سقط اليوم في الصباح الباكر. كسا الثلج كل شيء بغطاء أبيض؛ ثم ذاب؛ أنه يتساقط مرة أخرى الآن لكنه يذوب مرة أخرى. السماء رمادية؛ ويتغلغل الضباب من أعالي الجبال إلى أسفل الوادي؛ أما البيت فهو بارد ورطب. ناتاشا تشكو من العمل المنزلي بحمل ثقيل في قلبها. الحياة ليست سهلة... لا يمكنك أن تعيشها من دون مذلة وتشاؤم ما لم كنت تمتلك فكرة عظيمة ترفعك فوق مآسيك، والضعف، وكل أنواع من الإنحطاط.

-4-

أكثر الأشياء غير المتوقعة

الشيخوخة: أنها أكثر الأشياء التي لا يتوقعها الرجل.

-5-

الوصية

لن أموت إلا كمناضل ثوري بروليتاري، وماركسي، ومادي ديالكتيكي. لم ينطفأ إيماني بالمستقبل الشيوعي للبشرية، بل على العكس أنه أكثر رسوخاً اليوم عما كان في أيام شبابي.

فتحت ناتاشا للتو النافذة من الفناء، وها هو الهواء يقتحم غرفتي بكل حرية. يمكنني أن أرى خطوط الأعشاب الخضراء الفاتحة تحت الجدار، والسماء الزرقاء الصافية فوق هذا الجدار، وإشراق الشمس في كل مكان. الحياة جميلة جداً؛ فلتطهرها أجيال المستقبل من كل شرور، وظلم، وعنف، وتستمتع بها إلى أقصى حد.

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 124 ـ مارس 2018 السنة السادسة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

من الذاكرة

في ذكرى انتفاضة مارس ١٩٦٥

المحامي محمد السيد

لم تكن انتفاضة مارس 1965 ثورة برتقالية ولا بنفسجية. ولم تكن من أجل تداول السلطة أو من أجل الإستيلاء عليها بشكل مباشر وغير مباشر مسكوت عنه. وهذا ما سنكتشفه من خلال أهدافها ومطالبها المشروعة التي أعلنت عنها القوى الوطنية أثناء الانتفاضة أو بعدها.

ومع ذلك نستطيع أن نقول إن هذه الانتفاضة كانت ثورة ولكن من نوع خاص. ثورة قوامها العمال وعمادها الجماهير الكادحة من جميع فئات شعب البحرين المسحوقة وقد سالت على جوانبها الدماء. لكن دماء أناس بعينهم تضامنوا بمحض إرادتهم واختيارهم مع جماهير شعبهم. تلك الجماهير التي لم تكن مظللة ولا مخدوعة ولم تسّير بأوامر من احد. بل كان اندفاعها وتضامنها من اجل الخلاص من سطوة الظلم والإنعتاق من نير المستعمر الغاشم وأعوانه.

تلك الدماء التي سالت بحسرة وغزارة من قلوب أناس لم يحملوا السلاح ضد أحد ولم يهددوا حياة احد. ولم يعتدوا على أموال وممتلكات أحد. نقول إنها دماء أناس بعينهم ذلك لان الفرز الطبقي الاجتماعي كان واضحاً صارخاً، وكان ذاك الفرز نتاج تطورات وتحولات اجتماعية اقتصادية حصلت أو بدأت تحصل مباشرة بعد قمع وتصفية حركة هيئة الاتحاد الوطني عام 1956 وعلى ضوء تلك التحولات حصل تفاوت طبقي سحيق في بنية المجتمع البحريني وبين شرائحه وطبقاته.

ومن صلب تلك الشرائح والطبقات الاجتماعية الكادحة جاءت هذه الانتفاضة عفوية تلقائية حيث كان قد اختزلها الجور والجوع ودفع بها التعسف، وفاجأت القوى الوطنية السياسية العاملة في سرية تامة في ذلك الوقت (قومية كانت أم تقدمية) حيث وجدت نفسها في خصم الأحداث وتطوراتها اللاحقة، وان تفاعلت معها بسرعة وتولت قيادتها وسيّرت إضراباتها ومظاهرتها واحتجاجاتها، ولكن ثبت عدم جاهزيتها وعدم استعدادها في صور شتى وأشكال مختلفة. منها عدم إدخار هذه القوى للمواد الآنية والمستقبلية التي قد تحتاجها الإنتفاضة وعدم توفيرها مساعدات مالية لتلبية احتياجات الجماهير الفقيرة لضمان استمرارية الانتفاضة وانتصارها. مما ساهم سلباً في النتائج التي تمخضت عنها.

والجدير بالذكر هنا أن هذه الإنتفاضة دفعت بها عوامل داخلية وظروف خارجية متبادلة التأثير إن سلبية أو إيجابية. ونعنى بها على المستوى المحلي تلك الأوضاع المعيشية البائسة التي عانت منها الغالبية العظمى من شعب البحرين. يوازي تلك الأوضاع انتشار الوعي الثوري ذي النزعة التحررية بين الجماهير. أما على المستوى الخارجي فنستطيع أن نقول إن انتفاضة مارس هي نتاج من نتائج حركة التحرر الوطني العربية والعالمية وخصوصاً تأثيرات الثورات في بعض البلدان العربية مثل ثورة الجزائر، وثورة الشعب العراقي التي أطاحت بالنظام الملكي العميل الرجعي، وقبلهما ثورة الشعب المصري وامتداد المد القومي والناصري الذي انتشر في جميع الأقطار العربية. هذه وغيرها من العوامل والتأثيرات جميعها أدت إلى قيام ثورة الشعب البحريني في مارس 1965.

وما كتبته عن انتفاضة مارس ليس تأريخاً لها، ولا تحليلاً سياسياً لأسبابها ونتائجها. إنما هو معايشة شخصية ومعاناة ذاتية صعبة من خلال تمثيل إحدى القوى الوطنية العاملة في تلك الانتفاضة، ونقلاً موضوعياً صادقاً وصابراً من قلب الاحداث. إن هذه اليوميات تروي وتصف كيف كانت الجماهير الكادحة من شعب البحرين تعبر عن نفسها وعن سخطها وغضبها على الأوضاع المعيشية القاسية التي كانت ترزح تحت وطأتها. وكيف كانت تطرح مطالبها العادلة المشروعة وكيف كانت المخابرات البريطانية تتصدى بكل قسوة وشراسة للمتظاهرين العزل إلا من إيمانهم بحقوقهم المشروعة، بإطلاق النار عليهم ورجمهم من المروحيات بالقنابل السامة الخانقة المسيلة للدموع،وكيف كانت تلك المخابرات تلاحق المناضلين الشرفاء وتداهم بيوتهم وتنتزعهم من بين عائلاتهم وأهليهم وتزج بهم في السجون والمعتقلات، دون توجيه أي اتهام ودون محاكمة عادلة.

إن هذه اليوميات ليست كل شيء عن الانتفاضة. إذ أن لها جذور معنوية عميقة وأبعاد حياتية في نفوس جميع البحرينيين في جميع قرى ومدن البحرين، كما أن هذه اليوميات تصف وتعايش أحداثاً حصلت في مدينة المحرق فقط، أي في منطقة بعينها. في حين كانت هناك أحداث ومظاهرات وإطلاق نيران سقط على أثرها شهداء في كثير من قرى ومدن البحرين. ومن الإجحاف أن لا تولى حقها من التغطية والتسجيل وقد حاولت مع بعض الأشخاص تسجيل تلك الأحداث لضمها على شكل ملحقات إلى هذه اليوميات باسم كاتبيها لتكتمل الصورة النضالية لهذا الشعب الأبي، إلا أنه مع الأسف لم أتمكن من تدوين شيء من أحد او عن أحد. لكن هذه اليوميات قد تكون حافزاً أو دعوة وطنية لجميع أولئك الذين عايشوا أو سمعوا عن أحداث انتفاضة مارس كي يبادروا إلى تدوينها من أجل تخليد السجل الكفاحي لهذا الشعب الذي ناضل مريراً وقاسى كثيراً وتحمّل أبناؤه مختلف صنوف التعذيب والقتل والتشريد ولا يزال يناضل من أجل حياة شريفة كريمة ومستقبل أفضل وسعيد.